



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

بعنوان:

محاسبة الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

دراسة حالة - شركة سوناطراك -

تحت إشراف الدكتور

علي جعفري

من إعداد الطالبين

■ بخدة شمس الدين

■ محمدي أمين

لجنة المناقشة المكونة من السادة

الأستاذ/بوغازي إسماعيل.....رئيسا

الدكتور/جعفري عمر.....مشرفا

الأستاذة/مبسوط هوارية.....ممتحنا

السنة الجامعية 2019 - 2020



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

بعنوان:

محاسبة الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

دراسة حالة – شركة سوناطراك –

تحت إشراف الدكتور

علي جعفري

من إعداد الطالبين

■ بخدة شمس الدين

■ محمدي أمين

لجنة المناقشة المكونة من السادة

الأستاذ/بوغازي إسماعيل.....رئيسا

الدكتور/جعفري عمر.....مشرفا

الأستاذة/مبسوط هوارية.....ممتحنا

السنة الجامعية 2019 - 2020

الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، والحمد لله فائق الحب والنوى حمدا
كثيرا طيبا مباركا فيه اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
على أن وفقتنا لإتمام هذا العمل وبعد.

هي أسعد لحظات النجاح أحب أن ابتدئ إهدائي إلى من هما أعلى ما في الوجود،
ولأن عطر الكلام يغيب وتخونني الكلمات ولا يحضرني سوى قول المولى عز وجل
فهما:

"ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"

إلى أبي حبيبي وأمي قرة عيني حفظهما الله في الدنيا وفي الآخرة بوجهه الكريم.

إلى إخوتي وأخواتي الذين دعموني وشجعوني وأمنوا بي.

إلى رفاقي وأصدقائي المقربون الذين تمنوا لي التوفيق في دراستي.

إلى جميع الأساتذة والزملاء وكل من عرفت في مساري الدراسي، إلى كل من ذكره
قلبي ونسيه قلبي. إلى كل هؤلاء أحبكم، واسأل الله أن وكما جمعنا في هذه الدنيا
أن يجمعنا في أعالي الجنان بصحبة سيد الأنام محمد المختار.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالد الكريم رحمه الله الذي سهر على تربيته وراحتي حتى
أحقق هذا النجاح

والوالدة العزيزة أطال الله في عمرها وحفظها لنا والتي سهرت وتعبت على تربيتي
لأكون اليوم في هذا الطريق لتحقيق ما أنا عليه

وإلى عائلتي الغالية التي دعمتني وشجعتني في طريقي لطلب العلم والنجاح

رفاقي والأصدقاء المقربون الذين تمنوا لي التوفيق والخير في دراستي وطموحي في
الحياة

زملائي وزميلاتي في الدراسة لما عشته معهم أثناء مشوارنا الدراسي من لحظات
غنية بالعلم والمعرفة.

الشكر والتقدير

نحمد الله على نعمة العلم ونعمته التي أوصلتنا إلى هذه الدرجة حمد لله كثيرا
لتوفيقنا في مسار دراستنا مع الأساتذة المحترمين

أتقدم بالشكر للأستاذ المحترم جعفري الذي أشرف على هذا العمل المتواضع وكل
من ساهم في انجاز هذا العمل الشكر وتقدير لكل من أمدنا بيد العون وتمنى لنا
التوفيق والدعاء تشجيعا منه وأتقدم بالشكر والعرفان لكل أساتذة معهد العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة قدرة النظام المحاسبي المالي في الاستجابة للمعايير المحاسبية الدولية فيما يخص محاسبة الأدوات المالية وإعطاء صورة توضح أهم النقاط بين الاختلاف والتوافق بينهما وهذا بتحديد كيفية الممارسات المحاسبية والقواعد التي تعالج بها الأدوات المالية، كما سلطنا الضوء على المشتقات المالية باعتبارها من أهم الأدوات المالية التي تستخدم حديثا وهذا بالمعالجة المحاسبية لها حيث جاء تصنيف الأدوات المالية وفق للنظام المحاسبي المالي الذي انتج نفس تطبيق المعيار IAS39 من حيث التصنيف إلا أنه تم إلغاؤه ليحل مكانه المعيار IFRS 9 وهذا ما جعل SCF لا يواكب التغيرات التي طرقت على المعايير المحاسبية الدولية ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي الذي لم يكن في الوجه الكامل نظرا لعدة عوامل اقتصادية ومالية صعّبت من تحقيقه.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي SCF، المعايير المحاسبية الدولية، الأدوات المالية، المشتقات المالية، الجزائر.

Abstract:

The study aims to know the ability of the financial accounting system in response to the international accounting standards regarding to accounting of financial instruments and to give a picture that shows the most important points between the difference and compatibility between them, and this is by determining how to practice accounting and the rules which financial instruments are dealt with, we also shed light on Derivatives as one of the most important financial tools which newly used and this is by the accounting treatment for it where classification came accounting to the financial accounting to the financial accounting system that adapted the same standard application IAS 39 in terms of classification except that it was canceled to be replaced by the standard IFRS 9 and that's what made financial accounting system doesn't keep up with the change that knocked over the international accounting standards in the financial accounting system which was not fully completed due to several economic and financial factors that made it difficult to achieve.

Key words: the financial accounting system "SCF", the international accounting standards, financial instruments, Financial derivatives, Algeria.

قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
IX	الإهداء.....
IX	الشكر والتقدير.....
IX	الملخص.....
IX	قائمة المحتويات.....
IX	قائمة الجداول.....
IX	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الملاحق.....
IX	قائمة الاختصارات والرموز.....
أ	المقدمة.....
19	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة.....
21	المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....
70	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
87	الفصل الثاني: دراسة حالة شركة سوناطراك.....
89	المبحث الأول: تقديم شركة سوناطراك وعرض قوائمها المالية.....
97	المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لشركة سوناطراك والمعالجة المحاسبية.....
169	الخاتمة.....
173	المراجع.....
180	الملاحق.....
197	الفهرس.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
34 - 35	إبراز أهم الاختلافات بين العقود الأربعة للمشتقات	01
38	جدول أنواع الأسهم والتكيف الفقهي لها	02
78 - 83	ملخص الدراسات السابقة	03
98	مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية لثلاث سنوات	04
100	حساب نسب السيولة لثلاث سنوات	05
101	حساب نسب النشاط لثلاث سنوات	06
102	حساب نسب التمويل لثلاث سنوات	07
103	حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال لثلاث سنوات	08
104	حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال لثلاث سنوات	09
105	حساب نسبة الجارية قبل الضرائب لثلاث سنوات	10
105	حساب المردودية المالية لثلاث سنوات	11
106	حساب التدفق النقدي المتاح لثلاث سنوات	12
107	حساب نسبة التغطية النقدية لثلاث سنوات	13
108	حساب نسبة النقدية التشغيلية لثلاث سنوات	14
109	حساب نسبة التوزيعات النقدية لثلاث سنوات	15
165	المقارنة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للأدوات المالية	16
166	المقارنة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للعناصر الأخرى	17

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
92	الهيكل التشغيلية لأنشطة سوناطراك	01
95	مخطط تنظيم هيكل سوناطراك الكلي	02

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
180	ميزانية شركة سوناطراك الأصول 2017-2016	01
181	ميزانية شركة سوناطراك الخصوم 2017-2016	02
182	ميزانية شركة سوناطراك الأصول 2018-2017	03
183	ميزانية شركة سوناطراك الخصوم 2018-2017	04
184	حساب نتائج سوناطراك 2017-2016	05
185	حساب نتائج سوناطراك 2018-2017	07
186	جدول حساب التدفقات النقدية 2017-2016	08
187	جدول حساب التدفقات النقدية 2018-2017	09
188	جدول التغيرات الأموال الخاصة 2018	10
189	مخطط تنظيم هيكل سوناطراك الكلي	11
190	مدونة حسابات لشركة سوناطراك – الصنف 01	12
191	مدونة حسابات لشركة سوناطراك – الصنف 02	13
192	مدونة حسابات لشركة سوناطراك – الصنف 03	14
193	مدونة حسابات لشركة سوناطراك – الصنف 05	15
194	مدونة حسابات لشركة سوناطراك – الصنف 06	16
195	مدونة حسابات لشركة سوناطراك – الصنف 07	17

قائمة المختصرات والرموز

الترجمة	لغة الأم	المختصر	الرقم
معايير التقارير المالية	International financial reporting standards	IFRS	01
المعايير المحاسبية الدولية	International accounting standards	IAS	02
النظام المحاسبي المالي	Système comptable financier	SCF	03
المخطط المحاسبي الوطني	Plan Comptable National	PCN	04
مجلس معايير المحاسبة الدولي	International Accounting Standards Board	IASB	05

المقدمة

1 - توطئة:

شهد العالم بين القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين العديد من التغيرات و التطورات جعلت الاقتصاد أكثر مرونة و توسعا في مجال التعاملات المالية التي خلقت طرق و أساليب جديدة نوعت من الأسواق المالية و أدواتها التي تعتمد على المنتجات المالية و من خلال لجوء للهندسة المالية و ابتكاراتها تعددت المنتجات المالية من التقليدية إلى المنتجات المالية الحديثة سميت بالمشتقات المالية حيث جاءت بعدما أصبح السوق المالي و الاستثمار بحاجة لأدوات أكثر مردودية و موثوقية للمستثمرين و التي وسعت من دائرة استثمار و حجم المعاملات المالية في السوق المالي العالمي؛ إن المخاطر التي قد تواجهها المؤسسات في تعاملاتها المالية كانت المشتقات أداة لتغطية المخاطر و من هنا زاد اهتمام المتعاملين بها و إقبالهم عليها و الذي جعل من المشتقات مصدر للتغطية و التحوط من المخاطر المالية المحتملة.

تعتبر الأدوات المالية ذات أهمية بالغة لأغلب المؤسسات في العالم، فقد أعطى مجلس المحاسبة الدولي (IASB) اهتماما كبيرا بها حيث قام بإصدار معايير متعلقة بها بصفة مباشرة منها المعيار IAS 32 الذي يتعلق بعرض الأدوات المالية و المعيار IAS 39 المتعلق بالاعتراف بالأدوات المالية و قياسها و المعيار IFRS 7 الذي يشمل الإفصاح و يليه المعيار IFRS 9 حيث جاء لتعويض المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الذي تم إلغاؤه ليحل مكانه، و أصدر مؤخرا IFRS 13 و يتعلق بالقيمة العادلة.

نظرا للتطورات التي حصلت في ميدان المحاسبة على مستوى العالم قامت الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي الذي تم تطبيقه ابتداء من سنة 2010 و المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية و هذا من أجل مواكبة الاقتصاد المعاصر و تقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية من الممارسات العالمية، و لمعرفة إن كانت المنشآت الاقتصادية الجزائرية قادرة على تطبيق هذه المعايير بكل حوافرها فيما يخص الأدوات المالية و يجب التعرف على مدى استجابة و مقارنة هذا النظام و تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث المعالجة المحاسبية للأدوات المالية.

2 - طرح الإشكالية:

و بناء على ما سبق، يمكننا طرح السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

هل يستجيب النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المعالجة المحاسبية للأدوات المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

تفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية نذكرها:

- ✓ ماهي الأدوات المالية و أهم أنواعها و الخصائص التي تتميز بها؟
- ✓ كيف تصنف الأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية IFRS/IAS؟
- ✓ ما هو دور المشتقات المالية في تغطية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؟
- ✓ هل تطبق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية النظام المحاسبي المالي في التعامل بالأدوات المالية؟

3 - فرضيات الدراسة:

من خلال إشكالية موضوع الدراسة والأسئلة الفرعية المقدمة تم التوصل إلى الفرضيات التالية:

- تأتي الأدوات المالية على شكل التزام مالي أو أصل مالي أو حق ملكية وتتنوع من أدوات مالية تقليدية وحديثة وهناك نوع آخر يسمى بالأدوات المالية الإسلامية وتكمن خصائصها على أنها أدوات قابلة للتداول أو التجارة وغير قابلة للتجزئة.
- تصنف الأدوات المالية حسب نظام المحاسبي المالي على أساس الميزانية ومدونة الحسابات وحسب المعايير المحاسبية الدولية على أساس معايير (IAS 32)، (IAS 39)، (IFRS 9).
- سميت المشتقات المالية بأدوات التحكم بالمخاطر وتعتبر من أهم الأدوات المستحدثة ولها دور في تقليل المخاطر التي تواجهها الشركات حيث تقدم خدمة التغطية ضد التغيرات السعرية وتتيح فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية المستقبلية.
- تطبيق نظام المحاسبي المالي في الجزائر غير مكتمل من جهة التعامل بالأدوات المالية نظرا لعدم وجود بيئة مالية المناسبة التي تمكن المؤسسات من الدخول في سوق المالية الكبرى.

4 - دوافع اختيار الموضوع

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع ومنها أسباب شخصية وأخرى موضوعية.

أسباب شخصية: وتمثل فيما يلي:

- ✓ علاقة موضوع البحث بمجال تخصص المحاسبة.
- ✓ محاولة في زيادة التحصيل المعرفي في هذا المجال.
- ✓ الاهتمام الشخصي بالمعايير المحاسبية الدولية ومحاولة مقارنتها بالنظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر.

أسباب موضوعية: نذكر منها ما يلي:

- ✓ موضوع البحث حديث محليا ونقص الدراسات المنجزة حول هذا الموضوع
- ✓ تطور المحاسبة من خلال تبني العالم للمعايير المحاسبية مما يتطلب الاطلاع عليها.
- ✓ تزويد مكتبة الجامعة بهذا البحث الذي قد يساعد العديد من الباحثين في المستقبل.

5 – أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة قدرة النظام المحاسبي المالي في الاستجابة لمتطلبات المعالجة المحاسبية للأدوات المالية الجزائرية وإبراز مدى توافق هذا النظام مع المعايير المحاسبية الدولية والمقارنة بينهما كما تهدف هذه الدراسة في إظهار مدى إمكانية تطبيق الممارسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية فيما يخص المؤسسات الاقتصادية وتحليل القوائم المالية.

6 – أهمية الدراسة:

نظرا للتطورات الذي شهدها العالم في مجال المحاسبة فإن موضوع محاسبة الأدوات المالية يعد موضوعا معاصرا وحديثا خاصة المشتقات المالية كونها تطبق لتغطية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية وتكمن أهمية الموضوع البحث من خلال إظهار كيفية محاسبة الأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS كما أن نقص الدراسات السابقة لهذا الموضوع أعطته أهمية كبيرة للتطرق عليه.

7 – حدود الدراسة:

بالنسبة للجانب النظري فقد شمل الحد الأكاديمي من حيث التعرف على الأدوات المالية والمصطلحات المتعلقة بها مع التطرق أنواعها سواء التقليدي أو الحديث وتصنيفها وفق المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي، أما الحد الزمني تعلق بالدراسات السابقة التي تم تناولها في شكل تسلسل زمني من الأقدم إلى الأحدث.

في حين أن الجانب التطبيقي شمل الحدود المكانية حيث أن الدراسة تمت في مؤسسة اقتصادية كبيرة ذات صلة بالموضوع فوقع الاختيار على شركة سوناطراك لأنها مدرجة في البورصة أما بالنسبة للحدود الزمانية اهتمت الدراسة بتحليل القوائم المالية لشركة سوناطراك خلال السنوات الثلاث المتمثلة في 2016 و 2017 و 2018، والمعالجة المحاسبية للأدوات المالية خلال هذه الفترة.

8 – منهج البحث والأدوات المستخدمة:

هناك عدة مناهج يتم اتباعها حسب الدراسة وبالنسبة لموضوع البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري والمتعلق بمفهوم الأدوات المالية وتصنيفها في حين تم استخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي وهذا بتحليل القوائم المالية للشركة.

فيما يخص الأدوات المستعملة تم الاعتماد على نصوص أتت بها الجريدة الرسمية تتعلق بالنظام المحاسبي المالي والنصوص المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي كما تم استخدام قوائم المالية للمؤسسة.

9 – مرجعية الدراسة:

إن طبيعة انجاز بحث هي الرجوع إلى دراسات سبق لها معالجة موضوع البحث وبهذا اعتمدنا على ما يلي:

- الكتب التي لها صلة بموضوع البحث.
- المداخلات في الملتقيات الدولية والوطنية.
- المقالات المنشورة في المجلات العلمية.
- رسائل الدكتوراة والمجستير.

10 – صعوبات الدراسة:

لا يوجد عمل خال من الصعوبات والمعوقات، إلا أن الصعوبات التي وجدها كانت استثنائية نذكر منها:

- قلة المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع بحثنا.
- تفشي فيروس كورونا المستجد مما أدى إلى غلق الجامعات والمكتبات.
- لأسباب صحية متعلقة بالفيروس تسببت بتجميد جميع التبرعات مما أدى إلى إلغاء الدراسة التطبيقية وتسريح جميع المترشحين.
- غلق الجامعات تسبب في عدم القدرة على الاجتماع مع المؤطر.
- وفاة والد الطالب أمين محمدي والظروف العائلية أدى إلى بطؤ العمل.
- عدم الحصول على المعلومات من الشركة بحكم أننا لم نقم بالتبرص.
- عدم قيامنا بالتبرص أجبرنا على الاعتماد فقط على المعلومات من موقع الشركة فيما يخص الجانب التطبيقي.

11 – هيكل الدراسة:

لإعداد هذه الدراسة تم الاعتماد على منهجية البحث العلمي والمسماة بـ IMRAD حيث تعد هذه الطريقة من أشهر الأساليب التي يتم انتهاجها في السنوات الأخيرة نظرا لبساطتها وسهولتها كما تعتمد على مساهمة كبيرة من الباحث وترك بصمة خاصة له في الدراسة وهذا فقد قسمنا العمل إلى فصلين رئيسيين.

سيتم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين، المبحث الأول نستعرض فيه الأدبيات النظرية وهذا بالتطرق إلى الإطار النظري للأدوات المالية وذلك من خلال إبراز ماهية الأدوات المالية، أما المبحث الثاني سنتطرق من خلاله إلى الدراسات السابقة التي تعالج لب موضوع البحث وحتى التي لها علاقة مع دراستنا من خلال أحد المتغيرات كما سنقوم بمناقشة الدراسات السابقة والتعليق عليها واستخراج أوجه التشابه والاختلاف بينها.

أما الفصل الثاني سيتم تخصيصه للدراسة التطبيقية بحيث ينقسم إلى مبحثين، يحتوي الأول على تقديم المؤسسة التي تمت من خلالها الدراسة وعرض قوائمها المالية، أما بالنسبة للمبحث الثاني خصص لاستعراض التحليل والنتائج والمعالجة المحاسبية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية
والدراسات السابقة

مقدمة الفصل الأول:

جاء تطور اقتصاديات دول العالم من خلال تطور أسواق المبادلات والمعاملات المالية الذي رسم طرق وأشكال أخرى في الاستثمار والمعاملات المالية بين الشركات والمتعاملين بها والتي أظهرت الأدوات المالية كأداة استثمارية ذات أهمية كبيرة في التعاملات المالية الاستثمارية وقد صاحب هذا التطور جهود دولية ومجلس المحاسبة الدولية لتواكب المعايير هذا التحول ويتم إصدار معايير تسهل وتضبط التعامل بها وخلال توسع الإستثمار تم استخدام أدوات مالية حديثة وهي المشتقات المالية التي جاءت كوسائل لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات وبعد الأزمة المالية العالمية قرر مجلس المعايير الدولية تعديل المعايير المرتبطة بالأدوات المالية وإصدار معايير جديدة للإبلاغ المالي التي أعطت للمحاسبة بالأدوات المالية طابعا آخر وسع من دائرة التعامل بالأدوات المالية والمشتقات المالية التي أصبح لها سوق خاص بها ومن خلال الجهود الدولية للوصول للتوافق بين السياسات المحاسبية للدول والمعايير المحاسبية الدولية التي قامت بها بعض الدول لتسهيل معاملاتها الدولية وتطوير اقتصادها للخارج وكانت من هذه الدول الجزائر التي قامت بإصلاح لنظامها المحاسبي وتبنيها للنظام المحاسبي المالي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة المحاسبية الدولية. ومن خلال هذا الفصل تطرقنا في جانبين وهما مبحثين في كل مبحث مطالبين تدرس في المبحث الأول الإطار النظري للأدوات المالية في جانبه النظري تطرق إلى الطابع التقليدي والحديث والطابع الإسلامي للأدوات المالية ومن جانب آخر تطرق إلى محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية والتقارير المالية أما بالنسبة إلى المبحث الثاني تم التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت الأدوات المالية من مختلف جوانبها ومناقشة مضمونها والتعليق عليه.

المبحث الأول: الإطار النظري للأدوات المالية

المطلب الأول: الجانب النظري للأدوات المالية

الفرع الأول: لمحة عن الأدوات المالية التقليدية

تنقسم الأدوات المالية إلى عدة مفاهيم حيث تم التطرق في هذا المطلب إلى جميع نواحي المتعلقة بمفهوم الأدوات والمقسمة إلى ثلاثة فروع.

أولاً: مفهوم الأداة المالية

التعريف الأول: هي تتمثل في عقد ينشأ عن موجودات مالية أو مطلوبات مالية على الوحدة الاقتصادية أو حقوق المساهمين لمنشأة أخرى.

التعريف الثاني: هي عقد ينشأ عنه كلا من أصل مالي لمنشأة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لأخرى.¹

التعريف الثالث: هي عبارة عن أداة الاستثمار ذات الصبغة القانونية التي تضمن لحاملها حقوقاً وامتيازات لتحقيق عوائد ومنافع في زمن معين تحت شروط معينة، وهي إما أن تكون حقوق ملكية أو حقوق دائنة.²

ثانياً: الأدوات المالية التقليدية وخصائصها

انقسمت الأدوات المالية التقليدية إلى قسمين والمتمثلة في الأسهم والسندات

1- الأسهم:

-تعريف السهم: يعرف السهم على أنه "صك يمثل جزءاً من رأس مال شركة أموال ويثبت للمالكه حقوق الشريك (أي المساهم) وتستعمل هذه الكلمة أيضاً للإشارة إلى أسهم شركات الاستثمار".³

وعرف أيضاً بأنه: "صك أو مستند، يعطى إلى مالك جزء من رأس المال شركة ما، يثبت حقوقه كشريك".⁴

كما يمثل السهم الحصة التي يقدمها الشريك في رأس مال الشركة، كما يطلق لفظ السهم على الصك المثبت لهذا الحق.⁵

¹ خالد عبد الرحمن جمعة يوسف، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم "دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، أطروحة ماجستير في كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2011، ص29.

² عبد الحفيظ محمد كريم، الأدوات المالية (مفهومها، وكيفية الاعتراف بها والإفصاح عنها في القوائم المالية)، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الثاني، كلية الاقتصاد جامعة المرقب، ليبيا، 2015، ص181.

³ شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف -1، 2017/2018، ص58.

⁴ مبارك سليمان آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، السعودية، 2005، ص114.

⁵ بلجبلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم "دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص10.

ويعرف أيضا على أنه يمثل الحصة التي يقدمها الشركاء عند المساهمة في مشروع الشركة، ويتكون رأس المال من هذه الأسهم، سواء كانت نقدية أو عينية.¹

-خصائص الأسهم: تتميز الأسهم بمجموعة من الخصائص وهي كالتالي

أ- تساوي في القيمة: من الخصائص التي تختص بها الأسهم أنها متساوية القيمة، وهذه القيمة يتم تحديدها من قبل القانون، يستوي في ذلك كل أنواع الأسهم، إذ أنها تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والالتزامات، والحكمة من تساوي قيمة الأسهم: تقدير الأغلبية في الجمعية العمومية بسهولة ويسر من غير عناء، وتسهيل عملية توزيع الأرباح، وتنظيم سعر الأسهم داخل البورصة.

ب- قابلية الأسهم للتداول: تعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص الأسهم، فإذا نص في الشركة على عدم قابلية السهم للتداول فقدت الشركة صفة المساهمة.

وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص في شركات المساهمة، بل إن التداول يعتبر هو المعيار الأوفق للترقية بين شركات الأشخاص وشركات الأموال، بحيث إذا نص في نظام الشركة الأساسي أو صدر قرار من الجمعية العمومية يتضمن تحريم التنازل عن الأسهم فإن الشركة تفقد صفتها كشركة مساهمة، وتصبح شركة الأشخاص.

ج- عدم قابلية السهم للتجزئة: بمعنى أنه إذا مات أحد الشركاء فلا يجوز أن يُقسَم سهمه على ورثته، وإنما يختار الورثة من بينهم من يمثلهم في الجمعية العمومية، وحتى يستطيع مباشرة الحقوق الخاصة بهم.

د- تحديد المسؤولية: وهذا يعني أن مسؤولية الشركاء في مواجهة الشركة تكون بحسب قيمة أسهمهم فيها، ولا يسألون عما يُجاوز ذلك، فإذا أفلست الشركة وصارت عاجزة عن سداد ديونها، فلا يُلزم الشركاء بسداد ديونها من أموالهم الخاصة.²

- السندات:

-تعريف السند:

يطلق عليها أيضا "سندات الدين"، و"سندات القرض". عرف السند في اصطلاح الإقتصاديين بأنه: صك قابل للتداول يمثل قرضا يُعقد عادة بواسطة الإكتتاب العام، وتقوم بإصداره الحكومة أو الشركات، ويعتبر حامل السند دائما للشركة، له حق دائنية في مواجهتها، ولا يعد شريكا فيها.³

وعرف بأنه: (عبارة عن قرض طويل الأجل، تتعهد الشركة المقترضة بموجبه أن تسدد قيمته في تواريخ محددة).⁴

¹ أحمد بن محمد الخليل، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، السعودية، 2005، ص32.

² حريزي رابع، سوق الأوراق المالية (البورصة) والأدوات المالية محل التداول فيها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم القانون، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص80-81.

³ نفس المرجع، ص95.

⁴ مبارك سليمان آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص201.

وعرف أيضا بأنه قرض للشركة قدم له عن طريق الاكتتاب العام فهو دين عليها، ومقابل هذا الدين يتقاضى حامله فائدة ثابتة محددة سلفاً أو نسبة مئوية من الأرباح سواء أربحت الشركة أم خسرت.¹

-**خصائص السندات:** ومن أهم خصائص السندات:²

- يمثل سند القرض دين أو التزام على الجهة التي أصدرته وبالتالي فإن حاملي السندات هم في الحقيقة دائنون من وجهة نظر الجهة المصدرة؛
- يحصل حامل السند على عائد مكون من:
 - معدل الفائدة المحدد دورياً (سنوي، نصف سنوي، أو فصلي) اعتماداً على القيمة الإسمية للسند؛
 - العائد الرأسمالي الناتج عن الفرق بين القيمة السوقية عند الشراء والقيمة السوقية عند البيع.
- يحصل أصحاب السندات على الفوائد في جميع الأحوال بغض النظر عما إذا كانت الشركة حققت أرباحاً أم لا ومهما كان حجم الأرباح المحققة؛
- هناك انقطاع ما بين الدائن (مالك السند) ونشاط المدين (المصدر) بالإضافة إلى أن الدائن لا يمكنه التدخل في قرارات المدين، إلا في حالات الإفلاس (أو عدم الدفع) للمطالبة بحقوقه عن طريق طرف ثالث قد يكون بنكا تجارياً يعمل بمثابة وكيل أو حارس أو أمين (Trustee) يوكل إليه بتلك المهمة؛
- تحمل السندات تاريخ استحقاق محدد يجب على الشركة المصدرة أن تستهلكها أو تسدها خلاله؛
- يحصل أصحاب السندات على كامل حقوقهم في حالة تصفية الشركة قبل أصحاب الأسهم وذلك باعتبارهم دائنين لها؛
- إن اعتبار حملة السندات دائنين للشركة يمنحهم الحق في ضمان عام على كل موجودات الشركة أو جزء منها؛
- تعتبر الفوائد التي تدفعها الشركة لأصحاب السندات جزءاً من المصاريف التي تخصم من الأرباح قبل احتساب الضريبة، لذلك فالشركات المصدرة للسندات تحقق وفورات ضريبية.

ثالثاً: أنواع الأسهم والسندات

1- **أنواع الأسهم:** تتنوع الأسهم إلى عدة أنواع وأهم تقسيماتها كالآتي:

¹ قاسم محمد حزم الحمود، حكم التعامل بالسندات والبدائل الشرعية لها، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، العدد الأول، السودان، 2016، ص3.

² بلجيلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم "دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006"، مرجع سبق ذكره، ص18.

1-1 أنواع الأسهم حسب شكلها:

أ- **السهم الإسمية:** أين يقيد اسم المساهم في سجلات خاصة تحتفظ بها الشركة التي أصدرت تلك الأسهم، على أن يتم نقل الملكية باسم المساهم الجديد في سجلات المساهمين للشركة المصدرة عند تداول هذه الأسهم البورصة.¹

ب- **السهم لحاملها:** وهي أسهم لا يسجل عليها اسم صاحبها وتنتقل ملكيتها من شخص الى شخص آخر بمجرد حيازتها، ويتم تداولها دون حاجة إلى إثبات كتابي، بشرط عدم تعارض ذلك التداول مع نظام الشركة، وأن تكون القيمة الإسمية لتلك الأسهم مسددة بالكامل.²

ج- **السهم الأذنية أو لأمر:** وهي الأسهم التي يذكر اسم صاحبها في الشهادة مع إظهار الإذن أو الأمر ويتم تداولها عن طريق التظهير.³

2-1 أنواع الأسهم حسب طبيعة الحصة المساهم بها:

أ- **السهم النقدية:** وهي الأسهم التي تسد قيمتها نقدا سواء دفعة واحدة أو على أقساط حسب المقرر قانونا.⁴

ب- **السهم العينية:** هي الأسهم التي تستوفي الشركة المساهمة قيمتها بحصص عينية كالعقار أو صافي موجودات مصنع أو متجر أو مخزن.

ج- **حصص التأسيس:** وهي الحصص التي امتلكها أصحابها بعد تقديمهم لشيء معنوي في براءة اختراع، بحيث تخول لصاحبها الحق في نسبة من أرباح الشركة، ولكنها لا تعتبر جزءا من رأس مال الشركة ولا يكون لأصحابها الحق في المداولات أو في إدارتها، وهي قابلة للتداول.⁵

د- **السهم المختلطة:** وهي الأسهم التي امتلكها أصحابها بعد دفعهم لقيمته نقدا وعينا، وذلك كمن يصبح مساهما بعقار ومبلغ مالي.⁶

3-1 أنواع الأسهم حسب الحقوق التي يتمتع بها صاحبها:

أ- **السهم العادية:** وهي التي تتساوى في قيمتها وتعطي المساهمين حقوقا متساوية منها:
✓ حق التصويت في المجلس الإدارة وانتخاب أعضائها؛

¹ شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة عن الأسهم والسندات المتداولة في بورصة الأوراق المالية، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 17.

³ بن ابراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية - تقييم الأسهم والسندات، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2019، ص 154.

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة عن الأسهم والسندات المتداولة في بورصة الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁵ شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 60 - 61.

⁶ بن ابراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية - تقييم الأسهم والسندات، مرجع سبق ذكره، ص 153.

- ✓ الأولوية في شراء الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات؛
 - ✓ الحصول على أرباح وفقا لقرارات الإدارة؛
 - ✓ فحص السجلات والرقابة على موجودات الشركة؛
 - ✓ الحصول على ما تبقى من موجودات الشركة بعد تصفيتهما؛
 - ✓ المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة لمناقشة نتائج أعمال الشركة. تعديل عقد التأسيس الشركة وإقرار النظام الداخلي؛
 - ✓ حق البيع والتنازل عن الأسهم.
- وهي تصنف بالدوام أي ليس لها تاريخ استحقاق محدد ويبدأ بها التمويل وتنتهي بها التصفية.

ب- **الأسهم المؤجلة:** وهي التي تعطى عادة للمؤسسين ولمن يقوم بترويج الأسهم الجديدة عند إنشائها وتسمى مؤجلة لأنها لا تستحق نصيبا من الأرباح الموزعة قبل سداد حاملي بقية الأسهم بنسبة معينة من رأس المال.¹

ج- **الأسهم الممتازة:** يعرف السهم الممتاز كما يلي " أنه يمثل سند ملكية وله قيمة اسمية ودفترية وسوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة، و السهم الممتاز ليس له تاريخ استحقاق ولكن من الممكن أن ينص في العقد على استدعائه في وقت لاحق، وحامل السهم الممتاز له الأولوية على حملة الأسهم العادية في أموال التصفية وله الحق في توزيعات سنوية تتحدد بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم أما إذا لم تحقق الشركة أرباح في سنة معينة أو حققت أرباح فإنه لا يحق للمنشأة إجراء توزيعات لحملة الأسهم العادية في سنة لاحقة ما لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على توزيعات"

يطلق على السهم الممتاز أيضا اسم سهم الأولوية أو سهم الأفضلية، ويتمتع حملة هذه الأسهم بالحقوق التالية:

- يعطيها حق الأولوية في الأرباح التي تقرر الشركة توزيعها وهذا من شأنه أن يحقق نوعا من الضمان لأصحاب هذه الأسهم للحصول على الأرباح.

حق الأولوية عند تصفية الشركة فتستوفي قيمة السهم الممتاز (أو جزء من قيمته) قبل سداد قيمة الأسهم العادية.

ويكمن الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة في العناصر التالية:

- يتمتع حملة الأسهم الممتازة بالحصول على عائد ثابت محدد بنسبة مئوية من القيمة الإسمية، ولا يتأثر بمستوى وضع الشركة.

¹ بن ابراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية - تقييم الأسهم والسندات، مرجع سبق ذكره، ص 154- 155.

- حامل السهم الممتاز لا يحق له التصويت في الجمعية العمومية إلا في حالات محددة.
- يمتلك حملة الأسهم الممتازة حق الأولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، هذا معناه أن حملة الأسهم العادية لا يحصلون على توزيعات حتى يتم سداد جميع توزيعات الأسهم الممتازة خلال الفترات السابقة.
- في حالة التصفية فإن الأولوية في هذه الأموال تكون لحملة الأسهم الممتازة مقارنة بحملة الأسهم العادية، ولكن الأسبقية تكون لحملة السندات في أموال التصفية.
- يحق للإدارة أن تقوم باستدعاء الأسهم الممتازة، بحيث تقوم بشرائها من أصحابها ولا يقع هذا الحق على الإدارة فيما يتعلق بالأسهم العادية.¹

2- أنواع السندات: هناك العديد من أنواع السندات نذكر أهمها:

❖ من حيث جهات الإصدار: وهي التي ينظر إليها من زاوية جهة الإصدار:

أ- **سندات الهيئات الدولية والإقليمية:** ويصدر هذا النوع من طرف هيئات دولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسات الإقليمية بنك التنمية الأوربي أو بنك التنمية الآسيوي، وتستخدم هذه الأموال المقترضة في تمويل مشاريعها.

ب- **السندات الحكومية:** وهي سندات تصدر عن الحكومة، وغالبا ما يكون المصرف المركزي أو الخزانة (وزارة المالية) هي جهة الإصدار للسندات الحكومية من وراء ذلك الإصدار إلى تمويل احتياجاتها الجارية أو من أجل التأثير على السوق النقدية بامتصاص السيولة،

كـ **سندات الحكومة المركزية:** وتصدر من قبل حكومة البلد المعني، وعادة تتولى وزارة المالية هذه الإصدارات ويقوم البنك المركزي بتسويقها ويمكن وفق الصيغ التالية:

- **السندات الادخارية:** وهي سندات غير قابلة للتداول بالبيع أو بالشراء أو بالتنازل، كما لا يجوز لحاملها رهنا لصالح الغير وتشتري تلك السندات من وزارة المالية فقط وهو المكان الوحيد الذي يلجأ إليه حملتها لاسترداد قيمتها، من الطبيعي أن ينخفض عائدها كلما رغب المستثمر (حاملها) استعادة أمواله قبل بلوغ الاستحقاق.

- **سندات الخزانة:** وتمثل استثمارا متوسطا وطويل الأجل، إذ يتراوح تاريخ استحقاقها ما بين سبع إلى ثلاثين سنة (7 إلى 30 سنة) وهي قابلة للتداول، وتُنشر المعلومات التابعة لها في الصحف.²

¹ شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² بن ابراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية - تقييم الأسهم والسندات، مرجع سبق ذكره، ص 193-194.

- صكوك المديونية: وهي سندات تُصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية الجز في موازنتها.

- شهادات الإستثمار: وهي سندات تصدرها البنوك لصالح الحكومة وهي ثلاثة أنواع:

- المجموعة أ: وهي سندات مدتها عشر سنوات، ولا تُسترد القيمة ولا الفوائد إلا بعد انتهاء المدة حيث يحصل صاحب السند على القيمة الإسمية مضاف عليها ما تراكم من فوائد بالنسبة المتفق عليها في نهاية المدة.
- المجموعة ب: وهي سندات تعطي لصاحبها الفوائد المحققة من الشهادة كل سنة أو ستة أشهر حسب شروط الإصدار، وتُسترد قيمة السند في نهاية المدة.

• المجموعة ج: وهي شهادات ذات جوائز، تجرى عليها عملية السحب الدورية بإعطاء جوائز للشهادات الفائزة اعتماداً على اليانصيب ولا يترتب عليها فوائد ثابتة لحاملها.

◀ سندات الحكومة المحلية والمؤسسات أو الدوائر الرسمية (القطاعية أو الإقليمية):

وتصدر عادة لأغراض استثمارية بحتة وخاصة في مشروعات البنية التحتية داخل الحدود الجغرافية وهي شبيهة بسندات الحكومة السابقة.

◀ سندات تصدرها الجامعات والمدارس والمستشفيات التي تأخذ طابع الخدمات الاجتماعية العامة:

ومثل هذه السندات فوائدها معفية من الضريبة ودرجتها الائتمانية تتسم بالأمان.

ج- سندات الشركات: وهي تصدرها المؤسسات العامة والخاصة التي تكون في حاجة إلى قروض، ولا تستطيع الزيادة في رأس المال عن طريق الأسهم، أو أن تكلفة إصدار السندات أقل من تكلفة إصدار الأسهم وتنقسم بدورها إلى:

✓ سندات عالية المردودية: تمتاز بمردود عالٍ، وذلك لأن مصدر السندات جهة ذات ملاءة ممتازة ودرجة تصنيفها عالية ومخاطرها قليلة وسريعة النمو، وهي بذلك قادرة على تحقيق الأرباح.

✓ سندات رديئة منخفضة الجودة: ويتم إصدار هذه السندات لمساعدة أعضاء مجلس الإدارة على امتلاك حصة كبيرة في رأس مال الشركة عن طريق إصدار تلك السندات وتُستخدم حصيلتها في شراء الأسهم المتداولة لشركة¹.

❖ من حيث قيمة الإصدار: وهي على نوعين:

أ- سندات تصدر بقيمتها الاسمية: وهي سندات تصدر بقيمة إسمية محددة، يدفعها المكتتبين وتعود عليهم بفائدة دورية وفي يوم الاستحقاق تعاد إليهم قيمتها الاسمية المدفوعة.

¹ عالم عبد النور، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام " دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2011-2012، ص

ب- **سندات تصدر بأقل من قيمتها:** وهي سندات تصدر من أجل جلب أكبر عدد من المستثمرين لها، حيث إنهم يدفعون أقل من قيمتها الإسمية ويحصلون على فوائد اعتمادا على قيمته الإسمية، ويوم الاستحقاق يحصلون على القيمة الإسمية للسند وليس على ما تم دفعه، مع أن تكون أسعار فائدة هذا النوع من السندات منخفضة بالمقارنة مع النوع الأول.

❖ **من حيث تاريخ الاستحقاق:** في غالب الأحيان يكون تاريخ الوفاء المذكورا في نشرة السند على اختلاف أنواعه، وهي بالأقسام التالية:

أ- **سندات ذات التاريخ المحدد:** وهي السندات المنصوص عليها في نشرة إصدارها على لزوم استحقاقها في تاريخ واحد ومعين، ولا يستطيع حاملها إرجاعها قبل هذا التاريخ.¹

ب- **السندات المتسلسلة:** وتسمى أيضا السندات ذات مواعيد الاستحقاق المتسلسل، ومعنى ذلك أن السندات وتسمى أيضا السندات ذات مواعيد الاستحقاق المتسلسل، ومعنى ذلك أن السندات يقسم الإصدار إلى مجموعات مرتبطة، حيث يستحق سداد كل مجموعة في السنة الموالية لاستحقاق المجموعة التي تسبقها. يؤدي هذا النوع إلى سداد السنوات تدريجيا وبطريقة منظمة معروفة لجميع الأطراف.²

ج- **السندات القابلة للاستدعاء:** وهي السندات التي يمكن للشركة المصدرة استدعائها لرد قيمتها قبل تاريخ استحقاقها، وعادة ما يشترط في تلك الحالة سداد مبلغا إضافيا لحامل السند الذي يتم استدعائه ويسمى علاوة استدعاء Call Premium بالإضافة إلى قيمة السند الواجب سدادها.³

د- **السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:** تتميز هذه السندات بإمكانية تحويلها إلى أسهم ملكية وفقا لبنود العقد وبموافقة حامل السند، ويتم التحويل بناء على معاملة تحويل، فإذا رغبت مؤسسة في رفع رأس المال بإصدار أسهم عادية فإن السعر السوقي للسهم سينخفض، ولحماية حملة الأسهم العاديين الحاليين من ذلك يمكن للمؤسسة إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم. وحيث أن التحويل يتم بناء على معاملة تحويل وعلى القيمة السوقية للسهم وللسند، فإن رفع رأس المال بهذه الأسلوب لن يؤثر على قيمة السهم وكذلك إذا رغبت المؤسسة في إصدار أسهم وكانت غير ذات شهرة.⁴

هـ- **السندات القابلة للتمديد:** فهذه السندات تسمح لحاملها باستحقاقها في تاريخ محدد أو الاستمرار بالاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاق لسنوات قادمة بنفس سعر الفائدة، حيث تكون هذه التواريخ المستقبلية محددة من نشرة السند.

¹ بن ابراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية - تقييم الأسهم والسندات، مرجع سبق ذكره، ص 195-196.

² محمد شكري، انعكاسات استخدام القرض السندي في الجزائر كأداة تمويل للمؤسسات وأداة تداول في السوق المالية "دراسة مقارنة لعينة من إصدارات المؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013 - 2014، ص 13.

³ أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة عن الأسهم والسندات المتداولة في بورصة الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 134.

⁴ محمد شكري، انعكاسات استخدام القرض السندي في الجزائر كأداة تمويل للمؤسسات وأداة تداول في السوق المالية "دراسة مقارنة لعينة من إصدارات المؤسسات الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

و- السندات القابلة للشراء: وهي السندات التي يتعهد مصدرها عند إصدارها بشراء عدد معين منها تم تداولها في السوق بأقل من سعر معين خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما تكون القيمة المحددة هي القيمة الإسمية.

ز- سندات تخول لحاملها الق استرداد قيمتها بإرادته المطلقة: ليس لهذه السندات تاريخ محدد للاستهلاك، والأمر هنا يكون رهنا بمشيئة المقرض، فيرد قيمة السند وقت ما يشاء ولا يعطى هذا الحق إلا بعد مرور مدة معينة وتكون محددة مسبقا.

ح- السندات المسترجعة: حيث يعطى الحق في استرجاع قيمتها الإسمية خلال محطات زمنية معينة مثلا كل 6 سنوات، فتقوم الشركة في كل محطة بتغيير الشروط وتحسينها فإذا قبل صاحب السند زاد إلى المحطة التالية وإذا رفض استرجع قيمة السند الإسمية.¹

❖ من حيث عملة الإصدار: من حيث هذا المعيار نجد:

أ- سندات محلية: وهي السندات التي يصدرها القطاع العام والخاص بالعملة الوطنية ويجري تداولها بالسوق المالية المحلية.

ب- سندات دولية: وهي سندات التي تصدر في بلد ما لصالح مقترض أجنبي وهي على نوعين:

- سندات الأورو دولار: وهي السندات التي يصدرها المقترضون المنتمون لدولة معينة خارج حدود دولتهم في أسواق رأس المال لدولة أخرى وبعملة تختلف عن عملة الدولة التي تم فيها طرح هذه السندات.
- سندات أجنبية: وهي السندات التي يصدرها المقترضون المنتمون لدولة معينة خارج حدود دولتهم في أسواق رأس المال لدولة أخرى وبعملة نفس الدولة التي طرحت فيها السندات.²

❖ من حيث شكلها:

أ- سندات إسمية أو مسجلة: وتكون كذلك متى حمل السند اسم مالكة وسجل أيضا في سجل المصدر.

ب- سندات لحاملها: وتكون كذلك متى خلا السند من اسم المستثمر (حامله) وتتداول بالمناولة.³

الفرع الثاني: الأدوات المالية الحديثة

نظرا لتطور الأسواق المالية والمعاملات الاقتصادية ظهرت أدوات مالية حديثة بعد أن كان التعامل يخص الأدوات المالية التقليدية فقط والتي تشتق قيمتها من الأدوات المالية لتغطية المخاطر المتوقعة ومنه سميت بالمشتقات المالية.

أولا: مفهوم المشتقات المالية

¹ د. بن ابراهيم الغالي، د. بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية - تقييم الأسهم والسندات، مرجع سبق ذكره، ص 197 - 198.

² نفس المرجع، ص 200.

³ نفس المرجع، ص 202.

المشتقات Derivatives هي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد Underlying Asset) والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية.. إلخ، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد ومن أهم المشتقات:

- * عقود الاختيارات Options
- * العقود المستقبلية Futures contracts
- * عقود المبادلات Swaps
- * العقود الآجلة Forward Contracts
- * أدوات مالية أخرى Other Instruments¹

1- التعاريف:

تعددت التعاريف التي لخصت حقيقة المشتقات للوصول إلى الصورة الواضحة للمشتقات المالية نذكر منها:

❖ عرف صندوق النقد الدولي المشتقات بأنها: هي عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمارا لأصل المال في هذه الأصول وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال للملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري.²

❖ تعرف المشتقات المالية بأنها ليست أصولا مالية وليست أصولا عينية وإنما هي عقود كسائر أنواع العقود المتعارف عليها ويترتب عليها حقا لطرف والتزاما على الطرف الأخر.³

❖ المشتقات المالية هي "عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى (أسهم وسندات وعقارات وعملات أجنبية والذهب والسلع..) وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي البائع والمشتري".⁴

❖ تعرف على أنها "عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع.... إلخ) لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة وذلك في نطاق ما اصطلح عليه بالهندسة المالية.

¹ طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 5.

² سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، مصر، 2005.

³ عيساوي سهام، دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال - دراسة حالة سوق رأس المال الفرنسي -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2014 - 2015، ص 36.

⁴ قايدى خميسي، لحسين عبد القادر، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق - حالة الدول الصناعية العشر-، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد السادس، 2015، ص 29.

❖ تم تعريفها على أنها "عقود مرجعية يمكن استخدامها لأغراض متعددة كالتحوط والاستثمار والمضاربة ويكون قلب قيمتها أشد من قلب قيمة الموجود الضمني لها وهي تتعلق بعمليات والتزامات خارج الميزانية.¹

2- خصائص المشتقات المالية:

الأدوات المشتقة تختلف عن الأساسية في كونها قد لا تنتهي بتسليم الأصل محل العقد (إن عددا قليلا من هذه العقود ينتهي بتسليم الأصل) كما أنها تعتبر أدوات خارج الميزانية لأنها وإن كانت تنشئ التزاما مشروطا بين المتعاقدين إلا أنها لا تسبب أي تدفق نقدي مبدئي أو تسبب تدفق نقدي ضئيل نسبيا.

ومن أهم خصائصها:

- ترتبط بسعر فائدة أو سعر ورقة المالية أو السلعة.
- تسوى مستقبليا.
- تستخدم للتحوط تجاه مخاطر التقلبات في أسعار الأصول مستقبلا.
- تتيح تحديد وتثبيت سعر الأصل محل التعاقد في الوقت الحاضر لتبادلها أو تسليمها مستقبلا.²

3- أهمية المشتقات المالية:

تمتع المشتقات المالية بأهمية كبيرة يمكن توضيحها في النقاط التالية:³

أ- تقديم خدمة التغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية:

تعد عقود المشتقات أداة جيدة للتغطية ضد مخاطر تغير السعر أي نقل تلك المخاطر إلى طرف آخر دون الحاجة إلى شراء مسبق للأصل محل التعاقد.

ب- أداة لاكتشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر:

من أبرز وظائف عقود المشتقات أنها تزود المتعاملين بما سيكون عليه سعر الأصل الذي أبرم عليه العقد في السوق الحاضر في تاريخ التسليم لدى يقال إنها أداة جيدة لاكتشاف السعر أي استكشاف المستوى الذي يمكن أن يكون عليه السعر في السوق الحاضر في تاريخ التسليم.

ت- إتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية:

تتيح عقود المشتقات الفرصة لتخطيط التدفقات النقدية حيث يستطيع طرفي التعاقد تخطيط تدفقاتهما المستقبلية بدقة وذلك طالما أن البائع يدرك أن حصيلة بيع الأصل ستكون على أساس سعر العقد كما يدرك المشتري أن مدفوعاته للشراء هي أيضا على أساس سعر العقد.

ث- إتاحة فرصة استثمارية للمضاربين:

¹ سرارمة مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 - دراسة تحليلية -، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2011 - 2012، ص 11 - 12.

² دانيا إبراهيم غيا، دور المشتقات المالية كأدوات للتحوط التعاقدية تجاه المخاطر المالية ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف السورية، مشروع بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية، جامعة دمشق، سوريا، 2013، ص 14.

³ سرارمة مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 - دراسة تحليلية -، مرجع سبق ذكره، ص 66 - 67.

يحاول المضارب تحقيق الأرباح من خلال توقعاته بشأن الأسعار إلا أن سعيه لتحقيق الربح بدخوله طرفا في العقد يقدم خدمة اجتماعية وإن كان لا يقصدها ذلك أنه طرف الذي تنتقل إليه المخاطر التي لا ترغب فيها الأطراف الأخرى أي الأطراف التي تمتلك الأصل بالفعل (الطرف البائع) أو ترغب في امتلاكه مستقبلا (الطرف المشتري) لحاجة فعلية إليه.

ج- تيسير وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد:

يتميز التعامل في أسواق المشتقات بانخفاض تكلفة المعاملات إلى مستوى يستحيل على الأسواق الحاضرة أن تنافسه فتكلفة المعاملات لعقد مستقبلي قيمته مليون دولار لا تتجاوز 100 دولار وهو معدل تكلفة يبلغ 0.01 % من قيمة العقد وتكلفة المعاملات تأثير على سيولة السوق إذ تجعل السوق أكثر كفاءة بما يتيح فرصة أفضل لإبرام الصفقة بسعر قريب من السعر العادل.

ح- سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية:

لعقود المشتقات ميزة أخرى تتمثل في سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية وذلك نظرا لمرونتها وسيولتها الكبيرة.

ثانيا: أنواع المشتقات

وهي كالتالي:

1- العقود الأجلة: Forward Contracts

العقود الأجلة هي مشتقة بسيطة أي أنها:

«اتفاق على شراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين»

ويكون العقد عادة بين مؤسستين ماليتين أو بين مؤسسة مالية وأحد عملائها من المنشآت، ولا يتم تداوله في البورصات عادة.

ويتخذ أحد الطرفين في العقد الأجل مركزا طويلا ويوافق على شراء الأصل محل العقد في تاريخ مستقبلي محدد تم الاتفاق عليه أما الطرف الثاني فيتخذ مركزا قصيرا ويوافق على بيع الأصل في نفس التاريخ مقابل نفس السعر، وسوف يشار للسعر المحدد في العقد الأجل باسم سعر التسليم Delivery Price ووقت الدخول في العقد يتم اختيار سعر التسليم بحيث تكون قيمة العقد الأجل صفر بالنسبة للطرفين، ويعني ذلك أن اتخاذ مركز قصير أو طويل لا يكلف شيئا¹.

2- العقود المستقبلية: Contracts Futures

على غرار العقد الأجل، فإن العقود المستقبلية هي اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين في المستقبل بسعر معين، ولكن على خلاف العقود الأجلة يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، ومن أجل جعل التداول ممكنا تحدد البورصة سمات معيارية معينة للعقد، ونظرا لأن طرفي العقد قد لا يعرفان بعضهما البعض بالضرورة، فإن البورصة توفر آلية تعطي كلا من الطرفين ضمانا بأن العقد سوف يحترم.

¹ طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

3- عقود الاختيارات (الخيارات): Options

تم تداول عقود خيارات الشراء/ البيع الآجل للأسهم أول مرة في بورصة منظمة عام 1973، ومنذ ذلك الوقت حدث نمو كبير في أسواق خيارات الشراء/البيع الآجل، ويتم تداول هذه الخيارات الآن في بورصات كثيرة حول العالم، وتشمل الأصول موضوع الخيارات كل من الأسهم، مؤشرات الأسهم، العملات، أدوات الدين، السلع، والعقود المستقبلية.

وهناك نوعان أساسيان من خيارات الشراء/البيع الآجل، فخيار الشراء الآجل Call Option يعطي حائزه الحق في شراء الأصل محل العقد في تاريخ معين مقابل سعر معين، أما خيار البيع الآجل Put Option فيعطي حائزه الحق في بيع الأصل محل العقد في ميعاد معين ومقابل سعر معين، ويعرف الثمن في العقد باسم سعر الممارسة، أما التاريخ أو موعد في العقد فيعرف باسم تاريخ انتهاء سريان العقد أو صلاحيته أو تاريخ الممارسة أو تاريخ الاستحقاق¹.

4- عقود المقايضة أو المبادلة: Swaps

وتسمى كذلك عقود المبادلات إذ يمكن من خلال عقود المقايضة الاحتماء من خطر تغير سعر الصرف الأجنبي أو تغير أسعار الفائدة دون الحاجة إلى تغير سياسة المنشأة تجاه مصادر تلك المخاطر، ويتم ذلك من خلال مدته خمس سنوات فانه يستطيع الدخول في عقد مقايضة يتبادل خلاله تدفقات الفائدة الثابتة (دون رأس المال) مع مصرف آخر مقابل الحصول على تدفقات فائدة متغيرة. ومن ثم يستطيع حماية نفسه من خطر التقلب في سعر الفائدة دون الحاجة إلى بيع كامل القرض.

وعليه يمكن ذكر الأسباب التالية لاستخدام المبادلات تتمثل في:

- الحصول على الفرق بين معدلات الإقراض في الأسواق المعومة وتلك الثابتة لمنشأتين.
- أنها أداة لإدارة المخاطر والتحوط.
- أنها منخفضة التكلفة وتتمتع بمرونة عالية.

ويمكن تناول الأنواع التالية لعقود المبادلة:

- عقود مبادلات أسعار الصرف: وتتضمن عملية مبادلة بين عملتين معينتين في شراء إحداهما وبيع الأخرى على أساس السعر الفوري، وفي الوقت نفسه إعادة بيع الأولى وشراء الثانية بموجب سعر المبادلة (السعر الآجل) الذي يتم تحديده وفق الفرق القائم بين أسعار الفائدة السائدة على الإيداع والإقراض لكل من العملتين.

¹ طارق عبد العال حماد، نفس المرجع، ص 16 – 18.

- عقود مبادلات أسعار الفائدة: وهي عقود يدفع فيها كل طرف مدفوعات الفائدة على قرض، يوجد نوعان لعقود مبادلة أسعار الفائدة وهي عقود مبادلة معدل الفائدة الثابتة بمعدل الفائدة المتغيرة وعقود مبادلة معدل الفائدة المتغيرة بمعدل الفائدة الثابتة¹.

جدول رقم (01): إبراز أهم الاختلافات بين العقود الأربعة للمشتقات

الخصائص	العقود الآجلة	المستقبلات	المبادلات	الخيارات
طبيعة العقد	غير نمطي وملزمة للطرفين	نمطي وملزم للطرفي	غير نمطي وملزم للطرفين	نمطي وملزمي لمصدر الخيار /البائع فقط
مدة العقد	عقود قصيرة الأجل تنحصر بين 1 و2 سنة	عقود قصيرة الأجل تنحصر بين 1 و2 سنة	عقود قصيرة وطويلة الأجل (1 - 20 سنة)	عقود قصيرة الأجل اقل من سنة واحدة
طبيعة الأسواق	غير نظامية	نظامية في البورصة	غير نظامية	نظامية في البورصة
المخاطر	كبيرة لعدم وجود دور للمقاصة	محدودة أو معدومة لوجود دور مقاصة	كبيرة لعدم وجود دور للمقاصة	يتمتع بتركيبة توافقية من العائد/المخاطرة
الإلزام	ملزم للطرفين	ملزم للطرفين	ملزم للطرفين	ملزم لمصدره فقط
الأسواق الثانوية	تكون غير فعالة ولا يمكن إلغاؤها إلا بموافقة طرفي العقد المبرم	فعالة ويمكن إلغاؤها بدون موافقة الطرف المقابل	تكون غير فعالة ولا يمكن إلغاؤها إلا بموافقة طرفي العقد المبرم	تكون مرنة نظامية وغير نظامية
تسوية العقد	تتم التسوية في اية العقد في تاريخ التسليم أو الاستحقاق فقط	تتم التسوية يوميا وتضمن بيوت التسوية (المقاصة بين الطرفين)	لا وجود للتسوية اليومية بل تتم عند تنفيذ عملية المبادلة	حسب نوع الخيار (الأوروبي -محدد) بينما الأمريكي (خلال العقد)

¹ شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص91.

لا وجود للهامش دفع علاوة محددة	لا وجود للهامش تدفع علاوة أحيانا	إيداع هامش مبدئي لدى السمسار	دفع علاوة محدودة ولا وجود للهامش	متطلبات العقد
--------------------------------------	--	---------------------------------	-------------------------------------	------------------

المصدر: شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 92 - 93.

ثالثا: محاسبة التحوط

1- مفهوم التحوط:

- **التعريف الأول:** هو نشاط إدارة المخاطر يهدف إلى تحقيق النتائج التي من المتوقع أن ترتبط ارتباطا سلبيا بأنواع محددة من المخاطر، والتي تحاول المؤسسة تجنبها كليا أو جزئيا، وعليه يمكن تعريف محاسبة التحوط كما يلي: "محاسبة التحوط هي تقنية تقوم بتعديل الأساس العادي للاعتراف بالأرباح والخسائر (الإيرادات والمصروفات) المرتبطة بالبند المغطى أو أداة التحوط لتمكين الأرباح والخسائر من أداة التحوط من الاعتراف بها في الربح أو الخسارة في نفس الفترة التي يتم فيها تحديد الخسائر والمكاسب الناتجة عن البند المتحوط له"¹
- **التعريف الثاني:** يعني التحوط للأغراض المحاسبية تحديد مشتق أداة مالية غير مشتقة كمعادلة offset كليا أو جزئيا للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط.
- والبند المحوط يمكن أن يكون أصلا أو مطلوبا أو التزاما ثابتا أو عملية مستقبلية متوقعة معرضة لمخاطرة التغير في القيمة أو تغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، وتعرف محاسبة التحوط بتأثيرها المعادل على صافي الربح أو الخسارة بشكل متماثل.

2- عناصر التحوط:

- التحوط هو عملية حماية المنشأة لنفسها ضد التغيرات غير المواتية في الأسعار، وتستعمل المشتقات المالية في الغالب لأغراض التحوط، وهناك مفاهيم مفتاحية في محاسبة التحوط وهي:
- **أداة التحوط A hedging Instrument:** هي مشتقة محددة أو أصل مالي غير مشتقة محدد أو التزام مالي غير مشتق محدد يتوقع أن تتغير قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية لتقابل التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل محوط محدد.
- **البند المحوط عليه A hedging item:** هو أصل مالي أو التزام مالي أو تعهد ثابت أو عملية متوقعة بشكل كبير أو صافي استثمار في عمليات أجنبية يمكن أن:

¹ شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

- تعرض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية .
- قد تم تحديده كبنء محوط عليه.
- 3- الشروط التي تسمح للمؤسسة بمسك محاسبة التحوط: يسمح بمحاسبة التحوط بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 في ظروف معينة وشريطة أن:
 - تتضمن عملية التحوط وثائق واضحة تشرح علاقة التحوط وهدف المؤسسة في تسيير المخاطر وإستراتيجية التحوط.
 - أن يكون التحوط ذو فعالية معبرة في التقليل من مخاطر التغير في القيمة العادلة والتدفقات النقدية.
 - إمكانية اختبار فعالية التحوط بطريقة صادقة، أي يمكن قياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنء المحوط.
 - والقيمة العادلة لأداة التحوط.
 - التحوط مقيم بطريقة مستمرة وتحديد كيف أمكنه أن يكون فعالا خلال كل دورات التحوط.¹

الفرع الثالث: ماهية الأدوات المالية الإسلامية

أولاً: الأسهم والسندات في المنظور الإسلامي

أ- حكم تداول الأسهم: إن عملية التداول هي بيع أحد المساهمين أو الشركاء لحصته في الشركة وانتقال السهم من البائع إلى المشتري، فالبيع لا يقع على الورقة ذاتها بل على ما تمثله من حقوق ملكية، وتعتبر قابلية السهم للتداول من أهم خصائصه. نستعرض فيما يلي رأي الفقه في هذا التداول:

استدل جمهور المعاصرين حول جواز تداول الأسهم للبيع والشراء بما يأتي:

- أسهم المساهمة ملكه الخاص، وله حق التصرف فيه شرعاً بكل أنواع التصرف مع بيع أو هبة أو رهن ما لم يلحق ضرر بباقي الشركاء، وبما أن هذا الحق مشروط في نظام الشركات ومعمول به في العرف التجاري، فهو معتبر حسب القاعدة (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً).
- السهم صك يدل على قيمة حصة المساهم، فيجوز أن يبيعه المساهم لشريكه أو لأجنبي. فقد نص الفقهاء على صحة بيع الشريك لحصته، جاء في شرح فتح القدير: " يجوز أن يبيع أحدهما نصيبه

¹ بوسبعين تسعديت، محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في العلوم، التجارية، المالية والمحاسبية، جامعة أكلي محند أولحاج -بويرة-، 2015 - 2016، ص 12 - 13.

- من شريكه في جميع الصور. ومن غير شريكه إلا في صورة الخلط والاختلاط فإنه لا يجوز إلا بإذنه". ويقول ابن قدامة: "وإن اشترى أحد الشريكين حصة شريكه منه جاز، لأنه يشتري ملك غيره"¹.
- يجوز بيع حصة المساهم مع أنها شائعة وغير مفرزة أو محددة في ملكية بعض الأصول. فقد ورد في قواعد ابن رجب: "إن بيع النصيب الشائع جائز إذ لا يتوقف على إفرازه".
 - جواز بيع المساهم حصته وهي ليست مقبوضة، فقد ورد في المجموع: "إذا قاسم شريكه باع ما صار له قبل قبضه، يبني على أن القسمة بيع وإفراز، قال المتولي فإن قلنا القسمة إفراز جاز بيعه قبل قبضه من يد شريكه". وفي الأسهم فإن قبض المشتري لحصته يكون في استلامه للسهم حسب القاعدة (إن قبض كل شيء بحسبه).
 - انتفاء الجهالة والغرر المفسدان للمعاملة في الأسهم المتداولة، وذلك لمعلومية موقف الشركة ومركزها المالي فإنهما يعرضان في صورة ميزانية تنشر دورياً، لوجود اختصاصيين يقومون بتقسيمها، وكذلك يتم نشر أسعار الأسهم ساعة بساعة، فالمشتري على علم كافٍ بقيمة الأسهم مما يكفي لصحة البيع.
 - بيع السهم مباح بعموم قوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ {البقرة: 2 / 275}. وليس من الأدلة ما يخصصه، بالقاعدة الشرعية أن الأصل في العقود الإباحة، إلا ما دل الشرع على تحريمه.
 - إن بيع المساهم لحصته لا يفسخ الشركة، وذلك لأن الشركاء في شركة المساهمة حسب نظام الشركة متفقون وراضون أساساً في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى: ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم﴾ {النساء: 29 / 4}.
- مع وضوح أدلة جواز تداول الأسهم بيعاً وشراءً، يرى البعض عدم جواز تداولها واستدلوا بما يلي:
- اختلاف قيمتها السوقية ارتفاعاً وهبوطاً، ويرد على هذا بأنه أمر طبيعي، لأن مركز الشركة المالي قد تتفوق فترتفع القيمة الحقيقية لأسهمها، وبالتالي ترتفع قيمتها السوقية، وإذا ضعف المركز المالي للشركة يحصل العكس.
 - وجود الجهالة والغرر. ويرد على هذا بما بيّناه في الدليل الخامس من أدلة المجيزين لتداول الأسهم.
 - فيه شراء الدراهم بالدراهم. يجاب عنه بما أوردناه في الدليل السادس من أدلة المجيزين.

¹ شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، سوريا، 2002، ص 109 - 110.

- نص الفقهاء على أن موت الشريك أو بيعه حصته لأخريفسخ الشركة قامت على معرفة الشركاء بعضهم ببعض. ويرد على هذا ما سبق توضيحه في الدليل الثامن من أدلة المجيزين.¹

جدول رقم (02): جدول أنواع الأسهم والتكليف الفقهي لها

اعتبارات التقسيم	أنواع الأسهم	الحكم الشرعي
أولاً – باعتبار الشكل القانوني	أ - أسهم اسمية ب - أسهم لحاملها ج - أسهم لأمر	الجواز الحرمة – الجواز بشروط الجواز
ثانياً – باعتبار الحقوق المانحة للمالكها	د - أسهم عادية هـ - أسهم مؤجلة 1 - امتياز نسبة ثابتة من الرب 2 – امتياز أولوية التصويت 3 - امتياز أولوية الاكتتاب 4 - امتياز أولوية استرداد القيمة	الجواز الجواز بشروط الحرمة (ما عدا نوعاً واحداً) الحرمة الجواز الحرمة
ثالثاً – باعتبار الحصة المدفوعة	أ - أسهم نقدية ب - أسهم عينية ج - أسهم مختلطة	الجواز الحرمة – الجواز (الراجح) الجواز
رابعاً – باعتبار التصويت	د - أسهم مصوتة هـ - أسهم غير مصوتة	الجواز عدم الجواز
خامساً – باعتبار المنح وعدمه	و - أسهم غير مجانية ز - أسهم مجانية (منح)	الجواز الجواز
سادساً – باعتبار الاستهلاك	ح - أسهم رأس مال ط - أسهم تمنع (استهلاك)	الجواز الحرمة – الجواز بشروط

المصدر: شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 118.
ب-حكم تداول السندات: بناء على تقرر من حرمة اصدار السندات، بسبب اشتغالها على الربا، فان تناولها يكون غير جائز شرعاً، وذلك ان لفظ التداول يفيد معنى الاستمرار، وتناقل السند من يد الى يد محملاً بفوائده

¹ شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، نفس المرجع، ص 110 - 112.

الربوية، وهذا يعني ان مشتري السند يظل دائنا للشركة المصدرة، ويتقاضى على دينه فوائد ربوية، وذلك محرم في شرع الله، فكان التداول المؤدي إلى ذلك محرما.

وإلى ذلك أعني حرمة تداول السندات، ذهب عامة العلماء والباحثين المعاصرين، وبه صدر قرار مجمع الفقه الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي، الذي سبق نقل نصه.

لكن إذا أريد التخلص من السندات الربوية فان امام حامل السند طريقين:

الطريق الاول: ان يسترد ما دفعه الى الشركة المصدرة، بأن يقبض منها القيمة الاسمية للسند او السندات فحسب (أي بدون فوائد ربوية).

الطريق الثاني: ان يبيع أصل الدين الذي يمثله السند، اي بدون الفوائد الربوية، وذلك ان حامل السند دائن للشركة بمبلغ القرض (قيمة السند او السندات).

وهو باق على ملكه، وقد قال الله عزوجل: (وإن تبتم فلکم رءوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون).

وإذا أراد حامل السند أن يتخلص منه وفقا لهذه الطريق فإما أن يبيع أصل الدين على الشركة المصدرة، أو على غيرها، ولكل من ذلك أحكام تخصه، أبينها في المقصدين الآتين:

المقصد الاول: حكم بيع دين السند على الشركة المقترضة.

المقصد الثاني: حكم بيع أصل دين السند على غير الشركة المقترضة.¹

ثانيا: الصكوك الإسلامية:

أ- مفهوم الصكوك: عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها:

"وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".

وقد ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الصكوك الإسلامية هي: "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات: أعيان، أو منافع،

¹ مبارك سليمان آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 241 - 242.

أو حقوق، أو خليط من الأعيان والمنافع والديون قائمة فعلا، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه".¹

ب- خصائص الصكوك الإسلامية: تتميز الصكوك الإسلامية بخصائص عديدة وهي كالتالي:²

- الصكوك تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات: تتضمن الحصة التي يمثلها الصك ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي يُمول من حصيلة إصدارها، فهي تمثل ملكية حاملها حصصا شائعة في موجودات ذات عوائد سواء كانت أعيان أو منافع أو خدمات أو خليطا منها أو من الحقوق

المعنوية، وهي لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها، وهذا ما يميزها عن السندات الربوية؛

- الصكوك تصدر بفئات متساوية القيمة: تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة، لأنها تمثل حصصا متساوية في ملكية المشروع بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور من خلال الأسواق المالية؛

- الصكوك تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: يحصل مالك الصك على عائد يكون حصة من الربح يتم تحديدها في نشرة الإصدار، ولا يصح تحديد العائد تحديدا كميا مسبقا أو منسوباً إلى القيمة الإسمية للصك، وفي المقابل يتحمل نصيبه من الخسارة بنسبة ما يملكه من صكوك، وينبغي عليه تحمل الخسارة في مقابل استحقاق الربح وفقا لمبدأ الغنم بالغرم.

- قابلية الصكوك الإسلامية للتداول: تعتبر الصكوك الإسلامية قابلة للتداول بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعا ونظاما، سواء كان التداول بيعة أم هبة أم رهنا، غير أن قابلية الصكوك للتداول لا تكون إلا بناءً على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها، فهناك أنواع من الصكوك يمكن تداولها: كصكوك المضاربة وصكوك المشاركة، وأنواع أخرى غير قابلة للتداول شرعا تمثل دين في ذمة الغير، ولأنه لا يجوز شراء الديون فلا يجوز تداولها إلا إذا تم تحويلها إلى بضاعة كصكوك البيوع: المرابحة؛

- عدم قابلية الصكوك للتجزئة: أي أن الصك الواحد لا يُجزأ في مواجهة الشركة، وفي حالة ما إذا آلت ملكية الصك لأشخاص آخرين بسبب الإرث أو نحوه، فلا بد أن يتفقوا فيما بينهم لتعيين شخص واحد يمثلهم أمام الشركة واحد يمثلهم أمام الشركة؛

- تقيد الصكوك بالضوابط الشرعية: لا شك في أن الصكوك تنضبط بالضوابط الشرعية، سواء في إصدارها وتداولها، أو من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها، فلا تتضمن فوائد ربوية مقابل التمويل أو غير ذلك من المحظورات الشرعية، كما أنها

¹ شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية (دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية)، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2013 - 2014، ص 116 - 117.

² نفس المرجع، ص 117 - 118.

تصدر على أساس عقد من العقود المشروعة التي تختلف أحكامه تبعاً لاختلاف أحكام العقود الشرعية التي تمثله.

ت- الصكوك الإسلامية التي يمكن تداولها في سوق النقد الإسلامي:

- **صكوك المضاربة:** تقوم من خلالها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ولغرض تمويل نشاط أو مشروع استثماري معين، بإصدار وثائق متساوية القيمة بصفتها طرف مضارب وبيعها للمستثمرين على أن يتم تقسيم الأرباح وفق نسب معينة متفق عليها والخسائر يتحملها أصحاب المال ما لم تقصر الجهة المصدرة أو تهمل؛
- **صكوك المشاركة:** لا تختلف عن صكوك المضاربة إلا من حيث أن الجهة المصدرة تكون طرفاً واحداً من المشاركين لحملة الصكوك، وهي بذلك تعتبر شريكاً لهم كما هو الحال في شركات المساهمة العامة؛
- **صكوك الإجارة:** هي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة، يتم إصدارها واستثمار حصيلتها في شراء أصول معينة كالمباني والمعدات وتأجيرها، وهي بذلك تتيح لحملة فرصة الحصول على دخل الإيجار كل بمقدار المساهمة التي دفعها؛
- **صكوك صناديق الاستثمار الإسلامية:** من خلالها يتم شراء تشكيلة واسعة من الأوراق المالية الإسلامية وتحصل على مواردها بإصدار شهادات تسمى حصص والتي لها حق على كل أصول الصندوق، ويمكن تداولها في البورصة كما يمكن استرداد قيمتها وتسييلها، وهي ذلك توفر السيولة لأصحابها وتقلل من المخاطر لأنها تقوم على تنوع أوراق المحفظة؛
- **عمليات التصكيك للأصول (التوريق):** هو العملية التي يتم من خلالها تحويل مجموعة من الأصول غير السائلة والمدرة لدخل يمكن التنبؤ به والتي تمتلكها المؤسسة، إلى أوراق مالية قائمة على الشراكة في منافع هذه الأصول خلال فترة معينة، فمن خلال عملية التصكيك يمكن للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الاستفادة من المزايا التي يتيحها ويوفرها سوق النقد خاصة مشكل توفير السيولة.¹
- **صكوك المربحة:** المربحة كصيغة إسلامية تعني بيع سلعة معلومة بسعر يغطي التكاليف زائد هامش ربح يتفق عليه بين البائع (البنك مثلاً) والمشتري، إن إمكانية استصدار صكوك مربحة فقط ممكنة في حالة السوق الأولي وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل مربحة (طائرة مثلاً أو مشروع تنموي كبير) بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفاً للشريعة لأن بيع المربحة قد يكون مؤجلاً، وبالتالي يعتبر ديناً وبيع الدين لا يجوز الفقهاء، ولكن توجد بعض الآراء الفقهية التي تجوز تداول

¹ شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية (دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامي). نفس المرجع، ص 14.

صكوك المراجعة ولكن ضمن وعاء غالبية من الأصول الأخرى، كتعاقدات الإجارة أو المشاركة أو المقارضة مثلا.¹

ثانيا: المشتقات المالية الإسلامية

أ- عقود الخيارات: "هي عقود تعطي لمالكها الحق وليس الالتزام بالبيع أو الشراء وهي محددة بتاريخ مسبق ومن أهم أنواع الخيارات: خيار الطلب أو الشراء، خيار العرض أو البيع". وتعتبر عقود الخيار محرمة شرعا لما يلي:

- حق الاختيار مالا ولا حقا متعلقا بمال فلم يجوز بيعه.

- ما يتضمنه بيع عقد الاختيار من أكل المال بالباطل، فيما إذا لم يتهيأ لمشتريه استعماله بسبب عدم تغير الأسعار في صالحه.

- التعامل في عقود الاختيار قائم على الغرر.

- التعامل في عقود الاختيار قائم على القمار والميسر بالنسبة لمشتري عقد الاختيار وبائعته على السواء، في الحالات التي تنتهي بالتسوية النقدية بين الطرفين.

- عقد الاختيار يدخل في بيع الإنسان ما لا يملك إذا كان محرر الاختيار.

يمكن أن يندرج عقد الخيار الذي تتعامل به الأسواق المالية في الوقت الحاضر (بعد إضافة الضوابط الشرعية وتغيير العقود المنظمة لهذه العقود) تحت عدد من العقود والتكيفات الفقهية التالية:

- عقد الخيار هو حق معنوي.

- عقد الخيار هو بيع عربون.

- محل عقد الخيار هو ضمان أو كفالة.

وتم الإكتفاء بالتكليف الأبعد عن الخلاف الفقهي وهو: عقد الشراء هو بيع عربون، وعقد خيار البيع هو التزام أو ضمان أو كفالة.²

• **عقد خيار الشراء هو بيع العربون:** خيار الشراء هو أشبه ما يكون ببيع العربون وبيع العربون جائز عند الحنابلة على خلاف الجمهور، ومثاله أن يشتري الرجل السلعة بألف دينار فيدفع من ثمنها جزءا (عشرة دنانير مثلا) ويقول للبائع إذا لم أشتري منك غدا فالدنانير العشرة لك، ويعد هذا العقد ملزما فيحق البائع أي أنه لا يستطيع أن يمتنع عن تنفيذه، أما المشتري فهو بالخيار خلال المدة المتفق عليها.

¹ عبد القادر خدوي مصطفى، بزيرية محمد، الأدوات المالية بين محدودية التعامل وإمكانيات التطور في السوق المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 5 - 6 ماي 2009، ص 6.

² قط سليم، مفتاح صالح، المشتقات المالية من منظور إسلامي كبديل للمشتقات المالية الوضعية في أسواق الأوراق المالية الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 5، 2007، ص 171 - 172.

وقياسا على حكم بيع العربون يمكن القول بجواز عقود الخيار للشراء إذا سلمت من المخالفات الشرعية والتي تمس الأصل المتعاقد عليه ومدى توافقها مع أحكام الشريعة.

• **عقد خيار البيع هو التزام أو ضمان أو كفالة:** الأرجح من آراء الفقهاء جواز أخذ الأجرة على الالتزام والضمنان أو الكفالة لقوة الأدلة، ويتحقق من خلالها مصالح ومكاسب لطرفي المعاملة أو بما لا يخالف المقاصد الشرعية.

وقياسا على هذا الحكم يمكن القول بجواز خيار البيع إذ خلا من المخالفات الشرعية الأخرى، فمالك الأوراق المالية الذي يدفع العمولة مقابل أن يكون له الحق في البيع في الفترة المتفق عليها، يقوم بحماية ممتلكاته (من الأوراق المالية) بشراء التزام من الطرف الآخر بضمنان هذه الأوراق بشراءها إذا رغب الطرف الأول.

وكنتيجة لما سبق ذكره تم التوصل إلى التكييف التالي وهو إمكانية قياس حكم عقود خيار الشراء على حكم العربون وحكم خيار البيع على حكم الالتزام أو الكفالة أو الضمان، وهذا ينسجم مع تحقيق المقاصد الشرعية، المتمثلة في دفع الضرر والحرص والمشقة.

ب- العقود الآجلة: هي "عبارة عن اتفاقية بين شخصين لتسليم أصل معين في وقت لاحق مستقبلا وبسعر محدد يسمى سعر التنفيذ". وتعتبر المعاملات الآجلة محرمة شرعا وذلك لما يلي:

- لما فيها من اشتراط تأجيل تسليم البيع المعين وهو هنا الأسهم وهو محرم شرعا.
 - ما فيها من تأجيل الثمن والمثمن وهو بيع الدين بالدين المجمع على تحريمه.
 - إن غالب التعاملات في المعاملات الآجلة يجري على المكشوف وهو يدخل في بيع الإنسان ما ليس عنده.
- من أوجه التكييف الشرعي للعقود الآجلة هي عقود السلم، فإذا ما كانت السلعة طيبة مباحة وكانت العقود التي تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل شركات مشروعة فإن العقود الآجلة والمستقبليات في هذه الحالة هي أشبه ما تكون بعقود السلم الجائزة شرعا.

هنالك تشابه كبير بين عقد السلم والعقود الآجلة، حيث يوجد عقد بيع يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بئمن معلوم يؤجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم، ومع ذلك فإنها تختلف عن عقد السلم في عدة أمور:

- ✓ إن المسلّم فيه (السلعة) يباع قبل قبضه.¹
- ✓ رأس المال في العقود الآجلة والمستقبليات لا يدفع معجلا بل يقتصر على دفع نسبة منه فكأن البديلين فيه مؤجلان.

¹ قط سليم، مفتاح صالح، المشتقات المالية من منظور إسلامي كبديل للمشتقات المالية الوضعية في أسواق الأوراق المالية الإسلامية، نفس المرجع، ص 172 - 173.

✓ انه لا غرض للبائع والمشتري بالسلعة وإنما غرضها تحقيق الربح.

ج- العقود المستقبلية: العقود المستقبلية "هي عقود يتم فيها الاتفاق على الشيء المبيع وسعره وكميته موصوف في الذمة مؤجل بثمان مؤجل". وتنقسم العقود المستقبلية إلى العقود المستقبلية على السلع وعلى الأوراق المالية وعلى المؤشرات وفيما يلي الحكم الفقهي لكل منها:

• **العقود المستقبلية للسلع:** لا يجوز إبرامها وذلك لما يأتي:

- ما في هذه العقود من تأجيل الثمن والمثمن وهذا لا يجوز.
- ما في العقود من الربا المجمع على تحريمه وهو ربا النسيئة وذلك في حالة العقود المستقبلية على الذهب والفضة.

• **العقود المستقبلية على الأوراق المالية:** وفيها العقود المستقبلية على الأسهم والعقود المستقبلية على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت وكلاهما محرم للأدلة التالية:

- **العقود المستقبلية على الأسهم:** لا يجوز إبرام العقود المستقبلية على الأسهم وذلك للأدلة التالية:
 - ما في العقود المستقبلية من تأجيل تسليم الأسهم وفي ذلك تأجيل المبيع المعين وهو غير جائز شرعا.
 - في العقود المستقبلية يتم تأجيل الثمن والمثمن وهو لا يجوز لأنه من بيع الدين بالدين المجمع على تحريمه.
 - لا يملك البائع في الغالب الأسهم التي أبرم عليها عقدا مستقبليا فيكون بائعا لما هو مملوكا لغيره.
- العقود المستقبلية على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت: وتعرف أيضا بالعقود المستقبلية على أسعار الفائدة وحكمها الفقهي هو التحريم وذلك لما يلي:
 - ما في ذلك من بيع الدين لغير من هو عليه بثمان مؤجل، وهو غير جائز لما فيه من بيع الدين بالدين المنهي عليه.
 - الدين الذي تمثله هذه الأوراق من النقود وإذا بيعت بنقود كما هو الحال في العقود المستقبلية كان ذلك صرفا لم تتوفر فيه شروطه فكان حراما.¹

¹ قط سليم، مفتاح صالح، المشتقات المالية من منظور إسلامي كبديل للمشتقات المالية الوضعية في أسواق الأوراق المالية الإسلامية، نفس المرجع،

• العقود المستقبلية على مؤشرات الأسهم: وحكمه التحريم وذلك لما يأتي:

- ما في هذه العقود من وقوع العقد، ما ليس بمال ولا يؤول إلى المال وذلك لا يجوز لأن مؤشرات الأسهم أرقام مجردة يقع العقد عليها، وليس على الأسهم المتمثلة في تلك المؤشرات.

- ما في هذه العقود من الرهان المحرم بإجماع المسلمين، لأن حقيقتها هي المراهنة من حيث بلوغها رقما معيناً أو عدمه، على أن يدفع من يخسر الرهان إلى الطرف الأخر الفرق بين الرقم المعين المرهن عليه المسعى بسعر التنفيذ وبين الرقم الذي يصل إليه المؤشر فعلا في الأجل المضروب.

• العقود المستقبلية على العملات: هي محرمة شرعا لما يأتي:

- فيها يتم تأجيل تسليم الثمن والمثمن وهذا لا يجوز لأنه من بيع الدين بالدين المجمع على تحريمه.

- ما في هذه العقود من ربا وهوربا النسئية.

- ما في هذه العقود من قمار إذا كانت تنتهي بالتسوية النقدية والمحاسبة على فروق الأسعار دون أن يكون التسليم والتسلم منويا للمتعاقدين.

من أوجه التكييف لعقود المستقبلية اعتبارها في إطار عقد الاستصناع، حيث يعرف هذا الأخير بأنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، كالاتفاق مع نجار على صناعة مكتب أو مقاعد أو غرفة مفروشات أو مع صانع أحذية على صناعة حذاء، وتكون العين المصنوعة ومادتها الأولية من الصانع ويكون هذا المعقود عليه هو العمل فقط لأن الاستصناع طلب الصنع وهو العمل، فإذا كانت العين أو المادة الأولية كالأخشاب والجلود من المستصنع لا من الصانع فإن العقد يكون إجارة لا إستصناعا. وهذا العقد يسد حاجة من حاجات المجتمع، لم يكن مسموحا بها من خلال عقد السلم وهي السماح بتأخير تسليم الثمن نقدا، خاصة عندما تكون العين المطلوب صنعها باهظة القيمة، يقول الشيخ مصطفى الزرقا "ستبقى دوما في كل عصر بعض السلع لا يتيسر أبدا أن تصنع أو تنتج قبل وجود مشتري معين ملتزم بشرائها، ففي مثل هذه السلع يمكن للمشتري شرعا أن يتولى هو تمويل البائع" وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابع عام 1412هـ عدم اشتراط تعجيل الثمن في الاستصناع، ونظرا للخلاف الفقهي حول السلم والاستصناع فقد اقترح البعض بدائل شرعية متمثلة في صكوك المقارضة.¹

¹ قط سليم، مفتاح صالح، المشتقات المالية من منظور إسلامي كبديل للمشتقات المالية الوضعية في أسواق الأوراق المالية الإسلامية، نفس المرجع، ص 174 - 175.

المطلب الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

الفرع لأول: الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

أولاً: مفهوم الأدوات المالية وطرق قياسها حسب النظام المحاسبي المالي

أ- مفهوما:

تم وضع تعريف مشابه لما هو موضوع في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 من قبل النظام المحاسبي المالي SCF، وذلك من خلال ما يلي:

- تعريف الأداة المالية: كل عقد تترتب عليه في ان واحد أصول مالية لكيان ما وخصوم مالية لكيان ما وخصوم مالية أو أداة أموال خاصة لكيان اخر.

- الأدوات المالية الأولية: مثل الديون المستحقة والقروض والسندات (أسهم حقوق الملكية) الأموال الخاصة، التي لا تكون أدوات مالية مشتقة.

- الأدوات المالية المشتقة: الأدوات المالية مثل الخيارات والعقود لأجل (عن طريق التراضي أو العقود)، وتبادل نسب الفوائد والعملات الصعبة التي يترتب عليها حقوق والتزامات ينجم عنها تحويل خطر أو أكثر متصلة بأداة مالية أولية متصلة بين الأطراف هذه الأدوات.

لا يترتب على الأدوات المالية المشتقة تحويل للأداة المالية الأولية المتصلة عند تاريخ أخذ سند العقد، ولا يوجد بالضرورة أجل استحقاق العقد.¹

ب- طرق قياسها:

تم وضع طريقتين للقياس وإعادة قياس الأدوات المالية من قبل النظام المحاسبي المالي وهما:

- القيمة العادلة (الحقيقية): عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله (أي على أساسه) تبادل الأصول أو إنهاء خصوم (أي تسديدها)، بين أطراف على دراية كافية، وموافقة (أي ليست مرغمة على التبادل)، وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.²

- التكلفة المهلكة: حسب النظام المحاسبي المالي عرفت على أنها التكلفة المهلكة من أصول أو خصوم مالية هي المبلغ الذي تم على أساسه تقييم الأصول أو الخصوم المالية عند إدراجها الأولي في دفاتر المحاسبة:

¹ بونعجة سحنون، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية - بالإشارة إلى حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلی الشلف، 2010 - 2012، ص 121.

² عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 15.

- مع انخفاض تسديدات من المبلغ الرئيسي؛
- مع زيادة أو انخفاض الاهتلاك المجمع لكل فارق بين هذا المبلغ الأصلي ومبلغ الاستحقاق؛
- مع انخفاض محتمل لكل تخفيض بسبب نقص القيمة (فقد القيمة) أو عدم قابلية الاسترداد.¹

ثانيا: تصنيف الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تم تمييز تصنيفين حسب النظام المحاسبي المالي، تصنيف الميزانية وتصنيف مدونة الحسابات.

أ- تصنيف الأصول المالية حسب الميزانية:

تصنف الميزانية عناصر الأصول والخصوم بصفة منفصلة حيث نميز في عرض الأصول والخصوم في الميزانية بين عناصر جارية وعناصر غير جارية.

- **العناصر غير الجارية (غير المتداولة):** تشمل العناصر غير الجارية الأصول المالية التي تحتفظ بها المؤسسة لفترة متوسطة أو طويلة الأجل أي لفترة تفوق اثنا عشر (12) شهرا ابتداء من تاريخ إقفال الدورة. وتصنف الأصول المالية غير الجارية وفقا لمنفعتها والأسباب السائدة عند اكتسابها إلى أربعة أنواع هي:

✓ **سندات المساهمة والحسابات المدينة (الذمم):** وهي السندات التي يعتبر امتلاكها الدائم تفيدا لنشاط للمؤسسة لأنها تسمح لها بممارسة النفوذ أو السيطرة على المؤسسة التي أصدرت تلك السندات ويندرج ضمن هذا النوع:

- المساهمات في الشركات التابعة.
- المساهمات في المؤسسات المشاركة
- المساهمات في المؤسسات المشتركة.

✓ **السندات المثبتة لنشاط المحفظة:** وهي السندات المحتفظ بها من طرف المؤسسة بغرض تحقيق مردودية مرضية في المدى الطويل ولكن دون أن تتدخل في تسيير المؤسسة التي أصدرت هذه السندات.

✓ **سندات مثبتة أخرى:** وتتمثل في حصص رأس المال (كالأسهم) أو توظيفات (كالسندات) طويلة الأجل والتي تكون المؤسسة قادرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ولديها النية أو أنها ملزمة بالاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

✓ **القروض والحسابات المدينة التي أنشأتها المؤسسة:** وهي التي لا تنوي المؤسسة أو ليس لها القدرة على بيعها في الأجل القصير مثل القروض التي تمنحها المؤسسة للغير (أفرد أو مؤسسات) لفترة تفوق اثنا عشر شهرا، الودائع والكفالات المدفوعة للغير والتي تستحق بعد أكثر من اثنا عشر شهرا، الحقوق لدى العملاء وغيرها من الحقوق (الذمم) المماثلة.

- **العناصر الجارية (المتداولة):** وتشمل الأصول المالية التي تحتفظ بها المؤسسة لفترة قصيرة تقل عن اثنا عشر شهرا من تاريخ إقفال الدورة، ومن أمثلة ذلك: الذمم (الحقوق) قصيرة الأجل كالعملاء، القيم المنقولة للتوظيف (الأسهم) والسندات المكتسبة بغرض إعادة بيعها في فترات قصيرة لتحقيق الأرباح

¹ النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص 83.

من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء). الأدوات المالية المشتقة (الخيارات، المبادلات...) بالإضافة إلى النقدية (الصندوق، البنك..).

ب- تصنيف الأصول المالية حسب مدونة الحسابات: ويكون هذا التصنيف لأغراض المعالجة المحاسبية حيث تصنف الأصول المالية لأغراض المعالجة المحاسبية الأولية واللاحقة إلى أربعة أصناف، وهو تصنيف يتماشى مع تصنيف معايير المحاسبة الدولية.

- أصول مالية تم اقتناؤها من طرف المؤسسة بهدف تحقيق الأرباح من التقلبات السعرية قصيرة الأجل أو تحقيق هامش التعامل: ومن أمثلتها: قيم منقولة للتوظيف تسجل في حساب 50 ماعدا 509) سندات التوظيف في حساب 506، سندات مخولة لحق الملكية في حساب 503. (الأدوات المالية المشتقة ما لم تكن موجهة لأغراض التغطية وتسجل في حساب 52. النقدية (الصندوق، البنك..).

- أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، ولها تاريخ استحقاق محدد، ولدى المؤسسة النية الصريحة والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها: باستثناء الأصول المالية المصنفة ضمن الأنواع التالية: الأصول المالية المصنفة كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة. لأصول المالية المصنفة كأصول متاحة للبيع. القروض والذمم (الحسابات المدينة) التي أصدرتها المؤسسة. فحسب مدونة الحسابات يسجل هذا النوع من الأصول في حساب 272 السندات التي تمثل حق الدين.

- القروض والذمم التي أصدرتها المؤسسة: وهي أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مقيدة (متداولة) في سوق نشط، باستثناء الأصول المالية المصنفة ضمن الأنواع التالية: الأصول المصنفة كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة، الأصول المصنفة كأصول متاحة للبيع. ومن أمثلة هذا النوع: ديون الزبائن وغيرها من ديون الاستغلال التي تسجل في حساب 41، القروض الممنوحة من طرف المؤسسة كالقروض الممنوحة للعمال أو المؤسسات الأخرى والتي تسجل في حساب 274، الودائع والكفالات المدفوعة للغير والتي تسجل في حساب 275.

- الأصول المالية غير المشتقة التي تم تعيينها كأصول متاحة للبيع أو الأصول المالية غير المصنفة ضمن الأنواع السابقة: ومن أمثلة هذا النوع: السندات (الأدوات) المثبتة التابعة لنشطة المحفظة والتي تسجل في حساب 273، الاستثمارات طوية الأجل في الأسهم والتي تسجل في حساب 271، السندات المثبتة الأخرى غير التابعة لأنشطة المحفظة.¹

¹ بوسيعين تسعديت، محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص 33 - 35.

ثالثا: الأدوات المالية المشتقة حسب النظام المحاسبي المالي:

تطابق الأدوات المالية المتفرعة أدوات مالية مثل الخيارات والعقود ذات أجل (بالتراضي أو الموحدة) والاعتمادات المتبادلة لأسعار الفائدة والعمللة الصعبة التي يحدث حقوقا والتزامات يترتب عنها تحويل بين أطراف الأداة خطرا واحدا أو عدة مخاطر مرتبطة بأداة مالية ابتدائية (تجارية) خفية

ولا تؤدي الأدوات المتفرعة الى تحويل الأداة المالية الابتدائية الخفية عند بداية سريان العقد، ولا يتم التحويل بالضرورة عند حلول أجل العقد.

وعند اقتناء أدوات مالية متفرعة، يتم تسجيل كلفة الاقتناء في الجانب المدين للحساب 52 - الأدوات المالية المشتقة مع التمييز عند الاقتضاء في هذه الحسابات بين طبيعة الأدوات (أدوات مالية مشتقة قابلة للتداول فورا في سوق تضمن السيولة وأمن المعاملات، أدوات الضمان وأدوات المالية مشتقة أخرى). في مقابل الحسابات المالية المعنية.

إن التغيرات في قيمة العقود المحررة في الاسواق المنظمة، والمثبتة في التصفية اليومية للهوامش المدينة والدائنة، يتم قيدها في حساب النتائج الخاص بالأعباء والمنتجات المالية.

غير أنه خروجاً عن هذا المبدأ، تسجل التغيرات في قيمة العقود أو الخيارات المثبتة في هذه الأسواق والمنجزة على سبيل الضمان في الحساب 52 وتنقل إلى حساب النتائج خلال مدة سريان العنصر المضمون وذلك بكيفية تناظرية مع نمط إدراج المنتجات والأعباء في الحسابات الخاصة بهذا العنصر.

وبالنسبة للأدوات المالية المتفرعة القابلة للتداول فورا والمقيمة حسب قيمة السوق عند تاريخ إقفال الحسابات، فإن الفارق بين هذه القيمة وقيمة السندات المضمونة والواردة في المحاسبة، يتم تسجيله:

- في الجانب المدين للحسابات 52 في مقابل الحساب 76 منتوجات مالية (الفرع 765 فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة) إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة.
- في الجانب الدائن للحساب 52 في مقابل الحساب 66 "الأعباء المالية" (الفرع 665 فارق التقييم عن الأصول المالية، ناقص القيمة)، إذا تعلق الأمر بنقص القيمة.
- وفي حالة التنازل عن أدوات مالية مشتقة، فإن رصيد الحساب 52 (القيمة الخام للدخول في الجانب المدين وثمان التنازل في الجانب الدائن) يتم تحويله.
- في مقابل القيد في الجاني المدين للحساب 66 - "الأعباء المالية" (الفرع 667 الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية) إذا تعلق الأمر بنقص قيمة التنازل.
- في مقابل القيد في الجانب الدائن للحساب 76 منتوجات مالية (الفرع 767) إذا تعلق بنقائص قيمة التنازل.¹

¹ النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الفرع الثاني: تصنيف الأدوات المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية IAS

أولاً: معيار المحاسبة الدولي رقم (30): الإفصاحات في البيانات المالية والمؤسسات المالية المماثلة

1- المقدمة:

1-1- يشمل هذا المعيار متطلبات الإفصاح للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة ("البنوك")، بما في ذلك المتطلبات بشأن البنود في بيان الدخل الخاص بالبنك والبنود في الميزانية العمومية الخاصة بالبنك والإفصاحات على البنود الطارئة والتعهدات، تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات، الخسائر من القروض والسلف.

2-1- يهدف المعيار إلى معالجة الحاجات الخاصة بالمعلومات لمستخدمي البيانات المالية المتعلقة بالبنوك. وبحيث هؤلاء المستخدمون عن معلومات حول سيولة وملاءة البنك وتعرضه للمخاطر.

2- تعريف المصطلحات الرئيسية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 30:

السيولة: توفر الأموال الكافية لتلبية عمليات سحب الودائع والالتزامات المالية الأخرى وقت استحقاقها.

الملاءة: زيادة الأصول على الالتزامات.

1-2- لأن معظم أصول والالتزامات البنك هي عادة أصول والالتزامات مالية، فإن معظم متطلبات معيار المحاسبة الدولي 30 تتناول الإفصاحات التي ينبغي على البنوك القيام بها حول الأدوات المالية.

2-2- أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية في عام 2005 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات". ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7، الذي يصبح نافذ المفعول في الفترات السنوية التي تبدأ في 01 يناير 2007 أو بعد ذلك التاريخ، محل معيار المحاسبة الدولي 30.

3- نطاق التطبيق:

ينطبق معيار المحاسبة الدولي 30 على البنوك. ولأغراض تطبيق معيار المحاسبة الدولي 30، يشمل مصطلح "بنوك" أي مؤسسة مالية (سواء اشتملت على كلمة "بنك" في اسمها أم لا) تتصف بالخصيتين التاليتين:

* يكون أحد نشاطاتها الرئيسية هو قبول الودائع والإقتراض بهدف الإقتراض والاستثمار.

* تندرج ضمن نطاق التشريعات المصرفية أو التشريعات المماثلة¹.

¹ عباس علي ميرزا وآخرون، وإيلي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، جون وإيلي وأبنائه - نيوجيرسي، الولايات المتحدة، 2006، ص 177 - 180.

ثانيا: معيار المحاسبة الدولي رقم (32): الأدوات المالية- العرض

1- الهدف:

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية على أنها التزامات أو حقوق ملكية، ومبادئ للمقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية كما ينطبق على تصنيف الأدوات المالية من منظور المصدر إلى أصول مالية والتزامات مالية وأدوات حقوق ملكية وعلى تصنيف الفائدة وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب ذات العلاقة، وعلى الحالات التي ينبغي فيها المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.

المبادئ الواردة في هذا المعيار تكمل مبادئ إثبات وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية"، ومبادئ الإفصاح عن المعلومات بشأنها الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات"¹.

1- النطاق: ينطبق على كافة أنواع الأدوات المالية باستثناء:

- الحصص في الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة.
- حقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين.
- عقود التأمين والأدوات المالية والعقود والالتزامات التي تقع تحت نطاق الدفع على أساس السهم باستثناء بعض الأدوات المالية المتعلقة بمدفوعات الأسهم التي تقع تحت نطاق هذا المعيار.
- الأدوات المالية المتعلقة بعقود التأمين والتي تحتوي على ميزة اشتراك اختيارية.

2- تعريف المصطلحات:

- **الأداة المالية:** أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما، والتزام مالي وأداة حق ملكية لمنشأة أخرى.
- **الأصل المالي:** وهو إما أن يكون:
 - نقد
 - أداة حق ملكية لمنشأة أخرى
 - حق تعاقدى لقبض نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى.²
- **الالتزام المالي:** وهو إما أن يكون:
 - التزام تعاقدى لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لشركة أخرى.

¹ معيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية: العرض"، ص 1.

² مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي - الإصدار 18,1، ص 34.

- عقد من الممكن تسويته أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة.

• أداة حقوق الملكية: هو عقد يبين الصافي المتبقي من أصول المنشأة بعد خصم كافة التزاماتها.

3- عرض الأدوات المالية:

♦ التصنيف كالتزام أو حق ملكية:

إن المبدأ الأساس في تصنيف الأداة المالية أو الأجزاء المكونة لها التي تصدرها المنشأة عند الاعتراف الأولي بها باعتبارها التزام أو أداة حق ملكية يتم وفق جوهر العقد وليس الشكل القانوني وانسجاما مع تعريف كل من الالتزام المالي وأداة حق الملكية. وبالتالي إذا كان هناك التزام تعاقدى بتسليم نقد أو أصل مالي آخر فإن الأداة المالية تلي تعريف الالتزام المالي حتى لو كانت تبدو شكلا على أنها أداة حقوق الملكية مثل الأسهم القابلة للرد.

♦ الأدوات الملكية المركبة:

بعض الأدوات المالية التي تصدرها المنشأة قد تشمل جزأين جزء يمثل التزام مالي والآخر حقوق ملكية وهي ما تسمى بأدوات مالية مركبة- وعليه يتطلب هذا المعيار عرض الأداة المركبة كالتزامات مالية أو أدوات حقوق ملكية بشكل منفصل وبما يتلاءم مع تعريف كل من الالتزام المالي وأداة حق الملكية . يتم فصل مكونات الأداة المالية المركبة إلى التزام مالي وأداة حق ملكية من خلال تحديد القيمة العادلة لعنصر الالتزام أولا، ومن ثم تخصيص المبلغ المتبقي لعنصر حقوق الملكية، ولا يجوز أن يتم تحديد القيمة العادلة لعنصر حقوق الملكية أولا.

♦ المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية:

يطلب هذا المعيار بشكل عام عرض كل من الأصول والالتزامات المالية بشكل منفصل، إلا أن المعيار سمح بالمقاصة بين البندين بحيث يتم عرض المبلغ الصافي إما كأصل أو التزام مالي حسب الأحوال في قائمة المركز المالي عند توفر الشرطين التاليين معا:

- للمنشأة حق قانوني قابل للمقاصة قابل للتطبيق للمبالغ المعترف بها.

- وجود نية للتسديد (تسوية العقد) على أساس الصافي أو أن تعترف المنشأة بالأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.¹

♦ عرض الفائدة وتوزيعات الأرباح والخسائر:

¹ مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي - الإصدار 18,1، نفس المرجع، ص 34.

- توزيعات الأرباح على حملة الأسهم المتداولة المصنفة كحقوق ملكية يتم تحميلها بالمدين على حساب حقوق الملكية (الأرباح المحتجزة).
- يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على حملة الأسهم المتداولة المصنفة كالتزامات مالية بنفس الطريقة التي يتم الاعتراف بمصروف فوائد السندات بها.
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر المتعلقة باسترداد الالتزامات المالية في الربح أو الخسارة.
- يتم الاعتراف بعمليات استرداد وإعادة تمويل أدوات حقوق الملكية كتغيرات في حقوق الملكية.
- لا يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية في القوائم المالية.
- لا يتم عموماً قيد التكاليف المباشرة والمتكبدة في إصدار أو شراء أدوات حقوق الملكية الذاتية كمصاريف بل يتم تخفيض حقوق الملكية بها (تخفيض رأس المال الإضافي أو كما يسمى علاوة الإصدار).¹

ثالثاً: معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الأدوات المالية-الاعتراف والقياس

- 1- عرض خلفية عامة عن المعيار 39 IAS:** يكتسب المعيار أهميته بأنه أحدث ثورة في القياس المحاسبي بتبنيه للقيمة العادلة، تطرق المعيار إلى الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها، ويدور المعيار حول ما يلي:
- كيفية الاعتراف بالأدوات المالية في قائمة المركز المالي وطرق قياسها، وكذلك التوقف على الاعتراف بها.
 - كيفية قياس الأدوات المالية سواء القياس بالتكلفة أو التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة في قائمة المركز المالي، إضافة إلى قياس الانخفاض المتعلق بها.
 - كيفية تصنيف الأدوات المالية سواء كانت أصولاً أو مطلوبات ضمن فئة من الفئات التي تضمها المعيار.
 - كيفية التحوط المتعلق بالأصول والمطلوبات المالية، ومبررات استخدامه وأساليب تطبيقه.
 - التعرف على كيفية الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المترتبة على قياس والمطلوبات المالية سواء في قائمة الأرباح أو الخسائر أو في قائمة الدخل الشامل.

وسيحل المعيار 9 IFRS محل هذا المعيار اعتباراً من عام 2018، ويقابله المعيار 29 IPSAS.²

2- تحديد نطاق المعيار 39 IAS:

¹ مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي - الإصدار 18,1، نفس المرجع، ص 34.

² خالد جمال الجرعان، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، مطبوعة جامعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص 107.

ينطبق المعيار على الأدوات المالية سواء كانت أصولاً مالية مثل النقدية و الودائع و الاستثمارات، أو كانت مطلوبات مالية مثل الحسابات الدائنة و أدوات الدين الصادرة عن المنشأة، أو مشتقات كالخيارات و العقود الآجلة و المستقبلية، و كذلك العقود الأخرى كعقود شراء و بيع الذهب و البترول و الغاز الطبيعي، ولا ينطبق المعيار على أدوات الملكية التي تصدرها المنشأة كالأسهم، و لا كذلك الحقوق في الشركات التابعة أو الزميلة أو العقود المشتركة أو الدفعات المرتكزة على الأسهم، أو الحقوق و المطلوبات التي تنشأ بموجب عقود التأمين . وهناك بنود ينطبق عليها المعيار بشروط معينة، مثل مطلوبات القروض، عقود الشراء وبيع البنود المالية وغير المالية.

3- التعريفات بالمصطلحات الرئيسية:

◆ **الأداة المالية Financial Instrument:** عقد يمنح ارتفاعاً لأصل مالي لمنشأة معينة أو أداة حقوق ملكية أو التزام مالي لمنشأة أخرى.

◆ **الأصل المالي Financial Asset:** هو الأصل الذي يكون:

● نقدية.

● أداة ملكية لمنشأة أخرى .

● حق تعاقدية :

— لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى .

— لمبادلة أصول مالية أو مطلوبات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل اعتبارها مفضلة للمنشأة.

● عقد سيتم إطفاءه أو قد يتم إطفاءه بموجب أدوات ملكية المنشأة والتي تكون:

— ليست مشتقة بحيث تكون المنشأة ملزمة أو قد تكون ملزمة لاستلام عدد متغير من أدوات ملكية المنشأة أو قد تضطر لذلك.

— مشتقة سيتم إطفاءها أو قد يتم إطفاءها ليس بمبادلة مقدار ثابت من النقدية أو أصل مالي آخر بل بعدد ثابت من أدوات الملكية، ولهذا الغرض فإن أدوات الملكية المنشأة لا تتضمن الأدوات التي تعتبر بحد ذاتها عقود لاستلام أو تسليم أدوات ملكية المنشأة في المستقبل¹.

◆ **الالتزام المالي Financial Liability:** أي التزام يكون على شكل:

¹ خالد جمال الجرعان، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، نفس المرجع، ص 107.

• التزام تعاقدي:

- لتسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى.
- لمبادلة أصول مالية أو مطلوبات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون غير مفضلة للمنشأة.
- عقد سيتم إطفاءه أو قد يتم إطفاءه باستخدام أدوات ملكية المنشأة.
- ◆ **سعر الفائدة الفعال Effective Interest Rate:** هو سعر الفائدة الذي تخصم على أساسه المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية وصولاً لصافي القيمة المرحلة للأصل أو الالتزام المالي.
- ◆ **التكلفة المطفأة Amortized Cost:** هي تكلفة الاقتناء Acquisition Cost معدلة بإطفاء خصم أو علاوة الإصدار Issuance Discount or Premium.
- ◆ **القيمة العادلة Far value:** هي القيمة التي يمكن بيع الأصل أو تحويل التزام بها بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.
- 4- **التعرف على كيفية تصنيف الأدوات المالية وإعادة تصنيفها:** تبرز أهمية تصنيف الأدوات المالية لتحديد القيمة المعاملة المحاسبية وتصنيفها وقياسها والاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المرتبطة بها. وتصنف كأصول ضمن أربع فئات:
- * الأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (المحددة والمقتناة للمتاجرة).
- * الاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق.
- * القروض والحسابات المدينة.
- * الأصول المالية المتاحة للبيع.
- أما المطلوبات المالية فتصنف وفق ثلاث فئات:
- * المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (المحددة والمقتناة للمتاجرة)
- * المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة¹.
- * الكفالات والعقود المالية.

¹ خالد جمال الجرعات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، نفس المرجع، ص 107 - 108.

أما إعادة تصنف الأدوات المالية فتتم وفق الضوابط التالية:

- * لا يجوز إعادة التصنيف من وإلى فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
 - * يجوز إجراء عمليات إعادة التصنيف بين فئتي الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق.
 - * عند إجراء عملية إعادة التصنيف للاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق والتي لا تتميز بالأهمية النسبية إلى فئة الاستثمارات المتاحة للبيع، فيجب أن تتم إعادة التصنيف لكامل الاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق.
 - * يمكن للمنشأة أن تستخدم عملية إعادة التصنيف لإدارة الأرباح.
- 5- بيان كيفية الاعتراف بالأدوات المالية والتوقف عن الاعتراف بها: يتم الاعتراف بالأصول المالية أو المطلوبات المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة فقط جزء من الشروط التعاقدية للأداة، كذلك يتم الاعتراف بالعقود المرتبطة بالمشتريات أو المبيعات المتعلقة بالأدوات المالية في تاريخ مستقبلي كأصول أو مطلوبات مالية. أما التوقف عن الاعتراف بالأصول والمطلوبات المالية فتتم عند انتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية المتولدة عن الأصل المالي، وتحويل الأصل المالي، أو تأهيل التحويل للتوقف عن الاعتراف بالأصل بناء على تحويل المخاطر والحوافز المرتبطة بملكية الأصل المالي.
- 6- بيان كيفية قياس الأدوات المالية: القياس المدني: بالتكلفة وتحدد بالقيمة العادلة، أما القياس اللاحق فيجب قياس الأصول والمطلوبات (بما في ذلك المشتقات) بالقيمة العادلة، باستثناء:
- القروض والحسابات المدينة، الاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق، والمطلوبات المالية غير المشتقة، حيث يجب قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام أسلوب الفائدة الفعالة.
 - الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية عند عدم وجود أسلوب قياس موثوق به للقيمة العادلة والمشتقات المصنفة كأدوات مالية فيجب قياسها بالتكلفة.
 - الأصول والمطلوبات المالية التي تم تشخيصها كبند تم التحوط له أو أداة تحوط تخضع للقياس بموجب متطلبات محاسبة التحوط التي تضمنها المعيار IAS 39.¹

¹ خالد جمال الجرعان، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، نفس المرجع، ص 108.

- المطلوبات المالية التي تنشأ عندما يكون تحويل الأصل المالي غير مؤهل للاعتراف به، أو تمت المحاسبة عنها وفقاً لأسلوب التدخل المستمر فإنها تخضع لمطلوبات قياس معينة خاصة بها.

7- تحديد كيفية المحاسبة عن خسائر الانخفاض وعكسها: يتم تخفيض الأصل المالي أو مجموعة الأصول بخسائر الانخفاض عندما يكون هناك دليل موضوعي كنتيجة لحدث أو أكثر ظهرت بعد الاعتراف المبدئي بالأصل، وكذلك أن يكون لخسائر الانخفاض أثر مستقبلي على التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأصل المالي أو مجموعة الأصول، ويتم عكس خسائر الانخفاض المتعلق بالأصول المالية ذات العلاقة عندما تنخفض هذه الخسائر وتتعلق بحدث ظهر بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض، تعتبر الخسائر المعكوسة مكاسب يتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر.

8- تحديد المعاملة المحاسبية للمشتقات: والمشتقة هي أداة مالية أو عقد آخر تتغير قيمتها بالاستجابة إلى التغير في متغير الضمني، ومن أمثلتها: العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود SWAP والخيارات وعقود القمه والأرضية والمشتقات الضمنية ويتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ما عدا المشتقات المرتبطة بالاستثمارات في أدوات ملكية التي لا يوجد لها أسعار معلنة أو سيتم إطفاءها بها حيث يتم قياسها بالتكلفة.

9- التعريف بمحاسبة التحوط: أداة من أدوات إدارة المخاطر تتعلق باستخدام أداة أو أكثر من الأدوات المالية للتحوط من المخاطر التي يمكن التعرض لها المنشأة والمرتبطة ببعض بنود الأصول أو المطلوبات أو العمليات المالية الأخرى. ويتكون نموذج التحوط مما يلي:

* البنود التي يتم التحوط لمخاطرها:

- الأصول والمطلوبات المالية.

- الاستثمارات في العمليات الأجنبية.

- العملة الأجنبية.

- الفائدة.

* المخاطر التي يتم التحوط لها: المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية، المخاطر المتعلقة بالقيمة العادلة والمخاطر المتعلقة بصافي الاستثمارات في العملية الأجنبية.

* أدوات التحوط: وهي قدرة أدوات التحوط على الحماية من المخاطر التي يتم التحوط لها¹.

10- التعريف بالتعديل المتعلق بإعادة تصنيف الأدوات المالية:

¹ خالد جمال الجرعان، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، نفس المرجع، ص 108 - 109.

ويتعلق بما يلي:

- * لا يجوز إعادة تصنيف المطلوبات المالية والمشتقات والأصول المالية ضمن "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". والتي تم تصنيفها عند الاعتراف المبدئي بموجب خيار القيمة العادلة.
- * يجوز إعادة تصنيف الأصول المالية غير المشتقة خارج الفئة "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"، وفئة "المتاحة للبيع".
- * يجوز إعادة تصنيف الأصول المالية بأثر رجعي.

11- مقارنة المعيار IAS 39 والمعيار IPSAS 29:

1. تضمن المعيار IPSAS 29 دليلاً تطبيقياً إضافياً يتعامل مع القروض المخفضة وعقود الكفالات المالية التي تضمنتها اعتبارات اسمية أو لا قيمة لها، ولم يتعامل المعيار IAS 39 مع ذلك.
2. الاختلاف في بعض المصطلحات المستخدمة: كقائمة الدخل الشامل، حقوق الملكية وفق معايير IPSASs وقائمة الأداء المالي، صافي الأصول/ حقوق الملكية وفق معايير IFRSs.
3. لم يفرق المعيار IPSAS29 بين الدخل والإيراد، في حين أن المعيار IAS 39 فرق بين الدخل والإيراد.
4. تم دمج بعض المبادئ التي وردت في التفسير 9 IFRIC المتعلق بإعادة تقدير المشتقات الضمنية، والتفسير 16 IFRIC المتعلق بالتحوط لصافي الاستثمار في العملية الأجنبية كملاحق رسمية للمعيار IPSAS 29.¹

الفرع الثالث تصنيف الأدوات المالية حسب معايير الإبلاغ المالي: IFRS

أولاً: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية: الإفصاحات

1- الهدف:

- هدف هذا المعيار الدولي للتقرير المالي هو مطالبة المنشآت بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقويم:

* أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للمنشأة ولأدائها المالي.

- * طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة وفي نهاية فترة التقرير، والطريقة التي تدير بها إدارة المنشأة تلك المخاطر.

¹ خالد جمال الجرعات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، نفس المرجع، ص 109.

- تكمل المبادئ الواردة في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي لمبادئ إثبات وقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي 32 "الأدوات المالية: العرض" والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية".¹

2- النطاق:

يطبق هذا المعيار على:

- جميع الأدوات المالية المثبتة وغير المثبتة.
- العقود لشراء أو بيع بند غير مالي.

يستثنى من هذا المعيار:

- الحصص في المنشآت التابعة أو المنشآت الزميلة أو المشروعات المشتركة.
- حقوق والتزامات الموظفين الناشئة عن خطط منفعة الموظف.
- عقود التأمين (يطبق هذا المعيار على المشتقات المتضمنة في عقود التأمين).
- أدوات مالية، وعقود والتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس السهم.
- الأدوات التي يتطلب تصنيفها على أنها أدوات حقوق ملكية.

3- الإفصاح عن الأدوات المالية:

♦ في قائمة المركز المالي يجب على المنشأة الإفصاح عن:

* المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لمركزها المالي.

* المبالغ الدفترية في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات:

1. للأصول والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.
2. للأصول والالتزامات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المستنفدة.
3. للأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.²

¹ المعيار الدولي للتقرير المالي 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات"، ص 1.

² مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي - الإصدار 18,1، مرجع سبق ذكره، ص 35.

- * ما إذا كانت قد أعادت تصنيف أي أصول مالية خلال فترة التقرير أو الفترات السابقة وتفاصيل أي إعادة تصنيف.
- * معلومات المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية لتمكين المستخدم من تقييم الأثر أو الأثر المحتمل لترتيبات المقاصة على المركز المالي.
- * المبلغ الدفترى للأصول المالية التي قامت برهنها على أنها ضمان رهني للالتزامات أو التزامات محتملة ويتم الإفصاح عن الشروط والأحكام المتعلقة برهنها.
- * عندما تحتفظ المنشأة بضمان رهني ويحق لها بيعه فيجب الإفصاح عن قيمته العادلة والشروط والأحكام المرتبطة فيه.
- * مخصص الخسائر الائتمانية ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.
- * سمات الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات المدمجة المتعددة.
- * تفاصيل التعثرات في سداد القروض واجبة السداد للفترة وما إذا كانت قد تمت معالجتها.

♦ في قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات يجب على المنشأة الإفصاح عن:

- * صافي المكاسب والخسائر من (الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو الدخل الشامل الآخر-الالتزامات المالية تم قياسها من خلال الربح والخسارة- الأصول المالية والالتزامات التي تم قياسها بالتكلفة المستنفدة.
- * إجمالي دخل ومصروف الفائدة للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو من خلال الدخل الشامل الآخر.
- * دخل ومصروف الأتعاب الناشئة عن الأصول المالية والاحتفاظ بها.
- * تحليل المكسب أو الخسارة التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل والناشئة من إلغاء إثبات أصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستنفدة.

♦ الإفصاحات الأخرى:

- * تفصح المنشأة عن السياسات المحاسبية الهامة¹.

¹ مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي – الإصدار 18,1، نفس المرجع، ص 35.

- * تفصح المنشأة عن استراتيجيتها في إدارة المخاطر وتأثير أنشطة التحوط على التدفقات النقدية المستقبلية وقائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية.
- * يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات كمية تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقويم أحكام وشروط أدوات التحوط وتأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية.
- * يجب على المنشأة أن تفصح عن القيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات بطريقة تسمح بمقارنتها بمبلغها الدفترى.
- * يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة في نهاية فترة التقرير (إفصاحات نوعية وكمية).
- * يجب على المنشأة أن تفصح عن إجمالي المبالغ الدفترية للأصول المالية والتعرض للمخاطر الائتمانية على الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي.
- * يجب على المنشأة الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر السوق.
- * يجب على المنشأة الإفصاح عن تفاصيل الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاء إثباتها في مجملها والأصول المالية التي تم إلغاء إثباتها في مجملها.
- * في التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 يجب على المنشأة أن تفصح لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية كما هي في التطبيق الأولي عن:

1. تصنيف القياس الأولي والمبلغ الدفترى وفقا للقياس السابق.

2. تصنيف القياس الجديد والمبلغ الدفترى.

3. مبلغ أي أصول أو التزامات مالية في قائمة المركز المالي كانت تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ولم تعد كذلك.

- * في التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات نوعية لتمكين المستخدمين من فهم كيف قامت بتطبيق متطلبات التصنيف على الأصول المالية التي تغير تصنيفها وأسباب تصنيف أو إلغاء تصنيف أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.¹

¹ مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي – الإصدار 18,1، نفس المرجع، ص 35 - 36.

ثانيا: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9): "الأدوات المالية"

- 1- الهدف: إن الهدف من هذا المعيار الدولي للتقرير المالي هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكدها.¹
- 2- النطاق: يطبق هذا المعيار على جميع الأدوات المالية ماعدا:
- الحصص في المنشآت التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة تتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة حقوق الملكية أو وفقا لطريقة توحيد القوائم المالية.
 - الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأجير (IFRS 16) وحقوق التزامات أصحاب العمل بموجب خطط منفعة الموظف.
 - الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن معيار 15 الإيراد من العقود مع العملاء والتي تعد أدوات مالية، إلا إذا حدد معيار 15 المحاسبة عنها وفق معيار 9، كما يطبق هذا المعيار للهبوط على تلك الحقوق لغرض إثبات مكاسب وخسائر الهبوط.
 - يطبق المعيار على ارتباطات القروض التالية:
 1. التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 2. الارتباطات التي يمكن تسويتها بالصافي نقدا أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى.
 3. الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق.
 - يجب تطبيق المعيار 9 على العقود لشراء أو بيع أصل غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقدا أو بأداة مالية أخرى كما لو كانت العقود أدوات مالية شريطة قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، باستثناء إذا كان الهدف من الدخول بالعقد استلام الأصل الغير مالي، كما يمكن تصنيف العقد لشراء أو بيع أصل غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقدا أو بأداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حتى لو كان الهدف من الدخول بالعقد استلام أو تسليم الأصل الغير مالي فقط في حالة تقليص عدم الاتساق.
 - تقع ضمن المعيار الخيارات لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقدا أو بأداة مالية أخرى.²

¹ المعيار الدولي للتقرير المالي "9" الأدوات المالية"، ص1.

² مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي - الإصدار 18,1، مرجع سبق ذكره، ص 38.

3- التعريفات بالمصطلحات الرئيسية:

- الأدوات المالية: عقد ينشأ عنه أصل مالي لأحد الأطراف والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية للطرف الآخر.
- تاريخ التعامل: هو التاريخ الذي تلتزم به المنشأة بشراء أو بيع أصل مالي والذي يتضمن الاعتراف بأصل سيتم استلامه أو مطلوب سيتم دفعه في تاريخ العملية.
- تاريخ التسوية: التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشأة أو العكس.
- التحوط: إجراء يتخذ للتخفيف من آثار التعرض لمخاطر التغيرات في الأسعار أو معدلات الفائدة.

4- القياس الأولي:

- يتم الاعتراف الأولي بالأصول المالية في قائمة المركز المالي عند تعاقد المنشأة لشراء أو بيع أصول مالية، ويتم استخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والإثبات في الدفاتر.

• يتم تصنيف الأداة المالية بناءً الأمرين التالية:

– نموذج الأعمال للأداة المالية.

– التدفقات النقدية الناشئة عن العقد.

• تصنف الأصول المالية إلى:

– الأصول المقيمة بالتكلفة المستنفذة.

– الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

– الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وتشمل المشتقات.

– يصنف الأصل المالي ضمن فئة الأصول المالية بالتكلفة المستنفذة

عند تحقق الشرطين:

1. نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

2. أن تعطي الأداة المالية الحق باستلام تدفقات نقدية المتعلقة بأصل الدين وفوائده في تواريخ

محددة.¹

¹ مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي – الإصدار 18,1، نفس المرجع، ص 38.

- لا يلزم المعيار وفق هذا التصنيف بالاحتفاظ بالأداة المالية إلى تاريخ الاستحقاق دون البيع، ولكن بالنظر إلى عدد عمليات البيع إذا كانت أكثر من كونها غير عادية فيجب إعادة تقييم نموذج أعمال المحفظة والتأكد من أنها محتفظ بها لغرض تحصيل التدفقات النقدية.
 - يسجل الأصل المالي وفق طريقة التكلفة المستنفذة بالقيمة العادلة ابتداء وتضاف التكلفة المباشرة للمعاملة.
 - يتم قياس المدينون التجاريون بسعر المعاملة وفق المعيار الدولي 15 إلا إذا وجد مكون تمويلي هام.
 - يصنف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- عند تحقق شرطين:**

1. نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصل.
2. أن تعطي الأداة المالية الحق باستلام تدفقات نقدية المتعلقة بأصل الدين وفوائده في تواريخ محددة.

• **يصنف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:**

- عند امتلاك الأصول المالية بغرض إعادة بيعها في الأجل القصير أو يتم اختيار هذا التصنيف عندما يقلل فرص عدم الاتساق.

• **تصنف الالتزامات المالية إلى:**

- التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تشمل الالتزامات لأغراض تجارية أو التي اختارتها المنشأة ضمن هذا التصنيف لتقليص فرص عدم الاتساق.
- التزامات مالية بالتكلفة المستنفذة، لجميع الالتزامات التي لا تنطبق عليها الشروط في الفقرة السابقة.

يجب قياس كافة الأصول المالية عند الاقتناء الأولي بالقيمة العادلة والتي تمثل التكلفة بتاريخ الشراء مضافا إليها تكاليف المعاملة - عمولات ومصاريف شراء - باستثناء مصاريف وعمولات الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي تعالج مصروف الشراء كمصاريف فترة في قائمة الربح أو الخسارة.¹

¹ مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي - الإصدار 18,1، نفس المرجع، ص 38 - 39.

– القياس المبدئي للالتزامات المالية المصنفة ضمن الالتزامات المالية بـ بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة، والالتزامات المالية بالتكلفة المستنفذة بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة.

1- القياس اللاحق:

2- للأصول بالتكلفة المستنفذة:

يتم استنفاد علاوة أو خصم الشراء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفاعل.

• للأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

بالقيمة العادلة مع إثبات التغيير في قيمتها وإظهاره في حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الأخر كبنود مستقل.

• للأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

بالقيمة العادلة مع تحميل أي تغيير في قيمتها على قائمة الدخل كمكاسب أو خسائر غير محققة.

• الهبوط:

– يجب على المنشأة تطبيق متطلبات الهبوط في تاريخ التقرير للأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر فقط.

– عند وجود هبوط في القيمة يتم تخفيض الأصل المالي من خلال مخصص الهبوط وتحميل قائمة الدخل بخسائر الهبوط، إذا حدث بعد ذلك تناقص في خسائر الهبوط يجب إلغاء خسائر الهبوط المثبتة سابقا مع مراعاة الاستنفاد عن الفترة من تاريخ الهبوط حتى تاريخ الإلغاء.

• القياس اللاحق للالتزامات المالية:

– بالتكلفة المستنفذة.

– بالقيمة العادلة: يجب عرض مبلغ التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي المنسوب إلى التغييرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الأخر، وعرض المبلغ المتبقي للتغيير في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.¹

¹ مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي – الإصدار 18,1، نفس المرجع، ص 38 - 39.

3- الإفصاح:

- السياسات المحاسبية المتعلقة بالاستثمار بالأصول المالية.
- إجمالي القيم العادلة والمكاسب والخسائر غير المحققة والتكلفة المعدلة بمقدار الإطفاء المتعلقة بالأصناف الثلاثة.
- الظروف التي أدت إلى تغيير تصنيف الأوراق المالية.
- تاريخ استحقاق الأوراق المالية التي تمثل ديون على الغير¹.

ثالثاً: المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (13): قياس القيمة العادلة

1- الهدف:

• إن هذا المعيار الدولي للتقرير المالي:

- أ- يعرف القيمة العادلة.
- ب- يضع في معيار دولي واحد للتقرير المالي إطاراً لقياس القيمة العادلة.
- ت- يتطلب إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة.
- القيمة العادلة هي قياس مُستند إلى السوق، وليس قياساً خاصاً بمنشأة. ولبعض الأصول والالتزامات، قد تُتاح معاملات سوق قابلة للرصد أو معلومات سوق قابلة للرصد. ولأصول والتزامات أخرى، قد لا تُتاح معاملات سوق قابلة للرصد ومعلومات سوق قابلة للرصد. وبالرغم من ذلك، فإن الهدف من قياس القيمة العادلة في كلا الحالتين هو نفسه — تقدير السعر الذي تتم به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج في تاريخ القياس من منظور مشارك في السوق يحتفظ بالأصل أو مدين بالالتزام).
- عندما لا يُتاح سعر لأصل أو التزام مماثل، فإن المنشأة تقيس القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقويم آخريزيد إلى أقصى حد ممكن من استخدام المُدخلات الملائمة التي يمكن رصدها ويقلل إلى أقصى حد ممكن من استخدام المُدخلات التي لا يمكن رصدها. ونظراً لأن القيمة العادلة هي قياس يستند إلى السوق، فإنه يتم قياسها باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر. ونتيجة لذلك، فإن

¹ مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي – الإصدار 1,18، نفس المرجع، ص 38.

نية المنشأة الاحتفاظ بأصل أو تسوية التزام، أو خلاف ذلك الوفاء به، لا تُعد ملائمة عند قياس القيمة العادلة.

- يركز تعريف القيمة العادلة على الأصول والالتزامات نظراً لأنهما الموضوع الرئيس للقياس المحاسبي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب تطبيق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة المقاسة بالقيمة العادلة.¹

2- النطاق:

ينطبق عندما يتطلب معيار دولي آخر لإعداد التقارير المالية أو يسمح بقياس أو إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة للأصول والالتزامات.

مما لا ينطبق:

- الدفع على أساس السهم.
- عقود الإيجار.
- المقاييس المشابهة للقيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة مثل صافي القيمة القابلة للتحقق كما في معيار المخزون، والقيمة عند الاستخدام كما في معيار هبوط قيمة الموجودات الغير متداولة.

3- التعريفات بالمصطلحات الرئيسية:

القيمة العادلة: السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظروف القياس الحالية.

4- قياس القيمة العادلة:

♦ فرضيات قياس القيمة العادلة:

- أ- يجب عند قياس القيمة العادلة الأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس كحالة الأصل وموقعه والقيود المفروضة عليه.
- ب- قد يكون الأصل أو الالتزام مفرداً أو مجموعة من الأصول أو الالتزامات أو كليهما مثل وحدة توليد النقد أو مؤسسة أعمال، كما يفترض المعيار أن معاملة بيع الأصل ونقل الالتزام تتم في:²

¹ المعيار الدولي للتقرير المالي 13 "قياس القيمة العادلة"، ص 1.

² مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي - الإصدار 18,1، مرجع سبق ذكره، ص 81.

1. السوق الأصلي: ذو الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى، والقيمة العادلة تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت معلنة أو مقدرة.
 2. عند غياب السوق الأصلي: الأكثر ربحًا أو السوق الأفضل الذي يعظم القيمة التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي ستدفع لنقل الالتزام.
- وعند تحديد السوق يؤخذ بالاعتبار سعر الأصل مطروحًا منه تكاليف العملية والنقل، أما عند تحديد السعر الواجب قياس الأصل به فيتم طرح تكاليف النقل فقط من السعر للوصول للقيمة العادلة.

◆ تحديد السعر للأصل والالتزام:

- لا يتم تعديل السعر في السوق الأصلي أو السوق الأكثر ربحًا لتكاليف المعاملة.
- لا تتضمن تكاليف المعاملة النقل وإذا كان الموقع من صفات الأصل مثل السلع فيجب تعديل السعر لتكاليف النقل للسوق.

◆ تطبيق قياس القيمة العادلة على الأصول الغير متداولة:

يؤخذ بالاعتبار القدرة على توليد المنافع الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للأصل بأن يكون على النحو التالي:

- أ- أن يأخذ بعين الاعتبار الصفات المادية للأصل.
- ب- ب-عدم وجود قيود قانونية على استخدامات الأصل.
- ت- توفر الجدوى المالية من استخدام الأصل.

◆ يجب قياس القيمة العادلة للالتزام وأداه حقوق الملكية كما يلي:

- استخدام السعر المعلن في السوق النشط المماثل المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حال لم يكن السعر متاحًا.
- استخدام السعر المعلن في السوق غير النشط المماثل المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حال لم يكن السعر متاحًا.¹

¹ مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي – الإصدار 18,1، نفس المرجع، ص 81.

– استخدام أساليب أخرى إذا كانت الأسعار الملحوظة والمذكورة في النقطتين السابقتين غير متوفرة مثل:

1. منهج الدخل (مثل: أسلوب القيمة العادلة الآخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع الحصول عليها).

2. منهج السوق (مثل: استخدام الأسعار المعلنة المماثلة المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى).

◆ القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي:

عند الحصول على أصل أو التزام في عملية تبادل فإن سعر العملية هو السعر المدفوع للحصول على الأصل أو السعر المحدد لنشوء ذلك الالتزام (سعر الدخول أو سعر التنفيذ) ، ومن جانب آخر فإن القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو المبلغ المسدد لتسوية الالتزام (سعر الخروج أو السعر النهائي).

◆ أساليب التقييم للقيمة العادلة:

تتم المعاملة المنظمة لبيع أصل أو نقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية من خلال تقدير السعر بناءً على أساليب التقييم:

1. منهج السوق.

2. منهج التكلفة.

3. منهج الدخل.

5- الإفصاح:

يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم:

1. الأصول والالتزامات التي تم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي، ويتم الإفصاح عن أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لصياغة تلك المقاييس.

2. مقاييس القيمة العادلة المتكررة باستخدام المدخلات غير الملحوظة الهامة، وأثر القياسات على الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.¹

¹ مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي – الإصدار 18,1، نفس المرجع، ص 81 - 82.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

- الدراسة 01: د. عبد الستار. عبد الجبار عيدان الكبيسي، 2010، المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية

جاءت هذه الدراسة على شكل مقال علمي من مجلة جامعة تكريت للعلوم الإسلامية كلية المال و الأعمال عمان 2010 تعلق بموضوع معقد أحدث مشكلة لم يعتر على حل لها وهي "المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية و الأزمة المالية العالمية الحالية" حيث هدفت الدراسة إلى تحليل المشتقات المالية في ضوء تطبيق المعيار المحاسبة الدولي (IAS39) و علاقته بأسباب الأزمة المالية العالمية اعتمدت هذه الدراسة على طابع استقصائي استدل بالمنهج الوصفي التحليلي و لجوء إلى الدراسات السابقة تحت النظرية المسلط الضوء عليها مع تعزيز مضمونها بدراسات محققة لنتائج و بيانات تمكن من خلالها توضيح و استقرار علاقة المعيار كسبب من أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية و التي توصلت لنتائج تؤكد أن التعامل الكبير بالمشتقات المالية لها علاقة مباشرة بحدوث الأزمة المالية العالمية من ما سببته من الأثر المالي السلبي الذي أثر بدوره على الاقتصاد العالمي و من خلال نتائجها توصلت أيضا إلى أن السياسات المتبعة في منح القروض و نسب الفائدة من المسببات للأزمة التي صنعت دور سلبي للمحاسبة الذي أحدث مشاكل جوهرية في شفافية و الرقابة مما صعب التوحيد البيانات المالية و نظام المالي الدولي و من خلال غياب إطار ملائم للأسواق العالمية للتعامل و ضبط المشتقات المالية أدى إلى زيادة مخاطر التحوط و انعدام الاستثمار بسبب التلاعبات و عدم الرقابة و الشفافية في البيانات المالية و في الأخير من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن سياسات بعض الدول الكبرى من بينها أمريكا هو السبب الأخر الذي كان وراء حدوث الأزمة من خلال تحكمها بالاقتصاد العالمي و معايير التعامل بها تحت غطاء مصالحها المشبوهة و تلاعب بالأسواق المالية .

- الدراسة 02: د. بلال شيخي وأ. د منصور ناصر الرجي. ديسمبر 2016، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS" و المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية

جاءت هذه الدراسة على شكل مقال علمي من مجلة اقتصاد المال و الأعمال حيث هدفت إلى توضيح الأثر الذي صاحب التطورات في المعايير المحاسبية للأدوات المالية المعمول بها دوليا في مستوى نشاط الاستثمار في أسواق الأوراق المالية و اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على الجانب النظري من المعلومات حول المعايير المتعلقة بالأدوات المالية و تفصيل في نظريتهما والتي هي أن التعديلات التي مست المعايير السابقة و المعايير الجديدة المصدرة ساهمت في تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية من خلال بحثهم توصلوا إلى أن التطور الذي جاء في المعايير جعل المستثمرين أكثر ثقة من خلال توضيح الصورة

المالية حول الشركات و منح المستثمر القدرة على دراسة الوضعية المالية لشركة لتسهيل القرار بالاستثمار الصائب و الأمن من المخاطر المضرة له و الذي يعطي للسوق الكفاءة و الشفافية منه يكون الاستثمار في أعلى مستويات نشاطه و توسعه.

• **الدراسة 03: تسعديت بوسبعين، 2017، الأدوات المالية وإشكالية تطبيق القيمة العادلة على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS**

هذه الدراسة عبارة عن مقال علمي تم نشره في مجلة التنمية الاقتصادية وكان الهدف منها تصنيف الأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي وتم التركيز على أهمية القيمة العادلة التي تعتبر كأساس في قياس وتقييم الأدوات المالية واتبعت صاحبة المقال المنهج التحليلي والوصفي والمنهج الاستنباطي بحيث تناول مجموعة من المحاور وصياغة فرضيات هذه الدراسة

كما تم التطرق إلى واقع التعامل بالأدوات المالية في سوق المالي الجزائري وإشكالية تطبيق القيمة العادلة في المحاسبة عنها ومن خلال النتائج المتوصل إليها فإن سبب هذه الإشكالية راجع إلى غياب سوق مالي كفو يوفر الدعامة الأساسية لتحديدها ومن ثم اعتمادها في التسجيلات المحاسبية إذ على الدولة الجزائرية أن تضع ميكانيزيمات فعالة لتنشيط السوق المالي الجزائري تتمثل في وضع تحفيزات جبائية للأرباح الناتجة عن التداول بالأدوات المالية فيها وكذا على الهيئات القائمة على تطوير وتحسين التقنين المحاسبي الاهتمام أكثر بتحديث النظام المحاسبي المالي مع المعطيات الجديدة التي يطرحها النمط الدولي خاصة ما تعلق بمحاسبة الأدوات المالية

رغم العيوب التي تم ذكرها في هذه الدراسة فيما يخص القيمة العادلة إلا أن تطبيق هذه الأخيرة في محاسبة الأدوات المالية يضيف مصداقية على القوائم مالية كما يعطي للمستثمرين مستوى عال من الموثوقية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية، كما تم التوصل إلى وجود اختلاف في تصنيف SCF للأدوات المالية والتصنيف المعتمد في المعايير المحاسبية الدولية.

• **الدراسة 04: صلاح علي أحمد ومحمود عبد الله حامد. نوفمبر 2017 " دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية**

الدراسة جاءت على شكل مقال علمي من المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث حيث تناولت هذه الدراسة هدفا أساسيا ومهما و المتمثل في الأثار المترتبة عن مدى تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) و الذي جاء كتحويل بديل لمعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) بعد أزمة المالية العالمية حيث أصدر المعيار بتاريخ نوفمبر 2009م و حددت مراحل التدرج في التطبيق في 2010م حتى التطبيق الإلزامي في 2018م. و وضعت الدراسة المصارف العربية كصورة من الضروري الالتفات لها ويمثل تطبيق هذا المعيار تحديا كبيرا للمصارف العربية في مجالها من الائتمان و التمويل و النظم المصرفية و المحاسبية و منه استخدمت الدراسة عدة أدوات من خلال المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الاستقرائي

الاستنباطي في تحليل الهدف و الوصول للنتائج الممكنة والتي أظهرت أن المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) قد جاء بنموذج جديد للاعتراف و القياس للأدوات المالية و تصنيف الموجودات المالية التي تستخدمها المنشآت و التي فرض عليها ضرورة تقييم و إعادة التقييم كل الأدوات المالية قبل و بعد التطبيق الإلزامي للمعيار في 2018/1/1 م كما أنه من خلال ما جاء به أيضا في محاسبة التحوط يآثر على الأنظمة المحاسبية في المنشآت و قدم نموذج في السياسات الائتمانية من توقع الخسائر ECL و الطرق المحاسبية لإثباتها و كذا تعزيز ثقة المساهمين و المودعين في المصارف.

- الدراسة 05: أ. شوقي طارق، ديسمبر 2017، محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي للإعدادات التقارير المالية رقم 9 IFRS الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي 133 SFAS

جاءت الدراسة على شكل مقال علمي من مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و هدفت الدراسة إلى توضيح طريقة و مجال تطبيق محاسبة الأدوات المالية الحديثة و الصعوبات التي تواجهها في ظل أن المؤسسات تستخدمها كأداة لحماية من المخاطر المتوقعة و قد اعتمد صاحب الدراسة على جانبين الجانب الأول تطرق للدراسات التي تفاعلت مع هذا المعيار و الجانب الثاني هو جانب نظري حيث شرح و فصل فيه كل عناصر التي جاء بها المعيار من اعتراف و قياس و تصنيف للمشتقات المالية و طرق المحاسبية لمعالجتها و في أخير توصلت الدراسة المطروحة إلى عدة نتائج منها أن المعيار قد صاحب تطبيقه تغير في قيمة الأدوات المالية و الاستثمارات بين القياس بالتكلفة المطفأة المعمول بها سابقا في المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 و القيمة العادلة التي جاءت في المعيار الدولي لإبلاغ المالي IFRS 9 و الذي أضاف تغيرات سهلت من التعامل بمحاسبة التحوط.

- الدراسة 06: م. م. حوراء احسان خليل، 2018، دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية

أنت هذه الدراسة في مقال علمي على المجلة العراقية للعلوم الإدارية بحيث تهدف إلى معرفة طبيعة الأدوات المالية بنوعها التقليدية و المتمثلة في الأسهم و السندات و الحديثة المتمثلة في المشتقات المالية و دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عنها في القوائم المالية و معرفة أيضا مشاكلها المعاصرة و كيفية الاستثمار فيها و الاعتراف بها و الإفصاح عنها وفق للمعايير المحاسبية الدولية و كذا عرض معايير المحاسبة الدولية خاصة المعيار IAS 39 و التي تناولت الأدوات المالية المشتقة في القوائم

المالية و إظهار مخاطر استعمالها و الاستراتيجيات المستعملة لتحقيق الأهداف التي خلقت من أجلها هذه الأدوات و كيفية الإفصاح عنها.

كذلك كيفية استعمال المشتقات المالية في لأغراض إدارة المخاطرة المالية على اختلاف أنواعها و بيان مدى استفادة مراقب الحسابات من الإفصاح عن المشتقات المالية في القوائم المالية في عمله الذي يتطلبه IAS 39.

واعتمدت صاحبة الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق مطالعة كل ما يتعلق بالأدوات المالية وفق للمعايير المحاسبية الدولية وأيضا باستخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحليل القوائم المالية لعينة من المصارف الأهلية العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المؤسسات المالية والمصرفية اتجهت بالتعامل بالأدوات المالية وتضمينها بالكشوفات المالية وأنه هناك علاقة وطيدة بين الإفصاح والشفافية لعرض الأدوات المالية في القوائم والتحكم المؤسسي وحدد IAS 39 أن القيمة العادلة هي الوسيلة الأنسب لقياس الأدوات المالية كما أثبتت الدلائل أيضا أن المصارف العراقية التي طبقت تقاريرها المالية النماذج الجديدة من معايير المحاسبية الدولية خاصة IAS 39 أظهرت تحسنا في القياس والإفصاح للأدوات المالية.

- الدراسة 07: ط/د. عبد القادر حوة و د. فتيحة بكطاش، جوان 2019، أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتها وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي الدولي

جاءت هذه الدراسة على شكل مقال علمي منشور في مجلة افاق للعلوم في جوان 2019 بحيث هدفت إلى إدراك أساليب وأدوات القياس المحاسبي والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق ل SCF و IFRS وما مدى أثر هذا الأخير على وظيفة القياس المحاسبي للأدوات المالية.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي وبين النظام المحاسبي المالي.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أهم النتائج تمثلت في توضيح القياس المحاسبي عن القيمة العادلة. على أساس أنها الطريقة المناسبة للمستفيدين ومساعدة على اتخاذ القرارات واتباع التغيرات والتعديلات التي تحدث في المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي بحيث تسهل المعالجة المحاسبية للأدوات المالية.

- الدراسة 08: العبيسي علي. ضيف الله محمد الهادي. مهاوات لعبيدي، ديسمبر 2019، إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS 9

الدراسة جاءت على شكل مقال علمي على مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية حيث هدفت إلى كيفية قياس الأصول والالتزامات المالية وهذا من خلال الأدوات المالية التي تستخدم كثيرا في مجال إدارة الخطر باستعمال التحوط المالي والمشتقات المالية حسب ما قدمه مجلس المعايير المحاسبية الدولية في نطاق المعيار IFRS 9 الأدوات المالية والمشتقات المالية ومحاسبة التحوط و الإفصاحات المتعلقة بها وما مدى استعمال المشتقات المالية كأدوات للتحوط من المخاطر وتغطيتها حسب IFRS 9 والهدف من هذا المعيار عن محاسبة التحوط وأُعيد أصحاب هذه الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي بحيث تم التوصل إلى أهم النتائج وهي أهمية اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها وتوجيه عمليات القياس والإفصاح عن السياسات المتبعة في

التحوط ضد المخاطر الممكنة وكيفية المعالجة المحاسبية لعمليات تغطية هذه المخاطر وتحديد مدى فعالية استراتيجيات التحوط المتبعة وتحديد أيضا عدم الفاعلية الممكنة للتحوط كما يجب العمل على التعيين والتوثيق الرسمي لعلاقات محاسبة التحوط.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

• الدراسة 01: Patricia Teixeira Lopes/ Lúcia Lima Rodrigues, 2007,

Accounting for financial instruments: An analysis of the determinants of Disclosure in the Portuguese stock exchange

"محاسبة الأدوات المالية: تحليل محددات الإفصاح في البورصة البرتغالية"

تدرس هذه الورقة محددات ممارسات الإفصاح في محاسبة الأدوات المالية للشركات البرتغالية المدرجة في البورصة حيث تهدف إلى التعرف على خصائص الشركات الأقرب إلى متطلبات الإفصاح لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية – IAS 32 و IAS 39 وتحديد أهم العوامل المرتبطة بمستوى الإفصاح عن الأدوات المالية.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي بهدف تحديد ممارسات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية وهذا بتطبيق تقنية تحليل المحتوى على التقارير السنوية للشركات المدرجة والتي تم تحليلها بشكل شامل يعتمد هذا التحليل على قائمة الفئات ، التي تغطي جميع العناصر التي تسمح لنا بتحديد وجود عمليات الإفصاح المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي 32 ومعيار المحاسبة الدولي 39 كما اعتمدت على الأساليب الإحصائية استنادا على أدوات مساعدة تتمثل في برامج الإحصائية منها SPSS لتحقيق من الفرضيات هذه الورقة ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى نتائج أهمها نقص في المعايير المحاسبية للأدوات المالية في البرتغال ، خاصة فيما يتعلق بالمشتملات كما نستنتج أن درجة الإفصاح مرتبطة بشكل كبير بالحجم، ونوع المدقق، وحالة الإدراج والقطاع الاقتصادي (المالي / غير المالي) وبما أن مؤشر الإفصاح مبني على معيار IAS 32 و IAS 39، تظهر النتائج أيضًا أن الشركات الكبرى والشركات المدرجة في أكثر من بورصة واحدة ومدققة من قبل شركات المراجعة الدولية هي أقرب إلى متطلبات معيار المحاسبة الدولي وكشف هذا البحث عن علاقات مثيرة للاهتمام للغاية من ممارسات الإفصاح والعديد من خصائص الشركات البرتغالية.

• الدراسة 02: Patrick Bosch, 2012, Value Relevance of the Fair Value

Hierarchy of IFRS 7 in Europe - How reliable are mark-to-model Fair Values ?

"أهمية القيمة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 في أوروبا - ما مدى موثوقية القيم العادلة من علامة إلى نموذج؟"

جاءت هذه الدراسة على شكل مقال علمي من مجلة " المالية و المحاسبة " حيث تناولت موضوع الموثوقية من الإفصاحات للأدوات المالية بالقيمة العادلة وقد اعتمد الباحث على أدوات الدراسات السابقة والتحليل بإحصاء الوصفي واستخدام نموذج تجريبي وفي الأخير ظهرت نتائج هامة منها أن

التسلسل الهرمي للقيم العادلة هو من يحدد موثوقيتها و الذي يصاحبه جودة و تطور السوق المالية حيث يعتمد المستثمرين حسب التحليل الذي قامت به على عينة من البنوك الأوروبية الكبيرة و الصغيرة لاحظ أن هناك اختلاف فيما يخص السعر العادل للقيم العادلة للبنوك الصغيرة أعلى من القيمة العادلة للبنوك الكبيرة و إن الرأس المال التنظيمي يثر على القيم العادلة و من جهة أخرى التعديلات الجديدة على الإفصاحات التي جاء بها المعيار و فرة معلومات كثيرة للمستثمرين ساهمت في تحقيق قراراتهم الناتجة عنها.

الدراسة 03: MARIAN SOCOLIUC, VERONICA GROSU, February 2015,

FINANCIAL INSTRUMENTS EVALUATION AND THE DIFFICULTIES OF ECONOMIC AND FINANCIAL COMMUNICATION

"تقييم الأدوات المالية والصعوبات في الاتصالات الاقتصادية والمالية"

جاءت هذه الدراسة على شكل مقال علمي في مجلة "سلسلة الاقتصاد لجامعة ترجو جيو" حيث تناولت الطريقة المحاسبية ضمن التعامل بالمعايير المتعلقة بالأدوات المالية و درجة شفافية المعلومات المالية المقدمة من قبل المنشآت حيث اعتمد الباحثين في شرح و تفصيل المعايير و مدى تطبيقها قبل و بعد الأزمة المالية العالمية و كذا التطورات التي مست المعايير حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن المعيار لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS 7 الذي جاء في مكان المعيار الدولي IAS 32 قد أضاف جوانب زادت من شفافية في إفصاح عن البيانات المالية المتعلقة بالأدوات المالية و تفصيل فيها و قد جاء المعيار IFRS 9 في مكان المعيار IAS 39 بتعديل عميق مع أخذ بعين الاعتبار بعض العناصر من المعيار السابق الذي كان حوله جدال واسع في الاعتراف و القياس و قد أصبح التصنيف و القياس الأدوات المالية و محاسبة التحوط و قد صدر معيار خاص بقياس القيمة العادلة IFRS 13 جاء هذا المعيار بأسلوب حديث في طرق قياس الأصول و الإلتزامات بالقيمة العادلة بعدما ما كان لقياس بالتكلفة التاريخية سلبية كثيرة .

• الدراسة 04: Helena Vojácková , May 2015 , Financial Instruments: Meeting

Disclosure Requirements Defined by IFRS 7 in Energy Industry in the Czech Republic

" الأدوات المالية: تلبية متطلبات الإفصاح المحددة بواسطة المعيار الدولي للتقارير المالية 7 في صناعة الطاقة في جمهورية التشيك"

تهدف الدراسة إلى مقارنة تطبيق متطلبات الإفصاح المحددة من قبل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 حيث تم اختبار تغطية متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في صناعة الطاقة في جمهورية التشيك كما يهدف هذا المعيار لمطالبة الشركات بإجراء الإفصاحات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية واعتمدت صاحبة هذه الورقة على المنهج الوصفي والتحليلي وأسلوب المقارنة حيث

تم اختيار عينة من شركات تقوم بإعداد القوائم المالية وفق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على شكل قائمة تحتوي على أكبر 100 شركة في جمهورية التشيك بناء على رقم أعمال 2012 وتم اختبار الفرضية على أساس فردي وهي أن القوائم المالية التي تقوم بإعدادها الشركات وفق ل IFRS التي يتم تداول أوراقها المالية في بورصة براغ تلي المعايير المحددة من قبل IFRS 7 بشكل أكثر دقة من تقارير مالية غير متداولة في البورصة لشركات أخرى وبناء على نتائج الاختبار لم يتم إثبات صحة الفرضية وعليه تم استنتاج أن القوائم المالية التي تعدها الشركات والتي يتم تداولها في بورصة براغ لا تستوفي شروط أو المعايير المحددة من قبل IFRS 7 بشكل أدق من القوائم المالية التي تقدمها الشركات الأخرى الغير المتداولة في البورصة حيث أنها حققت قوائمها المالية نتائج أفضل لأنه لا يمكن اعتبار تداول الأوراق المالية ضماناً لجودتها.

• الدراسة 05: **Yasean A. Tahat, Theresa Dunne, Suzanne Fifield and David M.**

Power, 2016, The Impact of IFRS 7 on the Significance of Financial Instruments Disclosure: Evidence from Jordan

" أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 7 على أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية: أدلة من الأردن "

قدمت هذه الدراسة على شكل مقال علمي من مجلة "الأبحاث المحاسبية" وقد هدفت إلى مدى تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 7 على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للأدوات المالية مقارنة بالمعيارين السابقين IAS 30/32 حيث استخدمت الدراسة أدوات عديدة كالتعريف بالمعيار IFRS 7 ومقارنته بالمعيارين السابقين IAS 30/32 و الدراسات السابقة في مجموعة من البلدان المتقدمة و النامية و أخذ عينة للتحليل الإحصائي من دولة الأردن كونها تمتلك قيمة سوقية في البورصة العالمية من هذا محتوى توصلت في الأخير إلى نتائج جد هامة من خلال أن المعيار IFRS 7 قد شمل مستوى أعلى من الإفصاح الذي عزز من شفافية المعلومات المالية وثقة المستثمرين و تخفيض من نسبة المخاطر الناجمة عن محاسبة التحوط للأدوات المالية و تطبيق المعيار من خلال البيئة المناسبة في السوق المالية الأردنية صاحبه أثر ايجابي كبير من خلال الإفصاح الشامل لجميع القطاعات الاقتصادية و استقطاب الاستثمار الأجنبي لتوافق السياسات المحاسبية الأردنية مع الدول الغربية و من خلال التحليل استنتجت أن مواكبة السوق المالية الأردنية للتطورات في الاقتصاد و إصدارات المعايير الدولية أدى إلى زيادة القيمة الاقتصادية للشركات الأردنية من خلال تبني السياسات و المعايير الدولية.

• الدراسة 06: **Enrico Onali/Gianluca Ginesti/Luca Vincenzo Ballestra,**

January 2017, Investor reaction to IFRS for financial instruments in Europe: The role of firm-specific factors

" رد فعل المستثمر على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأدوات المالية في أوروبا: دور العوامل المحددة للشركة "

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة رد فعل السوق تجاه الأحداث المتعلقة بعملية وضع المعايير لمعيار التقارير المالية الدولية IFRS 9 لأكثر من 3000 شركة أوروبية قامت بتطبيقه وتهدف أيضا ما إذا كانت العوامل المحددة للشركات تؤثر على تصورات المستثمرين حول قدرة المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على زيادة قيمة المساهمين وتكشف هذه الدراسة تأثير تطبيق هذا المعيار من خلال النظر في مجموعة بيانات كبيرة من الشركات الأوروبية حيث اعتمدت على المنهج التحليلي والوصفي وهذا لتحليل معاملات الارتباط باستخدام أدوات مساعدة تتمثل في برنامج SPSS وتتكون عينتنا من جميع الشركات المدرجة في 17 دولة أوروبية التي اعتمدت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهي 3.393 شركة بالتحديد وكانت أهم النتائج التي تم التوصل لها خلال هذه الدراسة أن رد فعل السوق تجاه المعيار الدولي للتقارير المالية 9 يتأثر إلى حد كبير بعوامل خاصة بالشركات مرتبطة بجودة المعلومات وعدم تناسق المعلومات إلا أنه لا يزال هناك قدر من عدم اليقين بين المستثمرين فيما يتعلق بآثار المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على التقارير المالية ويحتاج صانعو القرارات إلى التدخل وتقديم إرشادات إضافية كمساعدة المستثمرين على فهم القواعد الجديدة.

• **الدراسة 07: José Morales Díaz, June 2017, FAIR VALUE IN FINANCIAL INSTRUMENTS ACCOUNTING. ANALYSIS FROM A HISTORICAL PERSPECTIVE**

"القيمة العادلة في محاسبة الأدوات المالية. تحليل من منظور تاريخي"

الهدف من هذه الدراسة تحليل ما إذا كان طوال القرنين العشرين والتاسع عشر، أي لحظة من الزمن يوجد فيها نموذج محاسبي للأدوات المالية (نموذج التكلفة أو النموذج المختلط أو نموذج القيمة العادلة الكاملة) حقق الشرعية الكاملة ومدى صلة القيمة العادلة وملاءمتها كنموذج تقييم محاسبي مفضل للأدوات المالية.

انتهجت الدراسة إجراء تحليل علمي من منظور تاريخي وهذا بمراجعة الدراسات العلمية أو الأكاديمية التاريخية حول محاسبة الأدوات المالية وتحليل البيانات المالية التاريخية للشركات للتحقق من استخدام القيمة العادلة في كل فترة ومراجعة الدراسات العلمية الحديثة حول تطور المحاسبة للأدوات المالية والقيمة العادلة في جميع الأوقات وكانت نتائج الدراسة هي أنه من بين الفترات الزمنية التي تم تحليلها لا يوجد أي منها كان هناك شرعية مستمرة لأي من النماذج المحاسبية الثلاثة للأدوات المالية (التكلفة أو نموذج القيمة العادلة أو حتى النموذج المختلط) وبالنظر إلى كل ما سبق النموذج الوحيد الذي توقعه صاحب المقال بشأنه أن يكون هو السائد في محاسبة الأدوات المالية مستقبلا هو النموذج المختلط.

Mariano González-Sánchez, November 2017, Effects of IFRS-13 on the relevance of fair value adjusted by credit risk: Evidence from Europe

" آثار المعيار الدولي للتقارير المالية - 13 على صلة القيمة العادلة المعدلة بمخاطر الائتمان: أدلة من أوروبا "

تناولت هذه الدراسة موضوع الآثار المترتبة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 في جودة المحاسبة بالقيمة العادلة في سوق المالي لمواجهة المخاطر الناتجة عن المتغيرات الائتمان استخدم الباحث أدوات أساسية منها شرح المعيار والتحليل بالإحصاء الوصفي لعينة من الشركات الأوروبية في الأخير توصل إلى نتائج عديدة منها أن متغير الأسهم هو المصدر الأول لتحقيق المخاطر ورغم التعديل الذي جاء به المعيار إلا أن متغير الرافعة المالية لم يحدث أي تغيير ومن درجة المخاطر لكل الشركات حسب التحليل الإحصائي تعتمد على شكل القطاع الناشطة فيه و المخاطر الناتجة تكون حساب التقلبات و الأحداث الاقتصادية في السوق .

جدول رقم (03): ملخص الدراسات السابقة

النتائج	العينة	الهدف	المؤلف	البلد
التعامل الكبير بالمشتقات المالية لها علاقة مباشرة بحدوث الأزمة المالية العالمية مما سببته من الأثر المالي السلبي الذي أثر بدوره على اقتصاد العالمي	-	تحليل المشتقات المالية في ضوء تطبيق المعيار المحاسبة الدولي (IAS39)	د. عبد الستار 2010	عمان
منح المستثمر القدرة على دراسة الوضعية المالية لشركة لتسهيل القرار بالاستثمار الصائب والأمن من المخاطر المضرة له والذي يعطي للسوق الكفاءة والشفافية	-	توضيح الأثر الذي صاحب التطورات في المعايير المحاسبية للأدوات المالية المعمول بها دوليا في مستوى نشاط الاستثمار في أسواق الأوراق المالية	د. بلال شيني 2016	الجزائر

<p>سبب هذه الإشكالية راجع إلى غياب سوق مالي كفؤ يوفر الدعامات الأساسية لتحديها ومن ثم اعتمادها في التسجيلات المحاسبية</p>	<p>السوق المالي الجزائري</p>	<p>تصنيف الأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي</p>	<p>: تسعديت بوسبعين 2017</p>	<p>الجزائر</p>
<p>المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) قد جاء بنموذج جديد للاعتراف والقياس للأدوات المالية وتصنيف الموجودات المالية التي تستخدمها المنشآت والتي فرض عليها ضرورة تقييم وإعادة التقييم كل الأدوات المالية قبل وبعد التطبيق الإلزامي للمعيار في 2018/1/1</p>	<p>المصارف العربية</p>	<p>الآثار المترتبة عن مدى تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) والذي جاء كتحويل بديل لمعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) بعد أزمة المالية العالمية</p>	<p>صلاح علي أحمد 2017</p>	<p>السودان</p>
<p>المعيار قد صاحب تطبيقه تغيير في قيمة الأدوات المالية والاستثمارات بين القياس بالتكلفة المضافة المعمول بها سابقا في المعيار والقيمة IAS 39 المحاسبي الدولي العادلة التي جاءت في المعيار الدولي للإبلاغ المالي والذي أضاف IFRS 9 تغييرات سهلت من التعامل بمحاسبة التحوط</p>	<p>-</p>	<p>توضيح طريقة ومجال تطبيق محاسبة الأدوات المالية الحديثة والصعوبات التي تواجهها في ظل أن المؤسسات تستخدمها كأداة لحمايتها من المخاطر المتوقعة</p>	<p>أ. شوقي طارق 2017</p>	<p>الجزائر</p>
<p>المؤسسات المالية والمصرفية اتجهت بالتعامل بالأدوات المالية وتضمينها بالكشوفات المالية وأنه هناك علاقة وطيدة بين الإفصاح والشفافية لعرض الأدوات المالية في القوائم</p>	<p>المصارف الأهلية العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية</p>	<p>معرفة طبيعة الأدوات المالية بنوعها التقليدية والحديثة ودور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عنها في القوائم المالية</p>	<p>م. م. حوراء احسان خليل 2018</p>	<p>العراق</p>

<p>توضيح القياس المحاسبي عن القيمة العادلة. على أساس أنها الطريقة المناسبة للمستفيدين ومساعدة على اتخاذ القرارات واتباع التغيرات والتعديلات التي تحدث في المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي بحيث تسهل المعالجة المحاسبية للأدوات المالية.</p>	<p>-</p>	<p>إدراك أساليب وأدوات القياس المحاسبي والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق ل SCF و IFRS وما مدى أثر هذا الأخير على وظيفة القياس المحاسبي للأدوات المالية</p>	<p>د. عبد القادر حوة 2019</p>	<p>الجزائر</p>
<p>أهمية اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها وتوجيه عمليات القياس والإفصاح عن السياسات المتبعة في التحوط ضد المخاطر الممكنة وكيفية المعالجة المحاسبية لعمليات تغطية هذه المخاطر وتحديد مدى فعالية استراتيجيات التحوط المتبعة</p>	<p>-</p>	<p>كيفية قياس الأصول والالتزامات المالية وهذا من خلال الأدوات المالية التي تستخدم كثيرا في مجال إدارة الخطر باستعمال التحوط المالي والمشتقات المالية حسب ما قدمه مجلس المعايير المحاسبية الدولية في نطاق المعيار 9 IFRS الأدوات المالية والمشتقات المالية ومحاسبة التحوط والإفصاحات المتعلقة بها</p>	<p>العبيسي علي 2019</p>	<p>الجزائر</p>
<p>نقص في المعايير المحاسبية للأدوات المالية في البرتغال، خاصة فيما يتعلق بالمشتقات كما نستنتج أن درجة الإفصاح مرتبطة بشكل كبير بالحجم، ونوع المدقق، وحالة الإدراج والقطاع الاقتصادي</p>	<p>الشركات البرتغالية المدرجة في البورصة</p>	<p>التعرف على خصائص الشركات الأقرب إلى متطلبات الإفصاح لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية – IAS 32 و 39 IAS</p>	<p>(باتريشيا ولوسيا، 2007)</p>	<p>البرتغال</p>

<p>التسلسل الهرمي للقيم العادلة هو من يحدد موثوقيتها والذي يصاحبه جودة وتطور السوق المالية حيث يعتمد المستثمرين حسب التحليل الذي قامت به على عينة من البنوك الأوروبية الكبيرة والصغيرة لاحظ أن هناك اختلاف فيما يخص السعر العادل للقيم العادلة للبنوك الصغيرة أعلى من القيمة العادلة للبنوك الكبيرة وإن الرأس المال التنظيمي يؤثر على القيم العادلة</p>	<p>البنوك الأوروبية</p>	<p>الموثوقية من الإفصاحات للأدوات المالية بالقيمة العادلة</p>	<p>باتريك بوش 2012</p>	<p>سويسرا</p>
<p>المعيار لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS 7 الذي جاء في مكان المعيار الدولي IAS 32 قد أضاف جوانب زادة من شفافية في إفصاح عن البيانات المالية المتعلقة بالأدوات المالية وتفصيل فيها وقد جاء المعيار IFRS 9 في مكان المعيار IAS 39 بتعديل عميق مع أخذ بعين اعتبار بعض العناصر من المعيار السابق الذي كان حوله جدال واسع في اعتراف و القياس و قد أصبح التصنيف و القياس الأدوات المالية</p>	<p>-</p>	<p>الطريقة المحاسبية ضمن التعامل بالمعايير المتعلقة بالأدوات المالية ودرجة شفافية المعلومات المالية المقدمة من قبل المنشآت</p>	<p>مارين سوكوليو ك 2015</p>	<p>رومانيا</p>

<p>القوائم المالية التي يتم تداولها في البورصة لا تستوفي شروط من قبل IFRS 7 بشكل أدق من القوائم المالية التي تقدمها الشركات الغير المتداولة في البورصة حيث أنها حققت نتائج أفضل لأنه لا يمكن اعتبار تداول الأوراق المالية ضمانا لجودتها</p>	<p>أكبر 100 شركة في جمهورية التشيك</p>	<p>مقارنة تطبيق متطلبات الإفصاح المحددة من قبل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7</p>	<p>هيلينا فوجاكوفا 2015</p>	<p>جمهورية التشيك</p>
<p>المعيار IFRS 7 قد شمل مستوى أعلى من الإفصاح الذي عزز من شفافية المعلومات المالية وثقة المستثمرين وتخفيض من نسبة المخاطر الناجمة عن محاسبة التحوط للأدوات المالية وتطبيق المعيار من خلال البيئة المناسبة في السوق المالية الأردنية</p>	<p>السوق المالية الأردنية</p>	<p>مدى تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 7 على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للأدوات المالية مقارنة بالمعيارين السابقين IAS 30/32</p>	<p>أ. ياسين 2016</p>	<p>الأردن</p>
<p>رد فعل السوق تجاه المعيار الدولي للتقارير المالية 9 يتأثر إلى حد كبير بعوامل خاصة بالشركات مرتبطة بجودة المعلومات وعدم تناسق المعلومات إلا أنه لا يزال هناك قدر من عدم اليقين بين المستثمرين فيما يتعلق بآثار المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على التقارير المالية</p>	<p>3000 شركة أوروبية في 17 دولة أوروبية</p>	<p>رد فعل السوق تجاه الأحداث المتعلقة بعملية وضع المعايير لمعيار التقارير المالية الدولية IFRS 9 لأكثر من 3000 شركة أوروبية</p>	<p>إنريكو أونالي 2017</p>	<p>إيطاليا</p>

<p>من بين الفترات الزمنية التي تم تحليلها لا يوجد أي منها كان هناك شرعية مستمرة لأي من النماذج المحاسبية الثلاثة للأدوات المالية (التكلفة أو نموذج القيمة العادلة أو حتى النموذج المختلط)</p>	<p>-</p>	<p>تحليل ما إذا كان طوال القرنين العشرين والتاسع عشر، أي لحظة من الزمن يوجد فيها نموذج محاسبي للأدوات المالية حقق الشرعية الكاملة ومدى صلة القيمة العادلة وملاءمتها كنموذج تقييم محاسبي مفضل للأدوات المالية.</p>	<p>خوسيه موراليس دياز 2017</p>	<p>إسبانيا</p>
<p>الأسهم هو المصدر الأول لتحقيق المخاطر ورغم التعديل الذي جاء به المعيار إلا أن متغير الرافعة المالية لم يحدث أي تغيير ومن درجة المخاطر لكل الشركات حسب التحليل الإحصائي تعتمد على شكل القطاع الناشطة فيه والمخاطر الناتجة تكون حساب التقلبات والأحداث الاقتصادية في السوق</p>	<p>الشركات الأوروبية</p>	<p>الآثار المترتبة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 في جودة المحاسبة بالقيمة العادلة في سوق المالي لمواجهة المخاطر الناتجة عن المتغيرات الائتمان</p>	<p>ماريانو غونزاليس سانشيز 2017</p>	<p>إسبانيا</p>

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الدراسات السابقة

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة والتعليق عليها

الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة تم استخراج أوجه التشابه وأوجه الاختلاف من حيث المكان، المنهج، نوع العينة والهدف وهي كالتالي:

1. أوجه التشابه:

- جاءت جميع الدراسات في شكل مقالا تعليمية محكمة وموثقة على مجالات متعددة؛
- جل الدراسات كانت حديثة التطرق في السنوات السابقة من خلال تحليلها للأزمة المالية العالمية؛
- اعتمدت أغلب الدراسات على المنهج التحليلي الوصفي للوصول إلى نتائج بحثها؛
- معظم الدراسات اهتمت بالأدوات المالية ومشتقاتها من الإفصاح، القياس والتقييم؛
- اعتمدت أغلب الدراسات على نموذج تحليل المتغير بالعينة الإحصائية والبرنامج إحصائي SPSS؛
- تناولت الدراسات القياس والإفصاح في الأدوات المالية ومشتقاتها وأثرها على شفافية القوائم المالية؛
- أغلب دراسات جاءت بانتقاد للمعايير السابقة التي كانت من أسباب الأزمة المالية العالمية وبينت الأثر الايجابي للتطورات بعد الأزمة والمعايير الحديثة على السوق المالية والاستثمار؛
- اعتمدت معظم الدراسات على دراسات سابقة للتحليل وتفصيل في التطورات والتحولت في السياسات المالية والمنظومة السوقية في العالم.

2. أوجه الاختلاف:

- طبقت بعض الدراسات في الدول العربية والبعض الآخر في الدول الأوروبية؛
- هناك دراسات اعتمدت على الجانب التطبيقي والتجريبي والبعض منها ارتكز على الجانب النظري كما يوجد دراسات اعتمدت على كلا الجانبين؛
- اختارت بعض الدراسات عينات من الشركات لاختبار فرضياتها والبعض منها أخذتها من المصارف والبنوك؛
- بعض الدراسات تبناها باحثون من دول أوروبية التي تمتلك بيئة تسمح بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛
- تناولت بعض الدراسات معايير محاسبية سابقة والتي تم إلغاؤها ودراسات أخرى تطرقت إلى معايير حديثة؛

- هناك دراسات قارنت بين المتغيرات المندرجة في المعايير السابقة والحديثة وأثر التحولات في السوق المالية؛
- بعض الدراسات تطرقت إلى المحاسبة بالقيمة العادلة وتطبيقها في الأدوات المالية؛
- يوجد من بين هذه الدراسات من قامت بمقارنة المعايير الجديدة مع المعايير السابقة من حيث التطور والأثر المتحول؛

الفرع الثاني: التعليق على الدراسات السابقة

من الملاحظ أن الدراسات السابقة تناولت أثر عدة عوامل ومتغيرات مختلفة على محاسبة الأدوات المالية في دول متعددة عربية منها وأجنبية ففي عمان قامت دراسة (د. عبد الستار، 2010) بتحليل المشتقات المالية في ضوء تطبيق المعيار المحاسبة الدولي IAS39 وعلاقته بأسباب الأزمة المالية العالمية، كما في البرتغال قامت دراسة (باتريشيا ولوسيا، 2007) التعرف على خصائص الشركات الأقرب إلى متطلبات الإفصاح لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية – IAS 32 و IAS 39 أما في السودان ارتكزت دراسة (صلاح علي أحمد، 2017)، على الآثار المترتبة عن مدى تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) والذي جاء كتحويل بديل لمعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) بعد أزمة المالية العالمية وفي الجزائر أيضا فحصت دراسة (العبيسي علي، 2019)، كيفية قياس الأصول والالتزامات المالية وهذا من خلال الأدوات المالية التي تستخدم كثيرا في مجال إدارة الخطر باستعمال التحوط المالي والمشتقات المالية حسب ما قدمه مجلس المعايير المحاسبة الدولية في نطاق المعيار IFRS 9 الأدوات المالية والمشتقات المالية ومحاسبة التحوط والإفصاحات المتعلقة بها وفي حين الاخر دراسة (د. بلال شيخي، 2016) ركزت توضيح الأثر الذي صاحب التطورات في المعايير المحاسبية للأدوات المالية المعمول بها دوليا في مستوى نشاط الاستثمار في أسواق الأوراق المالية وكذا دراسة (د. عبد القادر حوة، 2019) هدفت إلى إدراك أساليب وأدوات القياس المحاسبي والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق ل SCF و IFRS وما مدى أثر هذا الأخير على وظيفة القياس المحاسبي للأدوات المالية، أما بالنسبة لدراسة (هيلينا فوجاكوفا، 2015) في جمهورية التشيك قامت بمقارنة تطبيق متطلبات الإفصاح المحددة من قبل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 ونجد أيضا في الأردن دراسة (أ. ياسين، 2016) فحصت مدى تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 7 على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للأدوات المالية، نجد الدراسات السابقة تربطها علاقة بحيث أن جميعها تناول موضوع الأدوات المالية لكن منها من تجمعها علاقة مباشرة والبعض منها تربطها علاقة غير مباشرة وهذا بالتطرق إلى أحد متغيرات دراستنا الحالية .

خاتمة الفصل الأول:

من خلال تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية للأدوات المالية التقليدية و الحديثة و الإسلامية و السياسات المحاسبية المتعامل بها في كلا من النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية توصلنا إلى أن بعدما كان التعامل بالأدوات المالية التقليدية و من خلال التطور الذي أحدث تغيرات كبيرة في البيئة الاقتصادية و المالية و الاستثمارية جعل من الضروري البحث عن أدوات مالية جديدة قصد تخفيض المخاطر و تحقيق العائد و بفضل الهندسة المالية تم ابتكار أدوات حديثة سميت بالأدوات المشتقة حيث لها دور كبير في إنعاش الاقتصاد العالمي و الأسواق المالية العالمية نظرا لما اكتسبته من أهمية كبيرة حيث أصبحت كقوة إستراتيجية يستخدمها الكيان الاقتصادي في استثمار المالي الذي يكون فيه الكثير من المخاطر مع قلة المعرفة و التوقعات المستقبلية تمكن المشتقات من التغطية على المخاطر في الاستثمارات و يتم تداولها في أسواق المشتقات المالية و تناولنا أيضا المعايير المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية وفق النظام المالي المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية و التقارير المالية الدولية من خلال تباين حجم التوافق بينهما و الاختلافات حيث نجد أن التقييم في كلا الجانبين يعتمد على مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية الذي أعطى صورة أكثر واقعية و زاد من موثوقية المستثمرين و يمكننا أن نلاحظ أن النظام المالي المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية و التقارير المالية الدولية يختلفان في مبدأ التصنيف للأدوات المالية حيث تصنف الأدوات المالية في النظام المالي المحاسبي وفق الميزانية إلى أصول مالية جارية و أصول مالية غير جارية لغرض المعالجة المحاسبية. و تم التطرق أيضا إلى أهم الدراسات منها العربية و منها الأجنبية التي تتناول موضوع بحثنا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهدف المقارنة و اكتشاف أوجه الشبه و الاختلاف بينها و الوصول إلى نتائج أهمها أن الأدوات المالية و خاصة الحديثة يتوجب استخدامها لتسهيل و مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية و تسهيل المعاملات مع الدول من خلال توافق سياساتها المحاسبية و معايير الدولية.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية

-شركة سوناطراك-

مقدمة الفصل الثاني:

يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة الجانب التطبيقي لموضوع هذه الدراسة حيث تم التطرق إلى أهم القوائم المالية لشركة سوناطراك من خلال عمل تحليلات مالية من مؤشرات ونسب للوصول إلى نتائج تمكننا من معرفة الأداء المالي للشركة ووضعيتها، كما تم القيام بالمعالجة المحاسبية للعناصر الأساسية للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها عالميا مع تأكيد على الأصول المالية نظرا لأهميتها على مستوى الاقتصاد العالمي ومعرفة ما إن كانت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الكبرى تستجيب إلى هاته المعايير المحاسبية الدولية، وكذا مقارنة تبني سياسات المحاسبية للمعايير مع النظام المحاسبي المالي ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث خصصنا المبحث الأول في تقديم الشركة وعرض أهم قوائمها المالية خلال ثلاث سنوات مالية متتالية.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فتم تناول أهم التحليلات المالية لشركة سوناطراك والمعالجات المحاسبية من المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي مع توضيح الفرق بينهما.

المبحث الأول: تقديم شركة سوناطراك وعرض قوائمها المالية

المطلب الأول: تقديم شركة سوناطراك

الفرع الأول: تعريف الشركة وتاريخها

- **التعريف بالشركة:** هي شركة متعددة الجنسيات تختص في نقل وتسويق المحروقات، تأسست بمقتضى المرسوم رقم 63-491 الصادر في 31 ديسمبر 1963، يقدر رأسمالها بـ 245 مليار دينار، تعتبر الشركة الأكثر أهمية على المستوى الوطني والإفريقي، تقوم بمختلف العمليات مثل إنتاج، استغلال، تحويل، نقل عبر الأنابيب وتسويق المحروقات ومشتقاتها تملك الدولة الجزائرية 51 بالمائة من أسهمها.

في إطار تبني شركة سوناطراك لإستراتيجية التنوع، تقوم أيضا ببعض النشاطات مثل توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة والمتجددة، تحلية مياه البحر، التنقيب واستغلال المناجم، تتواجد شركة سوناطراك في العديد من القارات: إفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر)، أوروبا (اسبانيا، البرتغال، بريطانيا)، أمريكا اللاتينية (البيرو)، الولايات المتحدة الأمريكية.¹

- **نبذة تاريخية عن شركة سوناطراك:** تولى الدولة أهمية بالغة لسوناطراك، بحيث جعلها من أهم المؤسسات الاقتصادية وتسمى بالشركة الوطنية للتنقيب، الإنتاج، النقل والتحويل.

La Société Nationale pour la Recherche, la Production, le Transport, la Transformation, et la Commercialisation des Hydrocarbures.

نشأت مؤسسة سوناطراك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 63/491 المؤرخ في 31/12/1963 ثم عدلت بقرار رقم 66/296 المؤرخ في 22/02/1966 حيث وضع لها القانون الأساسي بعد تأميم المحروقات في 24/02/1971، ونظرا للتطور الاقتصادي والتكنولوجي تم إعادة هيكلتها سنة 1981 وذلك بإنشاء 17 مؤسسة جديدة منبثقة عنها وتتكفل بوظائف تكميلية للوظيفة الرئيسية الأصلية حيث وزعت 4 مؤسسات صناعية، 3 مؤسسات انجاز و 10 مؤسسات مكلفة بالخدمات، أما من حيث تواجد المؤسسة جغرافيا في التراب الوطن فهي موزعة حسب النسب التالية: في الجنوب، 21 في الوسط، 19 في الغرب، 09 في الشرق. (وثائق مديرية الصيانة سوناطراك).

وتم تحديد سياسة جديدة لتطوير وتنمية الموارد البشرية لتكون أكثر فعالية وإفادة. وقد سمح تطبيق القانون 1991-1980 بتزويد هذا القطاع بقوانين قانونية تسمح بعملية التحكم في التعقيدات التي عرفها في السابق.²

¹ ترشين عمر، قابلية تطبيق المعيار ISO 15489 في المؤسسات البترولية: دراسة ميدانية بالمديرية العامة لسوناطراك، دورية إلكترونية محكمة في المكتبات والمعلومات، العدد 42، يونيو 2016، ص 11.

² صفية علاوي وآخرون، دور المورد البشري في تحسين الأداء البيئي في المؤسسات الاقتصادية - الإشارة إلى حالة سوناطراك -، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد: 11، العدد: 02، جوان 2020، ص 261.

وفي سنة 1992 تمت المصادقة على إنشاء المجمع البترولي الهولدينغ (Holding) الذي يقتضي بالشراكة الأورو متوسطة في مجال المحروقات وبالتالي الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال البحوث والتنقيب لاكتساب المهارة والتقنيات الجديدة التي تساعد على تطوير معارف الموارد البشرية وكذا المجالات الأخرى في الاقتصاد.

أما في سنة 1993 أخذت الشركة على عاتقها تدريب الإطارات واليد العاملة المؤهلة بإنشاء مراكز خاصة بالتدريب إضافة إلى التدريب في الخارج أو الاستعانة بالجامعات المتخصصة عبر التراب الوطني خاصة في ميدان البترول من حيث التنقيب، الإنتاج، التوزيع والتسويق¹.

الفرع الثاني: أهداف شركة سوناطراك

لسوناطراك مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، من أهمها²:

- الإبقاء على نمو سوناطراك وتعزيز قيادتها في الجزائر وإفريقيا، ومكانتها بين قادة الصناعة والتجارة العالميتين في مجال المحروقات السائلة والغازية.
- الإسراع والإنهاء بنجاح عملية التكيف مع الشروط الجديدة التي حددها قانون المحروقات الجديد (07/05) للتقدم إلى المعايير العالمية.
- التكفل كمؤسسة وطنية ناجحة ومتطورة لبلد نفطي وغازي في تحسين تقييم الم وارد الوطنية للمحروقات، وخلق الثروات لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- الاستمرار في جعل أنشطة المنيع (AMONT) أساس تقدم سوناطراك، ومحور أساسي لتوسيع احتياطات الجزائر وتدعيم نشاطها في الخارج.
- تنويع أنشطة المصب (AVAL) ورفع مساهمتها في أرباح الشركة بالجزائر وخارجها.
- الاستمرار في التحكم وتخفيض التكاليف لضمان البقاء: الأولى في الجزائر، الأولى في إفريقيا، وقائدة الصناعة الغازية في المنطقة الأورو متوسطة، وفي الصدارة العالمية.

الفرع الثالث: الهيكل التشغيلي وتنظيمي لشركة سوناطراك

أولاً: الهياكل التشغيلية:

يتم تنظيم الهياكل التشغيلية حول الأنشطة التالية:

* الاستكشاف والإنتاج (E&P)

* النقل عبر خطوط الأنابيب (TRC)

¹ نفس المرجع، ص 261 – 262.

² شريف بوقصبة، انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة: شركة سوناطراك – الجزائر، أطروحة: مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015 – 2016، ص 147 .148

*التسييل والفصل (LQS)

*التكرير والبتروكيماويات (RPC)

*التسويق (COM)

- الاستكشاف والإنتاج (E&P)

مسؤول عن صياغة وتطبيق سياسات واستراتيجيات التنقيب عن النفط والغاز وتطويرهما واستغلالهما. في إطار أهداف الشركة الإستراتيجية.

- النقل عبر خطوط الأنابيب (TRC)

مسؤول عن تطوير وتطبيق السياسات والاستراتيجيات الخاصة بنقل الهيدروكربونات عبر خطوط الأنابيب، في إطار أهداف الشركة الإستراتيجية.

- التسييل والفصل (LQS)

مسؤول عن صياغة وتطبيق السياسات والاستراتيجيات لتشغيل وإدارة وتطوير أنشطة التسييل وفصل الغازات، في إطار الأهداف الإستراتيجية للشركة.

- التكرير والبتروكيماويات (RPC)

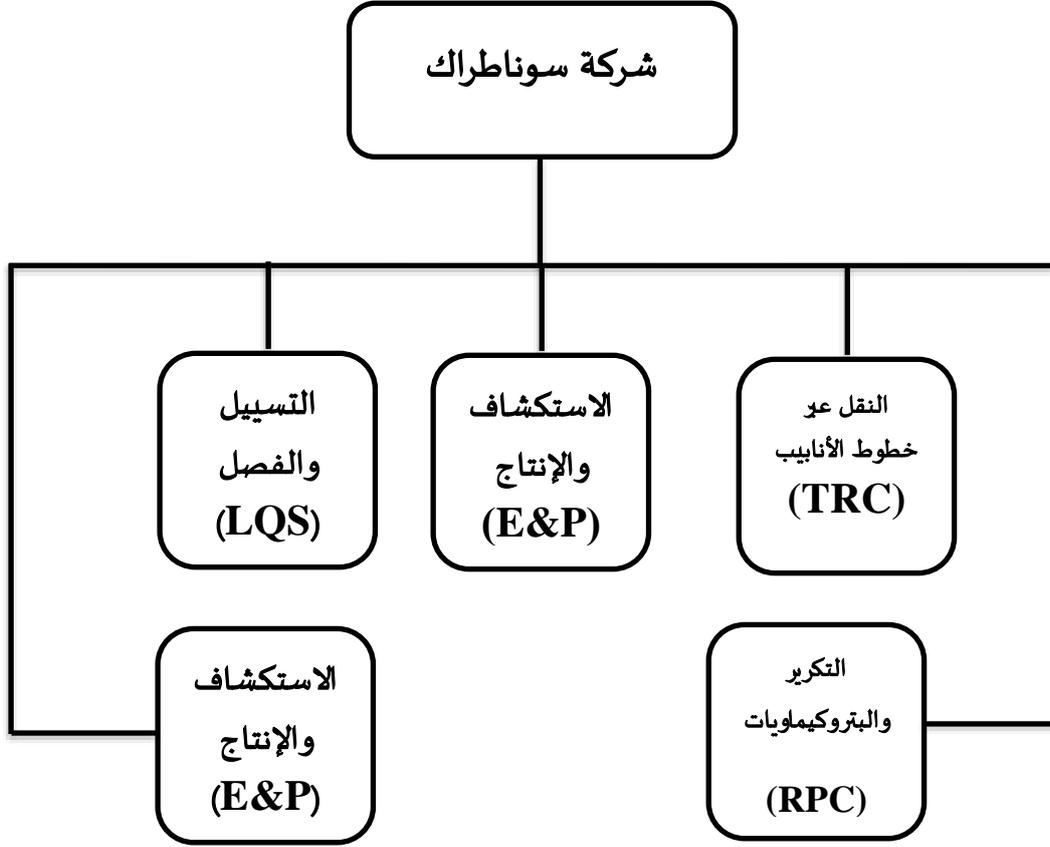
مسؤول عن صياغة وتطبيق السياسات والاستراتيجيات لتشغيل وإدارة وتطوير التكرير والبتروكيماويات، في إطار الأهداف الإستراتيجية للشركة.

- التسويق (COM)

مسؤول عن تطوير وتطبيق سياسات واستراتيجيات تسويق المحروقات في الخارج وفي السوق الوطنية، في إطار الأهداف الإستراتيجية للشركة.¹

¹ الموقع الإلكتروني لشركة سوناطراك، <https://sonatrach.com/organisation>، تاريخ الاطلاع: 7 - 10 - 2020.

الشكل رقم (01): الهياكل التشغيلية لأنشطة سوناطراك



المصدر: من إعداد الطالبين

ثانيا: دراسة الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك

1 - التنظيم العام لمجمع سوناطراك: وهو يعكس أهم الهيئات العليا بالمجمع، والمتمثلة فيما يلي:

أ - الجمعية العامة ومجلس الإدارة: هما هيئتان تتخذان القرارات الحاسمة والإستراتيجية للمجمع، لها اجتماعات دورية منتظمة وأخرى طارئة إذا اقتضت الضرورة، يمكن توضيحها كما يلي:

- الجمعية العامة: وهي أعلى هيئة بالنسبة للمجمع وأقوالها سلطة، تتكون من أربعة أعضاء ورئيسا، هم:

* وزير الطاقة (رئيسا)

* وزير المالية (عضوا)

* محافظ بنك الجزائر (عضوا)

* مندوب التخطيط (عضوا)

* ممثل رئاسة الجمهورية (عضوا)

- مجلس الإدارة:

وهي الهيئة الثانية من حيث السلطة، يتم على مستواها اتخاذ القرارات، وتحديد التوجهات انطلاقا من توجهات الجمعية العامة، ويتكون هذا المجلس من 12 عضوا ورئيسا، هم:

* الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك

* ممثلان لوزارة المالية (عضوان)

* ممثل لبنك الجزائر (عضوا)

* ممثلان عن الوزارة المكلفة بالمحروقات (عضوان)

* شخصية ذات كفاءة في قطاع المحروقات (عادة الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز) ويكون من خارج المجمع (عضوا)

* أربعة ممثلين لمجمع سوناطراك (أعضاء)¹

¹ شريف بوقصبة، مرجع سبق ذكره، ص 151 - 152.

* ممثلان لعمال المجمع (عضوان)

ب - المجلس التنفيذي: وهو الهيئة التنفيذية للمجمع، يضطلع بدور التسيير المباشر، ويرفع تقاريره إلى كلا من مجلس الإدارة والجمعية العامة، حيث يتكون هذا المجلس من:

* الرئيس المدير العام لمجمع سوناتراك

* نائب الرئيس المكلف بأنشطة المنبع (AMONT)

* نائب الرئيس المكلف بأنشطة النقل عبر الأنابيب (TRC)

* نائب الرئيس المكلف بأنشطة المصب (VAL)

* نائب الرئيس المكلف بالأنشطة التجارية (COM)

* المدير التنفيذي للمالية

* المدير التنفيذي للفروع والمساهمات

* المدير التنفيذي للإستراتيجية، التخطيط والاقتصاد

* المدير التنفيذي للشؤون القانونية

* المدير التنفيذي للشركات

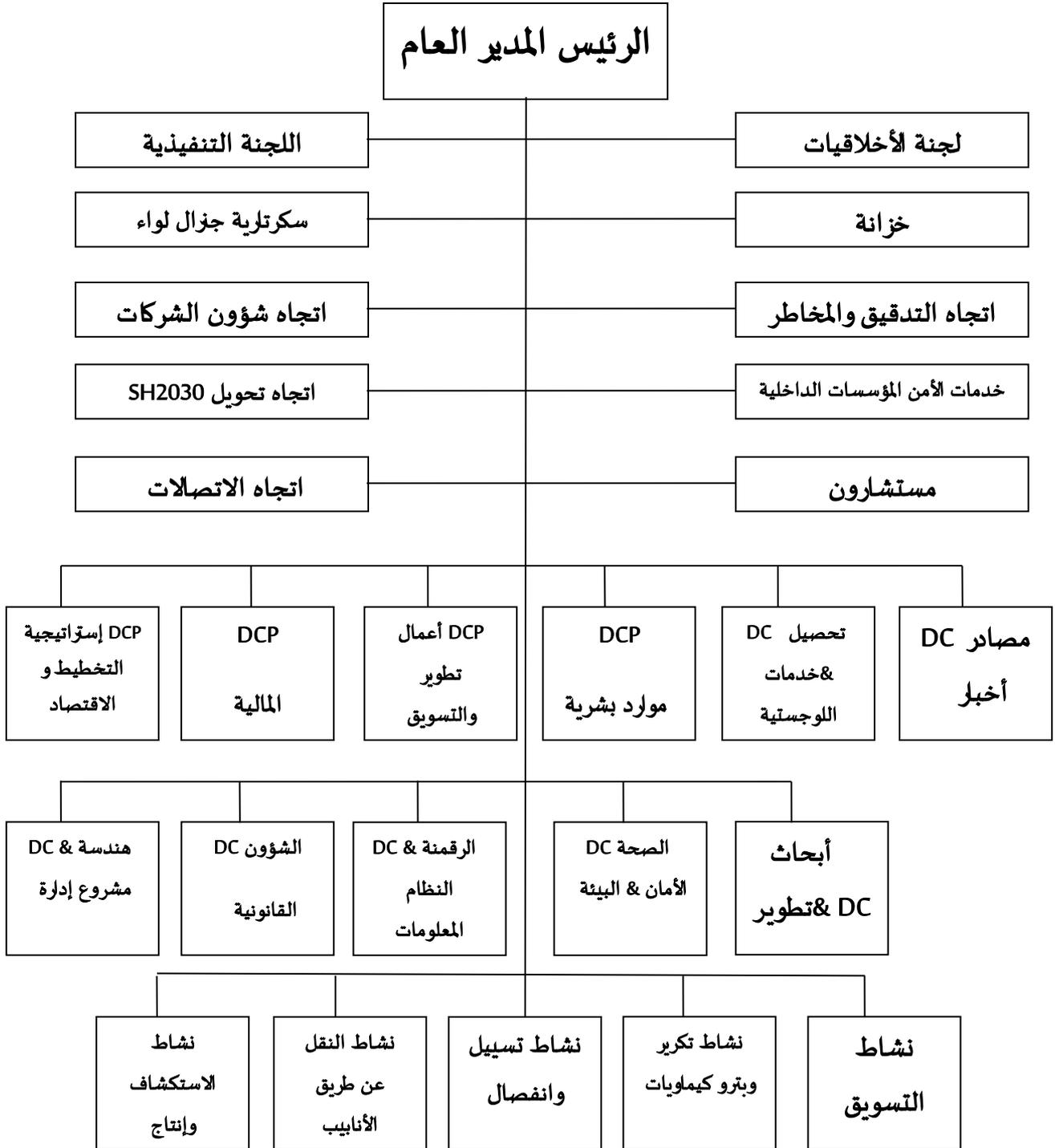
* المدير التنفيذي للموارد البشرية

2 - الهيكل التنظيمي لسوناتراك:

وقع الرئيس المدير العام يوم 10 جانفي 2011 القرار: أ-001 (ر- 25) المتضمن الهيكل التنظيمي الجديد للبنية الكبرى لسوناتراك والمعتمد من قبل مجلس الإدارة في 04 جانفي 2011، وذلك في إطار تطوير قيادة نشاطات المجمع سواء من حيث تكييف إستراتيجية التنمية مع المستجدات الوطنية والدولية وذلك بصفة ديناميكية مستمرة، أو من حيث تعزيز التنسيق بين مجمل النشاطات وموارد الشركة، يوضح هذا الهيكل بالشكل التالي¹

¹ نفس المرجع، ص 152 - 153.

الشكل رقم (02): مخطط تنظيم هيكل سوناتراك الكلي



المصدر: الموقع الرسمي لشركة سوناتراك sonatrach.com

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية لشركة سوناطراك

- عرض ميزانية شركة سوناطراك سنوات 2016، 2017، 2018:

سنعرض ميزانية سوناطراك لسنوات الثلاث 2016، 2017، 2018 المتكونة من جانب الأصول والخصوم وذلك وفق ما جاء بو النظام المحاسبي المالي في الملاحق أنظر الملحق رقم (1) و(2) و(3) و(4).

- عرض حسابات النتائج شركة سوناطراك سنوات 2016، 2017، 2018:

لقيام بالتحليل المالي تم استخدام حسابات النتائج لسنوات الثلاث المتمثلة في 2016 و2017 و2018 بحيث سنعرضها في الملاحق أنظر الملحق رقم (5) والملحق رقم (6).

- عرض جدول تدفقات الخزينة لشركة سوناطراك سنوات 2016، 2017، 2018:

سوف نعرض جدول تدفقات الخزينة لسنوات الثلاث لشركة سوناطراك في الملاحق أنظر الملحق (7) و(8).

- عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة لشركة سوناطراك سنوات 2016، 2017، 2018:

سيتم تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة الموضحة في الملاحق أنظر الملحق رقم (9).

المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لشركة سوناطراك والمعالجة المحاسبية

المطلب الأول: التحليل المالي للقوائم المالية لشركة سوناطراك

يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم المواضيع الأساسية لمختلف المؤسسات الاقتصادية، التي تهدف إلى معرفة الصحيحة لوضعيتها المالية، بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعتبر ذات أهمية كبيرة، إلا أنها لا تكفي لمعرفة الوضع المالي الدقيق للمؤسسة ويستلزم على المؤسسة الاعتماد على نسب السيولة والربحية لأنها تعطي صورة حقيقية في تقييم الوضع المالي للمؤسسة.

الفرع الأول: تحليل الميزانية المالية وحسابات النتائج

أولاً: تحليل الميزانية المالية لثلاث سنوات

1 - مؤشرات التوازن المالي للميزانية

جدول رقم (04): مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية لثلاث سنوات

وحدة: مليار دينار جزائري

2018	2017	2016	العلاقة	البيان
4934	4174	3711	مجموع الأصول - الأصول غير الجارية = الأصول الجارية	رأس المال العامل الإجمالي
6934	6591	6254	رؤوس الأموال الخاصة + خصوم غير جارية	الأموال الدائمة
581	195	(123)	من أعلى الميزانية الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية	رأس مال العامل الدائم (الصافي)
581	195	(123)	من أسفل الميزانية الأصول الجارية - الخصوم الجارية	
210	(154)	(331)	رؤوس أموال خاصة - الأصول غير جارية	رأس المال العامل الخاص
4724	4328	4042	خصوم جارية + خصوم غير جارية	رأس المال العامل الأجنبي
1257	666	485	بنك + الصندوق	قيم جاهزة
(676)	(471)	(608)	احتياجات الدورة - موارد الدورة (أصول جارية - قيم جاهزة) - خصوم جارية - السلفيات المصرفية)	احتياجات رأس المال العامل
1257	666	485	رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2016-2017-2018

التعليق:

- رأس المال العامل موجب في كل سنة من السنوات وهو مؤشر جيد لسيولة المؤسسة على المدى القصير حيث يعبر عن وضعية مالية مريحة فيما يخص التوازن المالي للشركة.
- رأس المال العامل الإجمالي يعبر عن المبالغ التي قامت بها المؤسسة بتمويل أصولها المتداولة ويساوي على الترتيب 3711 مليار دج، 4174 مليار دج، 4934 مليار دج.

- نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم (الصافي) في سنة 2016 قدر بمبلغ 123 مليار دج سالب وهذا يعني أن المؤسسة لا تملك في تلك السنة هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، من أعلى الميزانية فإن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، أما في أسفل الميزانية هناك ارتفاع في عجز المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية، أما بالنسبة لسنتين المواليتين 2017 و2018 كان هناك ارتفاع في المبالغ حيث بلغت بالترتيب 195 مليار دج و591 مليار دج مما يدل على أنه مؤشر جيد على وضع مالي مريح، رأس المال العامل من أعلى الميزانية يدل على أن الأصول غير الجارية مولت بواسطة الأموال الدائمة ومن أسفل الميزانية استخدمت الديون قصيرة الأجل لتمويل الأصول الجارية.
- رأس المال العامل الخاص في سنة 2016 و2017 سالب ويساوي بالترتيب (331) و(154) مليار دج ومنه عجزت رؤوس الأموال الخاصة عن تمويل الأصول غير الجارية كليا، إذا المؤسسة لم تلجأ إلى التمويل الذاتي بل اعتمدت على التمويل الخارجي وهذا يدل على أنها لا تتمتع باستقلالية مالية ظاهريا، أما بالنسبة لسنة 2018 كان رأس المال العامل الخاص موجب وقدر 210 مليار دج وبالتالي فإن المؤسسة خلال هذه السنة تتمتع باستقلالية مالية
- رأس المال العامل الأجنبي يعبر عن قيمة الديون الطويلة والقصيرة الأجل أي أن مجموع أموال الغير التي استخدمتها المؤسسة في تمويل احتياجاتها ويساوي على الترتيب 4042 مليار دج، 4328 مليار دج، 4724 مليار دج
- احتياجات رأس المال العامل سالبة في ثلاث سنوات 2016، 2017، 2018 وهذا يعني وضع المالي لشركة مريح ويدل على عدم وجود احتياجات لدورة الاستغلال.
- الخزينة الصافية موجبة خلال السنوات الثلاث بحيث رأس المال العامل الدائم أكبر من احتياجات رأس المال العامل، ومنه المؤسسة قادرة على تسديد مستحققاتها بسرعة، لكن احتفاظها بخزينة أكثر من اللازم يعني أنه هناك سيولة لكنها جامدة وغير مستغلة في دورة الاستغلال.

2 - التحليل باستعمال النسب المالية

- نسب السيولة:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية.

نسبة السيولة السريعة = الأصول الجارية - المخزون / الخصوم الجارية.

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية.

الجدول رقم (05): حساب نسب السيولة لثلاث سنوات

وحدة: مليار دينار جزائري

2018	2017	2016	البيان	
4934	4174	3711	الأصول الجارية	نسبة السيولة العامة
4353	3979	3834	الخصوم الجارية	
1,13	1,05	0,97	نسبة السيولة العامة %	
4476	3779	3337	الأصول الجارية - المخزون	نسبة السيولة السريعة
4353	3979	3834	الخصوم الجارية	
1,03	0,95	0,87	نسبة السيولة السريعة %	
1257	666	485	القيم الجاهزة	نسبة السيولة الجاهزة
4353	3979	3834	الخصوم الجارية	
0,29	0,17	0,13	نسبة السيولة الجاهزة %	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2016-2017-2018

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في سنة 2016 هي 0,97 ويعتبر هذا مؤشر سيئ للمؤسسة، حيث يدل على أنها تعاني من مشاكل سداد التزاماتها أما في السنتين المواليتين ارتفعت النسبة بالترتيب 1,05 و 1,13 مما يبين أن المؤسسة في وضعية مريحة وبالتالي قادرة على الوفاء بالتزاماتها بحيث تم تغطية الخصوم الجارية من قبل الأصول الجارية، كما أن في سنة 2016 و2017 نلاحظ ارتفاع في نسبة السيولة السريعة إلى أن المؤسسة لم تستطع الوفاء بالتزاماتها وهذا مؤشر سيئ أما بالنسبة لسنة 2018 كانت النسبة تقدر بـ 1,03 وهذا يعني أنه تم الوفاء بالتزامات المؤسسة دون الاعتماد على عنصر المخزون، لم تقدر المؤسسة على تغطية الخصوم الجارية عن طريق القيم الجاهزة خلال السنوات الثلاثة لكن النسبة تحسنت من سنة إلى أخرى كالتالي 0,13، 0,17، 0,29.

- نسب النشاط:

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول.
معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال / الأصول غير الجارية.
معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية.

الجدول رقم (06): حساب نسب النشاط لثلاث سنوات

وحدة: مليار دينار جزائري

2018	2017	2016	البيان	
4881	4031	3398	رقم الأعمال	معدل دوران إجمالي الأصول
11301	10570	10088	إجمالي الأصول	
0,43	0,38	0,34	معدل دوران إجمالي الأصول %	
4881	4031	3398	رقم الأعمال	معدل دوران الأصول غير الجارية
6367	6396	6377	الأصول غير الجارية	
0,77	0,63	0,53	معدل دوران الأصول غير الجارية %	
4881	4031	3398	رقم الأعمال	معدل دوران الأصول الجارية
4934	4174	3711	الأصول الجارية	
0,99	0,97	0,92	معدل دوران الأصول الجارية %	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2016-2017-2018

التعليق:

نلاحظ أن هناك تحسن طفيف في نسب النشاط للسنوات الثلاثة من خلال 1 دج مستثمر في إجمالي الأصول أو في الأصول غير جارية أو الأصول الجارية يتولد عليه بالترتيب 0.34، 0.53، 0.92 مبيعات صافية وفي سنة 2017 أصبحت كما ذكرنا سابقا على التوالي لكل 1 دج مستثمر في الأصول 0.38، 0.63، 0.97 وفي السنة الموالية 2018 أصبح كما يلي بالترتيب السابق لكل 1 دج مستثمر في الأصول 0.43، 0.77، 0.99 وهذا يعطي صورة لطريق التحسن في استثمار المؤسسة في أصولها إلا أن إدارتها لهذه الأصول غير كافية لتحقيق رقم الأعمال.

- نسب التمويل:

التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول غير الجارية

التمويل الذاتي = رؤوس الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

الجدول رقم (07): حساب نسب التمويل لثلاث سنوات

وحدة: مليار دينار جزائري

2018	2017	2016	البيان	
6948	6591	6254	الأموال الدائمة	التمويل الدائم
6367	6396	6377	الأصول غير الجارية	
1,1	1,03	0,98	التمويل الدائم %	
6577	6242	6046	رؤوس الأموال الخاصة	التمويل الذاتي
6367	6396	6377	الأصول غير الجارية	
1,03	0,98	0,95	التمويل الذاتي %	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2016-2017-2018

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال 2016 منخفضة وهذا يدل على أن الأموال الدائمة لا تكفي لتغطية الأصول غير الجارية أما بالنسبة لسنة 2017 و2018 كانت النسبة أكبر من الواحد أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول غير الجارية ويبقى فائض يمكن أن يمول الأصول الجارية، أما فيما يخص نسبة التمويل الذاتي ففي سنة 2016 و2017 كانت أقل من الواحد ومنه رؤوس الأموال الخاصة لا تكفي لتغطية كامل الأصول غير الجارية لكن في سنة 2018 تحسنت النسبة لتصل إلى 1,03 وبهذا المؤسسة في تحسن ملحوظ.

ثانيا: التحليل المالي لحساب النتائج لثلاث سنوات

- نسب الربحية لشركة سوناطراك

- نسب ربحية المبيعات:

- نسبة الفائض الخام للاستغلال:

نسبة الفائض الخام للاستغلال=الفائض الخام للاستغلال/رقم الأعمال.

جدول رقم (08): حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال لثلاث سنوات

الوحدة: مليار دج

2018	2017	2016	البيان
1566	1376	1049	الفائض الخام للاستغلال
4881	4031	3398	رقم الأعمال
0,32	0,34	0,31	نسبة الفائض الخام للاستغلال %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2016-2017-2018

التعليق:

قدر معدل الفائض الخام للاستغلال بـ 0,31 في سنة 2016 مما يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0,31 عد دفع كل من الموردون الخارجيون والعمال والضرائب والرسوم، وفي سنة 2017 كان معدل الفائض الخام للاستغلال بـ 0,34 حيث ارتفعت النسبة مقارنة بالسنة الفائتة، أما بالنسبة لسنة 2018 انخفضت نسبة الفائض الخام للاستغلال بـ 0,32 ويعتبر هذا مؤشر سلبي عن أداء المؤسسة مقارنة بالسنة السابقة.

- نسبة نتيجة الاستغلال:

نسبة نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال.

جدول رقم (09): حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال لثلاث سنوات

الوحدة: مليار دج

2018	2017	2016	البيان
1075	783	545	نتيجة الاستغلال
4881	4031	3398	رقم الأعمال
0,22	0,19	0,16	نسبة نتيجة الاستغلال %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2018-2017-2016

التعليق:

كانت نسبة نتيجة الاستغلال خلال السنوات الثلاث على الترتيب كالاتي 0,16 و 0,19 و 0,22 مما يدل على أن هناك تحسن ملحوظ وبما أن النسب موجبة فهذا يعني أن المؤسسة تحقق ربح من نشاطها الاستغلالي.

- نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب:

نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب = النتيجة الجارية قبل الضرائب / رقم الأعمال.

جدول رقم (10): حساب نسبة الجارية قبل الضرائب لثلاث سنوات

الوحدة: مليار دج

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الجارية قبل الضرائب	268	410	518
رقم الأعمال	3398	4031	4881
نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب %	0,08	0,10	0,11

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2016-2017-2018

التعليق:

حققت الشركة خلال سنة 2016 هامش قدره 0,08 من النتيجة الجارية قبل الضرائب وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة المالية، وارتفع في سنة 2017 و2018 على الترتيب بـ 0,10 و0,11.

- نسب المردودية لشركة سوناتراك

- المردودية المالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

جدول رقم (11): حساب المردودية المالية لثلاث سنوات

الوحدة: مليار دج

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية/رقم الأعمال	0.06	0.08	0.08
رقم الأعمال/إجمالي الأصول	0.34	0.38	0.43
إجمالي الأصول/الأموال الخاصة	1.67	1.69	1.72
المردودية المالية %	0.03	0.05	0.06

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2016-2017-2018

التعليق:

تعتبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة، حيث بلغت 0,03 في سنة 2016 ثم ارتفعت في سنة 2017 و2018 على التوالي بـ 0,05 و0,06، ومن الجدول السابق يتضح أن انخفاض المعدل في 2016 راجع إلى الانخفاض في كل من نسبة هامش صافي الربح الذي قدر بـ 0.06 الذي يقيس فعالية الرقابة على التكاليف، والانخفاض الطفيف في معدل دوران الأصول الذي بلغ 0.34 وانخفاض نسبة المديونية الكاملة بـ 1.67.

الفرع الثاني: تحليل جدول التدفقات النقدية وقائمة تغيرات الأموال الخاصة

أولاً: تحليل جدول التدفقات النقدية لثلاث سنوات

1 - حساب التدفق النقدي المتاح:

التدفق النقدي المتاح = (صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج) - صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية

جدول رقم (12): حساب التدفق النقدي المتاح لثلاث سنوات

الوحدة: مليار دج

2018	2017	2016	البيان
1293	867	783	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
597	518	21	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
1291	1147	1287	صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
599	238	(-483)	التدفق النقدي المتاح

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2016-2017-2018

التعليق:

من خلال النتائج المبينة في الجدول للتدفق النقدي المتاح لشركة سوناطراك نلاحظ أنه موجب في كل من السنوات الثلاثة ويلتمس بارتفاع وتحسن ملموس حيث بلغ التدفق النقدي المتاح سنة 2016 مبلغ (483) مليار دج وارتفع إلى حد 238 مليار دج حيث وصل في السنة 2018 إلى حدود 599 مليار دج وهذا ارتفاع ايجابي للشركة نستنتج منه أن الشركة قد كانت عند القدرة النقدية المتاحة للوفاء بالتزاماتها وتخفيض الديون التي على عاتقها والتي تسمح لها بتوسيع نشاطها.

2 - حساب نسبة التغطية النقدية:

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمارية والتمويلية

جدول رقم (13): حساب نسبة التغطية النقدية لثلاث سنوات

الوحدة: مليار دج

2018	2017	2016	البيان
1293	867	783	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
(326)	(206)	(9)	جملة التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمارية والتمويلية
(3.97)	(4.21)	(87)	نسبة التغطية النقدية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2016-2017-2018

التعليق:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أن نسبة التغطية النقدية في سنة 2016 بلغت (-87) وهذه النسبة السالبة تعني أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لا يغطي جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية بنسبة كبيرة مما يسبب مشاكل في استمرارية أنشطة الشركة وبينما في سنة 2017 انخفضت النسبة السالبة إلى (-4.21) رغم تحسن الملحوظ إلا أن النسبة لا تغطي الأنشطة

الاستثمارية والتمويلية وخلال سنة 2018 انخفضت من جديد النسبة السالبة بشكل طفيف مع بقاء مشكل عدم التغطية.

3 - حساب نسبة النقدية التشغيلية:

نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية

جدول رقم (14): حساب نسبة النقدية التشغيلية لثلاث سنوات

الوحدة: مليار دج

2018	2017	2016	البيان
1293	867	783	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
414	326	207	النتيجة الصافية
3.12	2.66	3.78	نسبة النقدية التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2016-2017-2018

التعليق:

يتضح من نتائج الجدول أن نسبة النقدية التشغيلية لشركة سوناطراك في مستوى جيد رغم تسجيل انخفاض بين سنة 2016 و 2017 إذ كانت سنة 2016 كل دينار من النتيجة الصافية يولد 3.78 من صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية وأصبح سنة 2017 كل دينار من النتيجة الصافية يولد 2.66 من صافي الأنشطة التشغيلية وتحسن في سنة 2018 ب كل دينار من النتيجة الصافية يولد 3.12 من صافي التدفقات التشغيلية

4 - حساب نسبة التوزيعات النقدية:

نسبة التوزيعات النقدية = الحصاص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها / صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيلية + الحصاص والأقساط المقبوضة من النتائج

جدول رقم (15): حساب نسبة التوزيعات النقدية لثلاث سنوات

2018	2017	2016	البيان
(326)	(206)	(9)	الحصاص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
1293	867	783	صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيلية
597	518	21	الحصاص والأقساط المقبوضة من النتائج
1890	1385	804	صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيلية + الحصاص والأقساط المقبوضة من النتائج
(0.17)	(0.14)	(0.01)	نسبة التوزيعات النقدية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية سنوات 2018-2017-2016

التعليق:

من خلال ما توصلت إليه نتائج الجدول نقول إن تم التوزيع مبلغ (0.01-) في سنة 2016 من كل دينار من مجموع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والحصاص والأقساط المقبوضة من النتائج كحصاص المساهمين من أجل تسديد حصاص وتوزيعات المساهمين وهو ما يعتبر مؤشر جيد يبين أن للشركة القدرة النقدية الكافية لتوزيع الأرباح.

ثانياً: تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة لثلاث سنوات

تشكل قائمة تغيرات الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

من خلال قائمة تغيرات الأموال الخاصة الموضحة في الملحق رقم (9) نلاحظ ثبات كل من رأس مال المؤسسة في السنوات 2016، 2017، 2018 أما بالنسبة لفارق إعادة التقييم خلال السنوات الثلاث ارتفع بالترتيب 62، 95، 116. وتغير بند الاحتياطات والنتائج بالزيادة خلال ثلاث سنوات بحيث قدرت في سنة 2016 بـ 4951 وزادت في 2017 بـ 5114 لتصل في سنة 2018 بقيمة قدرت 5428.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية للعناصر وفق النظام المحاسبي المالي

سيتم عرض المعالجة المحاسبية للعناصر الأساسية بالاعتماد على الجريدة الرسمية العدد 19 المؤرخة في 25 مارس 2009 وبالإستعانة أيضا بدليل المبادئ المحاسبية لشركة سوناتراك.

1- المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية والعينية حسب النظام المحاسبي المالي

أولاً: المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية

- الأصول المعنوية المولدة بشكل داخلي: تسجل التثبيات المعنوية في حسابات (20) ومن بين الحسابات الفرعية لها الحساب 203 " مصاريف التنمية القابلة للتثبيت " يسجل في الأصل من الجانب المدين ويقابله من الجانب الدائن الحساب (73) " الإنتاج المثبت للأصول المعنوية" بعد تسجيل التكاليف المطابقة للأصول المحددة في حسابات الأعباء حسب طبيعتها التابعة لنفس الفترة

المصاريف المتعلقة بالأصول المعنوية والتي أدرجت كأصل في الحسابات كالأعباء من قبل المنشأة في قوائمها المالية السنوية السابقة لا يمكن في تكاليف الأصول المعنوية في تاريخ لاحق من السنة المالية.

مثال: الاكتشاف الأولي قيد التقدم في شركة سوناتراك

xxxxxx	xxxxxx	N/12/31 مصاريف التنمية القابلة للتثبيت	20307
xxxxxx		الإنتاج المثبت للأصول المعنوية	73

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

-الأصول المعنوية الأخرى : يسجل في الحسابات (20) ومن فروعها الحساب (204) " البرمجيات المعلوماتية وما شابهها"

عند تسجيل تكلفة شراء الأصول المعنوية بكل فروعها كحساب (204) " البرمجيات المعلوماتية وما شابهها" يتم تسجيلها في الجانب المدين ويقابلها في الجانب الدائن حسابات الأطراف الأخرى حسابات الصنف (4) أو حسابات المالية الصنف (5)¹

¹ النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره.

مثال: تم الحصول على برامج الكمبيوتر واستيعابها في شركة سوناتراك

	xxxxxx	N/12/31 تم الحصول على البرامج واستيعابها		2040
xxxxxx		موردي الأصول الثابتة	404	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

عند تسجيل تكلفة إنتاج الأصول المعنوية" بكل فروعها كحساب (204) البرمجيات المعلوماتية وما شابهها يتم تسجيلها في الجانب المدين ويقابلها في الجانب الدائن حسابات الأطراف الأخرى حسابات الصنف (4) أو حسابات المالية الصنف (5)

مثال: برامج الكمبيوتر المنتجة من طرف شركة سوناتراك

	xxxxxx	N/12/31 برامج الكمبيوتر المنتجة والمرتبطة بها		2041
xxxxxx		الإنتاج الرسمية للأصول غير الملموسة	731	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

- باقي عناصر الأصول الأخرى غير الجارية والمعنوية: تسجل مباشرة في الفروع للحسابات (20) من الجانب المدين وتقابلها من الجانب الدائن حسابات الأطراف الأخرى والحسابات المالية حسابات الصنف (4) و (5).

ح / 208 الأصول المعنوية الأخرى

يتم تسجيل الأصول المعنوية الأخرى في (ح208) التي لم يخصص لها نظام المحاسبي المالي الجديد حسابا خاصا لها¹.

¹ نفس المرجع

xxxxxxx	xxxxxxx xxxxxxx	N/12/31 الامتيازات والحقوق المماثلة، براءات الاختراع، التراخيص، العلامات التجارية.	205
		التثبيتات المعنوية الأخرى	208
xxxxxxx		حسابات أطراف أخرى أو الحسابات المالية	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

خروج أحد الأصول المعنوية

عند خروج أحد الأصول المعنوية من أصول المنشأة يتم تحديد الأرباح أو الخسائر من خلال حساب الفرق بين قيمة منتجات الخروج الصافية المقدرة والقيمة المحاسبية للأصل وتدرج في الحسابات الصنف (6) الأعباء أو في الحسابات الصنف (7) المنتجات من خلال الحسابين الفرعيين ح/ 65 نواقص القيم عن خروج أصول مثبتة غير مالية أو ح/ 75 فوائض القيمة عن مخزونات الأصول المثبتة غير المالية.¹

في حالة تحقيق خسارة:

xxxxxxx	xxxxxxx	N/12/31 نواقص القيم عن خروج أصول مثبتة غير المالية	65
		البرمجيات المعلوماتية وما شابهها	204

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

¹ نفس المرجع

في حالة تحقيق ربح:

		N/12/31		
	xxxxxx	موردو التثبيات	404	
	xxxxxx	بنوك الحسابات الجارية	512	
	xxxxxx	الخزينة العمومية	515	
	xxxxxx	الصندوق	53	
xxxxxx		البرمجيات المعلوماتية وما شابهها	204	
xxxxxx		فوائض القيم عن خروج أصول مثبتة غير المالية	75	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

فارق الاقتناء

يسجل في الحساب ح/207 فارق الاقتناء سواء كان إيجابيا أو سلبيا، ويمكن أن يكون هذا الحساب مدينا أو دائنا ويظهر كأصل مالي غير جاري في الميزانية. هذا الحساب غير معرف نظرا لحالته خاصة وهي تجميع المؤسسات في إطار عملية اقتناء أو انصهار أو اندماج، وتبقى هذه العملية من حيث المعالجة المحاسبية غير واضحة وذلك راجع إلى خصوصية هذا الحساب.

ثانيا: المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية

- الأصول العينية (التثبيات العينية): تسجل حسابات التثبيات العينية في الجانب المدين حين دخولها

للمنشأة وتحت رقابتها سواء كانت:

* بقيمة الإسهام.

* بتكلفة الشراء

* بتكلفة الإنتاج.

أما الجانب الثاني للمعالجة والذي نقصد به الجانب الدائن فيستخدم حسب الحالة:

الحالة الأولى: فإذا كانت التثبيات دخلت عن طريق قيمة الإسهام إما فروع الحسابات (10) كحساب 101 رأس

المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال، وإما فروع الحسابات (45)=

كحساب الشركاء-عمليات حول رأس المال - ح/456، حيث تكون القيود كما يلي حسب هاته الحالة الأولى:¹

¹ نفس المرجع.

	xxxxxx	N/12/31 التثبيتات العينية	21
xxxxxx		أموال مملوكة حيازة بواسطة إسهام خاصة	101

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

أو

	xxxxxx	N/12/31 التثبيتات العينية	21
xxxxxx		الشركاء العمليات عن رأس المال حيازة بواسطة إسهام الشركاء	456

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

الحالة الثانية: إذا كانت التثبيتات العينية عند الشراء فتسجل بتكلفة الشراء في الحساب الدائن ح / 40 الموردون أو حسابات أخرى معنية.

مثال: عند اقتناء الأرض من طرف شركة سوناطراك

	xxxxxx	N/12/31 الأراضي	211
xxxxxx		موردو التثبيتات حيازة عن طريق الشراء	404

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

الحالة الثالثة: التثبيتات أو الأصول العينية عند الإنتاج تسجل بتكلفة الإنتاج في حساب الدائن ح / 73 الإنتاج المثبت ويكون القيد كما يلي¹:

¹ نفس المرجع.

		N/12/31		
	xxxxxxx	التثبيتات العينية	21	
xxxxxxx		الإنتاج المثبت	73	
		دخول بواسطة إنتاج		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

يمكن تفصيل ح/ 21 التثبيتات العينية إلى الحسابات الآتية خاصة إذا كانت ذات مبالغ هامة ومعتبرة:

ح/ 211 الأراضي.

ح/ 212 عمليات وترتيب وتهيئة الأراضي

ح/ 213 البناءات.

ح/ 215 المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية.

ح/ 218 التثبيتات العينية الأخرى.

وعند الاقتضاء يمكن أيضا أن نستخدم الحسابات الآتية:

* المنشآت العامة وأعمال الترتيب والتهيئات.

* معدات النقل.

* أثاث المكتب معدات المكتب ومعدات الإعلام الآلي.

* التغليفات القابلة للاسترجاع.

تحدد الأرباح والخسائر عند التنازل عن تثبيات عينية أو خروجه من خلال الفرق بين قيمة المنتجات الخروج الصافية المقدرة والقيمة المحاسبية للأصل وتدرج في فروع الحسابات (6) أعباء وفي فروع الحسابات (7) المنتجات تحقيقه لنقص في القيمة أو فائض فإننا نستخدم التثبيتات التي لا تعود ملكيتها قانونيا للمنشأة ولكنها مع ذلك تعرف كأصل مثبت كما جاء في التنظيم يجب أن تسجيل بشكل منفصل في الأقسام الفرعية للحساب (21) عندما يكون الإعلام المقدم على هذا النحو ذا أهمية ومناسبا في آن واحد.

- التثبيتات في شكل امتياز: يعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يبرم بين شخص عمومي (مانح الامتياز) وشخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز). يلتزم بتنفيذ خدمة عمومية لمدة محددة وطويلة على مسؤوليته مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية.

وتكون المعالجة المحاسبية للتثبيتات الممنوحة في شكل امتيازات عينية والموضوعة موضع الامتياز من جانب مانح الامتياز أو من جانب صاحب الامتياز الممنوح له في فروع الحسابات (22) وتقسم حسب نفس شروط التثبيتات المسجلة في الحسابات (20) و (21) ¹

¹ نفس المرجع.

ويمكن فصل حسابات (22) من التثبيات التي يضعها مانح الامتياز موضع امتياز عن التثبيات التي يضعها صاحب الامتياز موضع امتياز على أساس التسيير الداخلي للمنشأة. ومقابل قيمة الأصول المالية الموضوعه محل امتياز مجاناً من قبل مانح الامتياز يسجل في الجانب الدائن ضمن حساب فرعي للحساب 229 " حقوق مانح الامتياز " ويظهر في خصوم الميزانية (خصوم غير جارية).
مثال: الأصول الثابتة الملموسة تحت الامتياز لشركة سوناطراك

	xxxxxx	N/12/31 تثبيات في شكل امتياز	22
xxxxxx		حقوق مانح الامتياز إثبات وجود التثبيات الممنوحة في شكل امتياز	229

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

ح/ 229 يظهر مدينا إلى ح/ 282 اهتلاك التثبيات الموضوعه موضع امتياز عند القيام بالإهتلاكات وعند انتهاء فترة الامتياز يكون للحساب ح/ 229 القيمة المحاسبية الصافية للتثبيات الموضوعه موضع امتياز، ويتم ترصيده عند إرجاع الأصل إلى مانح الامتياز في مقابل حسابات التثبيات بالإهتلاكات المعنية.

	xxxxxx	N/12/31 حقوق مانح الامتياز	229
xxxxxx		إهتلاك التثبيات الموضوعه موضع امتياز إثبات وجود التثبيات الممنوحة في شكل امتياز	282

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

- التثبيات الجارية إنجازها: إن التثبيات الجارية إنجازها هي أصول غير متاحة أي ستمتلكها المؤسسة أو الكيان في المستقبل، ويظهر من خلالها عدة حسابات وهي التثبيات غير المكتملة، والحسابات المتعلقة بالتسيقات والمدفوعات التي يقدمها الكيان للغير من أجل اقتناء تثبيات ما، والتثبيات الجارية إنجازها تنقسم إلى قسمين: ¹

¹ نفس المرجع.

التثبيتات الناتجة عن أشغال طويلة أو قصيرة المدى مسندة إلى الغير والتثبيتات التي ينشئها الكيان بوسائله الخاصة.

المعالجة المحاسبية لهذه التثبيتات تقام على حالتين وهما كالتالي :

الحالة الأولى: التثبيتات الناتجة عن أشغال مسندة إلى الغير والتي لم يتم الانتهاء منها عند نهاية السنة المالية، حيث يسجل ح/ 23 في الجانب المدين بقيمة التثبيتات التي سيتم اقتناؤها لدى الغير إلى أحد حسابات الصنف (4) على أساس الفواتير أو كشوف حسابات أشغال تقدمها هذه الأطراف.

مثال: إنشاء الفواتير أو كشوف العمل المقدمة من أطراف ثالثة تقوم بعملية الشلل الحالية في شركة سوناتراك

		N/12/31		
	xxxxxx	الأصول غير الملموسة قيد التنفيذ	404	237
xxxxxx		موردي الأصول الثابتة		
		إثبات وجود التثبيتات الممنوحة في شكل امتياز		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

الحالة الثانية: التثبيتات التي ينشئها الكيان بوسائله الخاصة والتي لم يتم الانتهاء منها عند نهاية السنة المالية تسجل في ح/ 23 مدينا إلى ح/ 73 "الإنتاج المثبت" دائما بقيمة تكلفة إنتاج العناصر الجاري إنتاجها، لكن قبل ذلك يجب على المنشأة أن تسجل تكلفة إنتاج التثبيتات تبعا للحساب المناسب لها، مثل ما شاهدنا سابقا مع التثبيتات المعنوية كحساب 204 برمجيات المعلومات وما شابهها.

- **اهتلاكات التثبيتات:** تقيد اهتلاكات التثبيتات في الجانب الدائن للحسابات 28 "إهلاك التثبيتات" وهذه الحسابات تقسم إلى أقسام فرعية حسب نفس مستوى تفصيل الحسابات الرئيسية (20 و 21) التي تتضمنها. وفي المقابل تسجل مخصصات الإهلاكات كأعباء في الجانب المدين لحسابات المخصصات. وفي حالة التنازل عن عناصر الأصول أو نزع ملكيتها أو زوالها المعوض عنه أو غير المعوض عنه (إسقاطه وإهماله) فإن حسابات الإهلاكات المتعلقة بها تحول إلى الحساب 20 و 21 المعني. وتمتلك التثبيتات المعنوية على أساس مدة نفعيتها. ويفترض في هذه المدة النفعية عدم تجاوز 20 سنة إلا إذا كانت هناك حالة استثنائية ينبغي تبريرها في الملحق¹.

¹ نفس المرجع.

	xxxxxxx	N/12/31 مخصصات الإهلاك والمؤونات والخسائر في القيمة	68
xxxxxxx		اهتلاك الأصول الثابتة العينية	28

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

- خسائر القيمة عن التثبيتات: يتم تسجيل الحساب (29) عند ثبوت خسارة في القيمة بحسم حسابات التخصيص المتعلقة (باستغلال أو الحسابات المالية أو الاستثنائية)، المعنية (الحساب 68) يتم إعادة تسوية حساب خسارة القيمة في نهاية كل سنة مالية يأتي:

الجانب المدين حسابات التخصيص المناسبة عندما يزداد مبلغ خسارة القيمة

الجانب الدائن لحساب 78 (من نفس مستوى الحساب المستعمل للتخصيص (عندما يكون مبلغ خسارة القيمة منقوصا أو ملغيا (خسارة القيمة صارت كلها أو جزء منها غير ذات موضوع).

يظهر في الميزانية المبلغ الصافي للتثبيتات بعد طرح الإهلاكات وخسائر القيمة. وفي تاريخ بيع التثبيت يسجل خسارة القيمة التي إثباتها سابقا في شكل انخفاض لقيمة التثبيت حتى يمكن تحديد فائض أو ناقص القيمة المطلوب إثباته في حساب النتائج¹.

مثال: في حالة زيادة الخسارة في القيمة

	xxxxxxx	N/12/31 مخصصات الإهلاك وخسائر قيمة الأصول المتداولة	68
xxxxxxx		خسائر القيمة من التثبيتات العينية	29
		زيادة الخسارة في القيمة	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

¹ نفس المرجع.

مثال: في حالة استرجاع خسائر القيمة

	xxxxxx	N/12/31 خسائر القيمة من التثبيتات العينية		29
xxxxxx		استرجاع الاستغلال عن خسائر القيمة استرجاع خسائر القيمة	78	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

2- المعالجة المحاسبية للمخزونات حسب النظام المحاسبي المالي

- حسب طريقة الجرد الدوري (الجرد المتناوب):

يتم تسجيل عمليات الشراء والاستهلاك وتحديد لمخزون آخر مدة وفق هذه الطريقة بإتباع الخطوات الآتية:

المرحلة الأولى: أثناء الفترة يجعل حساب مشتريات 38 مدينا بتكلفة الشراء متضمنة كل النفقات الضرورية للشراء يجعل حساب موردو المخزونات والخدمات 401 أو حسابات الخزينة: البنك 512 أو الصندوق 53 دائنا وفق القيد التالي:

		N/12/31		
	xxxxxx	مشتريات بضاعة		380
	xxxxxx	مشتريات مواد أولية ولوازم		381
	xxxxxx	مشتريات تموينات		382
xxxxxx		موردو المخزونات والخدمات	401	
		تسجيل فاتورة الشراء		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

المرحلة الثانية: عند نهاية الفترة أو الدورة المحاسبية من الضروري إجراء عملية إلغاء المخزون الموجود في بداية الفترة يجعل حساب (ح/30) بضاعة أو (ح/31) مواد أولية ولوازم أو (ح/32) تموينات أخرى دائنة وجعل حساب (ح/600) بضاعة مستهلكة أو (ح/601) مواد أولية ولوازم مستهلكة أو (ح/602) تموينات مستهلكة مدينا حسب القيد الآتي:¹

¹ نفس المرجع.

		N/12/31		
	xxxxxxx	بضاعة مستهلكة		600
	xxxxxxx	مواد أولية ولوازم مستهلكة		601
	xxxxxxx	تموينات مستهلكة		602
xxxxxxx		بضاعة	30	
xxxxxxx		مواد أولية ولوازم	31	
xxxxxxx		تموينات أخرى	32	
		إلغاء مخزون أول مدة		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

المرحلة الثالثة: لابد من توضيح المخزون في نهاية الفترة في الجانب المدين لحساب البضاعة أو المواد الأولية واللوازم أو التموينات الأخرى (ح/30 أو ح/31 أو ح/32) وجعل حساب المشتريات (ح/380 أو ح/381 أو ح/382) دائنا حسب القيد التالي:

		N/12/31		
	xxxxxxx	مخزونات بضاعة		30
	xxxxxxx	مواد أولية ولوازم		31
	xxxxxxx	تموينات أخرى		32
xxxxxxx		مشتريات بضاعة	380	
xxxxxxx		مشتريات مواد أولية ولوازم	381	
xxxxxxx		مشتريات تموينات أخرى	382	
		تثبيت مخزون آخر مدة		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

المرحلة الرابعة: يجب ترصيد باقي حسابات وهذا بجعل حساب 38 مشتريات مخزنة دائنا وجعل حساب 60 مشتريات مستهلكة مدينا، وهذا من أجل تحديد استهلاكات الفترة حسب القيد التالي:¹

¹ نفس المرجع.

		N/12/31		
xxxxxx	xxxxxx	مشتريات بضاعة	380	
xxxxxx	xxxxxx	مشتريات مواد أولية ولوازم	381	
xxxxxx	xxxxxx	مشتريات تموينات أخرى	382	
xxxxxx		بضاعة مستهلكة	600	
xxxxxx		مواد أولية ولوازم مستهلكة	601	
xxxxxx		تموينات مستهلكة	602	
		تحديد استهلاكات الفترة		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

- حسب طريقة الجرد المستمر (الجرد الدائم):

يسمح هذه الطريقة بالمتابعة المحاسبية الجيدة التي تسهل معرفة وضعية المخزونات بصفة دورية، فيتم معالجة المخزونات وفق هذه الطريقة كما يلي:

- الخطوة الأولى: تسجيل فواتير الشراء بصفة دورية و هذا بجعل حساب 38 مشتريات مدينا وحساب 401 موردو المخزونات والخدمات دائنا حسب القيد التالي :¹

		N/12/31		
xxxxxx	xxxxxx	مشتريات بضاعة	380	
xxxxxx	xxxxxx	مشتريات مواد أولية ولوازم	381	
xxxxxx	xxxxxx	مشتريات تموينات أخرى	382	
xxxxxx		موردو المخزونات والخدمات	401	
xxxxxx		تسجيل فاتورة الشراء		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

¹ نفس المرجع.

- الخطوة الثانية: يتم إدخال البضاعة أو المواد أو التموينات الأخرى إلى المخازن عن طريق مذكرات إدخال، وهذا يجعل هذه الحسابات (ح 30 أو ح 31 أو ح 32) مدينة وترصيد حسابات المشتريات (ح 380 أو ح 381 أو ح 382) بجعلها دائنة حسب القيد التالي:

		N/12/31		
	xxxxxx	مخزونات بضاعة		30
	xxxxxx	مواد أولية ولوازم		31
	xxxxxx	تموينات أخرى		32
xxxxxx		مشتريات بضاعة	380	
xxxxxx		مشتريات مواد أولية ولوازم	381	
xxxxxx		مشتريات تموينات أخرى	382	
		مذكرة إدخال المخزونات		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

أما بالنسبة للمنتجات المصنعة التامة أو نصف المصنعة أو قيد الإنجاز فتسجل إلزاميا عند إدخال إلى المخازن وإخراجها منها كما يلي: ¹

¹ نفس المرجع.

		N/12/31		
	xxxxxx	ح /المنتجات الجاري إنجازها		331
	xxxxxx	ح /الأشغال الجاري إنجازها		335
	xxxxxx	ح/ا لدراسات الجاري إنجازها		341
	xxxxxx	ح /الخدمات الجاري إنجازها		345
	xxxxxx	ح /المنتجات الوسيطة		351
	xxxxxx	ح /المنتجات المصنعة		355
	xxxxxx	ح /المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة		358
xxxxxx		ح/ تغير المخزونات الجارية		
xxxxxx		ح /تغير المخزونات من المنتجات	723	
			724	
		مذكرة إدخال إلى المخازن		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

- عملية الإخراج من المخازن:

		N/12/31		
	xxxxxx	ح /تغير المخزونات الجارية		723
	xxxxxx	ح /تغير المخزونات من المنتجات		724
xxxxxx		ح /المنتجات الجاري إنجازها		331
xxxxxx		ح /الأشغال الجاري إنجازها		335
xxxxxx		ح/ا لدراسات الجاري إنجازها		341
xxxxxx		ح /الخدمات الجاري إنجازها		345
xxxxxx		ح /المنتجات الوسيطة		351
xxxxxx		ح /المنتجات المصنعة		355
xxxxxx		ح /المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة		358
		مذكرة إخراج من المخازن		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

- المعالجة المحاسبية للبضائع والمواد الأولية:

المعالجة المحاسبية للمشتريات الخاصة بالبضائع والمواد الأولية: تعد عملية الشراء بداية لدوران المخزون في كل من المؤسسة التجارية والصناعية، فإذا كانت المؤسسات التجارية تركز في مشترياتها على البضائع لإعادة بيعها دون تحويل فإن المؤسسات الصناعية تركز في مشترياتها على المواد واللوازم وتكون المعالجة المحاسبية في حالة الشراء كالآتي:

1 - في حالة الشراء والاستلام

- عملية الفوترة: تعتبر الفاتورة عقد نقل ملكية البضائع والمواد الأولية إلى المشتري بغض النظر عن استلامها أو لا:

		N/12/31		
	xxxxxx	مشتريات بضاعة		380
xxxxxx		موردو المخزونات والخدمات	401	
		استلام الفاتورة رقم...		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

عملية الاستلام: وهي الحالة التي تتم بموجب وصل استلام وتعتبر السلع داخل المخازن وعليه وعند وصول المشتريات إلى المخازن يرصد حساب 38 ويجعل دائنًا ويقابله في الجانب المدين حساب 30 بضائع أو حساب 31 مواد ولوازم أو حساب 32 تموينات أخرى، وهذا حسب نوع المشتريات، ويكون القيد كما يلي:¹

		N/12/31		
	xxxxxx	مخزونات بضاعة		30
	xxxxxx	مواد أولية ولوازم		31
	xxxxxx	تموينات أخرى		32
xxxxxx		مشتريات	38..	
		وصل استلام رقم..		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

¹ نفس المرجع.

ويكون التسديد بالقييد الآتي:

	xxxxxx	N/12/31 موردو المخزونات والخدمات	401
xxxxxx		البنك	512
xxxxxx		الصندوق	53
		استلام الفاتورة رقم..	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

2 - في حالة البيع: وفي حالة وجود خروج للمخزونات يجعل إحدى الحسابات، حساب 30 بضائع أو حساب 31 مواد ولوازم أو حساب 32 تموينات أخرى دائنا ويقابله في الجانب المدين إحدى الحسابات، حساب 600 بضائع مستهلكة أو حساب 601 مواد ولوازم مستهلكة أو حساب 602 تموين آخر مستهلك، وفي هذه الحالة يكون القيد كما يلي:

	xxxxxx	N/12/31 بضاعة مستهلكة	600
	xxxxxx	مواد أولية ولوازم مستهلكة	601
	xxxxxx	تموينات أخرى مستهلكة	602
xxxxxx		بضاعة	30
xxxxxx		مواد أولية ولوازم	31
xxxxxx		تموينات أخرى	32

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

3 - في حالة عدم الاستلام: وهذه الحالة تعتبر السلع خارج مخازن المؤسسة وفي حالة عدم دخولها خلال الفترة المحاسبية أي قبل 12/31 من السنة يجعل حساب 37 مخزونات بالخارج مدينا ويرصد حساب 38 ويجعل دائنا ويكون القيد كما يلي في هذه الحالة: ¹

¹ نفس المرجع.

		N/12/31		
	xxxxxxx	مخزونات بالخارج		37
xxxxxxx		مشتريات	38..	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

- المعالجة المحاسبية للمنتجات والأغلفة: المعالجة المحاسبية للمنتجات التامة والمنتجات قيد الصنع: أما المعالجة المحاسبية لحركة المخزونات الخاصة بالمنتجات يتم أثناء الدورة المحاسبية تسجيل حساب المخزون حساب 35 منتجات تامة، حساب 34 خدمات قيد الإنتاج، حساب 33 منتجات قيد الإنتاج بحيث تجعل هذه الحسابات مدينة عند دخول المنتجات إلى المخازن ويجعل حساب 72 دائنًا، ويكون التقييد المحاسبي كما يلي:

		N/12/31		
	xxxxxxx	منتجات قيد الإنتاج		33
	xxxxxxx	خدمات قيد الإنتاج		34
	xxxxxxx	منتجات تامة		35
xxxxxxx		إنتاج مخزن	72 ..	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

وفي حالة خروج المنتجات تجعل هذه الحسابات دائنة وحساب × 72 مدينا، وذلك كما يلي:¹

		N/12/31		
	xxxxxxx	إنتاج مخزن		72 ..
xxxxxxx		منتجات قيد الإنتاج	33	
xxxxxxx		خدمات قيد الإنتاج	34	
xxxxxxx		منتجات تامة	35	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 3

¹ نفس المرجع.

3- المعالجة المحاسبية للتقديرات حسب النظام المحاسبي المالي

- البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها: لدى كل منشأة حساب مالي تمتلكه ويأخذ تقسيما فرعيا منفصلا عن الحساب 51 "البنوك - المؤسسات المالية وما يماثلها". وتسجل في القيد من الجانب المدين المبالغ المالية المستلمة ويقابله في الجانب الدائن المبالغ المصروفة من الصندوق.

مثال: عند جمع الأموال في شركة سوناتراك

	xxxxxx	N/12/31 البنوك والمؤسسات المالية	512
xxxxxx		من حسابات 1 إلى حسابات 7	/1xx 7xx

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

وتسجل الفوائد السارية التي لم يصل تاريخ استحقاقها عند إقفال السنة المالية في الحساب 518 "الفوائد المنتظرة".¹

مثال: تعديل الفائدة (الدخل المالي) المتعلقة بالسنة ولكن لم تحسب بعد لشركة سوناتراك

	xxxxxx	N/12/31 الفوائد المستحقة الدفع	5186
xxxxxx		الحسابات النقدية	5xx

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

¹ نفس المرجع.

ويرصد هذا الحساب عند تاريخ استحقاق الفوائد السارية.

مثال: ترصيد الفوائد البنكية لشركة سوناطراك

	xxxxxx	N/12/31 الحسابات النقدية		5xx
xxxxxx		الفوائد المستحقة القبض	5187	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

إن المساهمات المالية الجارية مثل القروض على الحسم تسجل في الجانب المدين لحساب البنك المعني بقرض الحساب 519 "المساهمات البنكية الجارية".

مثال: سداد الائتمان المصرفي لشركة سوناطراك

	xxxxxx	N/12/31 السحب على المكشوف		519
xxxxxx		حسابات بنكية	512	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

- الصندوق: عند قبض مبلغ نقدي تسجل المنشأة في الجانب المدين لحساب الصندوق ح/53. ويقابله في الجانب الدائن مبلغ النقود المصروفة لهذا الحساب ويكون رصيده دائما مدينا أو سلبيا¹.

¹ نفس المرجع.

مثال: عند تحصيل النقود في شركة سوناتراك

xxxxxx	xxxxxx	N/12/31 سجلات النقد في الجزائر		530
xxxxxx		من حسابات 1 إلى حسابات 7	/1xx 7xx	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

4- المعالجة المحاسبية للمبيعات حسب النظام المحاسبي المالي

- المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة:

تسجل المبيعات ح/70 في الجانب الدائن للحسابات حسب الطبيعة والرسم المحصل على القيمة المضافة مع تنزيلات وتخفيضات الأسعار الممنوحة من طرف المنشأة للعملاء الذي يقابله في الجانب المدين تحت حساب ح/41.

تقسم الحسابات وفقا لاحتياجات الكيان كي يتسنى تمييزها مثلا:

* مجموعات المنتجات (حسب طبيعتها، حسب النظام الضريبي، حسب نظام الإنتاج ...)

* المبيعات المحلية والمبيعات المخصصة للخارج.

* التنازلات بأسعار مكلفة.

* المبيعات داخل المجمع والمبيعات خارج المجمع.

* المبيعات المرتبطة بالنشاط الرئيسي والمنتجات المرتبطة بالنشاطات الفرعية.

* تتضمن منتجات النشاطات الملحقة، منتجات المصالح المستغلة لصالح المستخدمين (المطعم، النقل، السكن...) والإيجار المختلف وانتفاعات المستخدمين ومصاريف المرفأ أو تكاليف ملحقة أعيد احتسابها، عائدات استرجاعات التغليف المودع، التنازل عن التمولينات.¹

مثال: بيع البضائع

محاسبة البيع في السنة المالية N لشركة سوناطراك

	xxxxxx	N/12/31	الزبائن	411
xxxxxx			مبيعات البضائع	700
xxxxxx			تحصيل ضريبة القيمة المضافة	44571

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 7

¹ نفس المرجع.

مثال: تسجيل مبلغ التسبيقات من بيع البضائع شركة سوناتراك في السنة N

	xxxxxxx	N/12/31 مبيعات البضائع تحصيل ضريبة القيمة المضافة		700 44587
xxxxxxx		عملاء - تسبيقات مستلمة	419	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 7

مثال: ترصيد مبلغ التسبيقات من بيع البضائع شركة سوناتراك في السنة N+1

	xxxxxxx	N/12/31 عملاء - تسبيقات مستلمة		419
xxxxxxx		الزبائن	411	
xxxxxxx	xxxxxxx		44587	44571

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 7

5- المعالجة المحاسبية لمؤونات المخاطر والأعباء حسب النظام المحاسبي المالي

- بالنسبة مؤونة الأخطار: هي المبالغ التي من المحتمل دفعها من قبل المؤسسة للغير كتعويضات ناتجة عن نزاعات قضائية معهم، مثل النزاع مع الزبائن أو الموردين حول جودة السلع، نزاع مع عامل بسبب تسريحه عن العمل.

مثال: قامت شركة سوناتراك بطرد أحد عمالها وهذا الأخير رفع دعوة على الشركة يطالها بتعويض مبلغ معين حيث أكد محامي الشركة بأن القضية تميل بنسبة كبيرة لصالح العامل يسجل القيد التالي:

		N/12/31		
	xxxxxx	المخصصات للمؤونات - الخصوم غير الجارية		683
xxxxxx		مؤونة الاخطار	151	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 1

في نهاية السنة المالية إذا تبين أن مبلغ المؤونة لا بد من إنقاصه أو إلغائه يسجل القيد التالي

		N/12/31		
	xxxxxx	مؤونة الاخطار		151
xxxxxx		استرجاعات الاستغلال عن للمؤونات - الخصوم غير	783	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 1

- بالنسبة للمؤونات الأخرى للأعباء - الخصوم غير الجارية:

عند تكوين مؤونة للأعباء يعتمد الجانب الدائن لحساب المؤونات بإجراء حسم إما من حساب مخصصات استغلال أو مخصصات مالية ويسجل القيد التالي:

		N/12/31		
	xxxxxx	المخصصات للمؤونات - الخصوم غير الجارية		683
xxxxxx		مؤونة الأعباء	151	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 1

وعند حصول العيب يعتمد إلى تصفية المؤونة المكون سلفا عن طريق حسم مباشر للتكاليف المناسبة للعبء ويكون الفائض المحتمل من مبلغ المؤونة موضوع إلغاء باعتماد حساب الاسترجاع (78) ويأتي القيد على الشكل التالي:¹

		N/12/31		
	xxxxxx	مؤونة الأعباء		158
xxxxxx		استرجاعات الاستغلال عن للمؤونات - الخصوم غير	783	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 1

¹ نفس المرجع.

الفرع السادس: المعالجة المحاسبية فارق التقييم حسب النظام المحاسبي المالي

يسجل الحساب 104 " فارق التقييم" رصيد الأرباح والخسائر غير المقيدة في النتيجة والنتيجة عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية وفقا للتنظيم.¹

مثال: في حالة ما إذا كانت القيمة العادلة أكبر من القيمة المحاسبية

xxxxxx	xxxxxx	N/12/31 مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات	26x
	xxxxxx	الأصول المالية الأخرى	27x
		فارق التقييم	104

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 1

مثال: في حالة ما إذا كانت القيمة العادلة أقل من القيمة المحاسبية

xxxxxx	xxxxxx	N/12/31 فارق التقييم	104
	xxxxxx	مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات	26x
	xxxxxx	الأصول المالية الأخرى	27x

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 1

¹ نفس المرجع.

مثال: في حالة زيادة القيمة المحاسبية للأصول المالية الثابتة

	xxxxxx	N/12/31	فارق التقييم	104
xxxxxx		الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	767	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 1

مثال: في حالة انخفاض القيمة المحاسبية للأصول المالية الثابتة

	xxxxxx	N/12/31	الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	667
xxxxxx		فارق التقييم	104	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 1

7- المعالجة المحاسبية للأصول المالية حسب النظام المحاسبي المالي

- أسهم وسندات طويلة الأجل:

- مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات:

عند الاقتناء: يسجل الحساب 26 في جانب المدين بكلفة الاقتناء أو قيمة الإسهام (سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة بالمساهمات)

في حالة سندات قيمتها الإسمية مسددة جزئياً تقيدها الكلية في جانب المدين للحساب 26 ويقابلها في الجانب الدائن حساب الغير أو الحساب المالي والحساب الفرعي 269 (عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات المساهمة غير مسددة) بقيمة جزء المستدعي¹.

مثال: في حالة اقتناء شركة سوناتراك سندات مساهمة

	xxxxxx	N/1/1 سندات المساهمة		261
xxxxxx		البنك	512	
		إثبات حيازة السندات المساهمة		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

مثال: في حالة إنخفاض في قيمة سندات المساهمة

	xxxxxx	N/**/** مخصصات المؤونات وخسائر القيمة للأصول المالية		686
xxxxxx		خسارة القيمة سندات المساهمة	2961	
		إثبات إنخفاض في قيمة سندات المساهمة		

¹ نفس المرجع.

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

مثال: في حالة ارتفاع في قيمة سندات المساهمة

		N/**/**		
	xxxxxx	مخصصات المؤونات وخسائر القيمة للأصول المالية		686
xxxxxx		الاسترجاعات المالية عن خسائر القيم والتموينات	786	
		إثبات ارتفاع في قيمة سندات المساهمة		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

- في حالة التنازل: في حالة بيع سندات المساهمة فإن فوائض او نواقص القيمة تسجل كمنتوجات أو كأعباء حسابين فرعيين (65-75).¹

مثال: في حالة ربح يسجل القيد التالي

		N/**/**		
	xxxxxx	البنك		512
	xxxxxx	خسارة القيمة سندات المساهمة		2961
xxxxxx		سندات المساهمة	261	
xxxxxx		أرباح صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	767	
		إثبات ربح في قيمة سندات المساهمة		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

¹ نفس المرجع.

مثال: في حالة الخسارة يسجل القيد التالي:

		N/**/**		
	xxxxxx	البنك	512	
	xxxxxx	خسارة القيمة سندات المساهمة	2961	
	xxxxxx	الخسائر صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	667	
xxxxxx		سندات المساهمة	261	
		إثبات خسارة في قيمة سندات المساهمة		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 2

- التثبيتات المالية الأخرى:

وتشمل الأصول المالية الأخرى حساب (27) وجميع فروعها

إن هذه الأصول المالية تقوم في الأصل بتكلفة القيمة العادلة للمقابل المقدم للاقتناء هذا الأصل

يعاد تقييم جميع الأصول المالية بقيمتها الحقيقية بعد ادراجها الأصلي في الحسابات باستثناء بعض الفئات الأصول الثلاث التي يجب ادراجها في الحسابات بتكلفة المهلكة، الأصول التالية:

_ القروض والحسابات الدائنة التي تصدرها المنشأة لا بغرض المعاملات

_ التوظيفات المالية الأخرى

_ كل أصل مالي ليس به سعر مسعر في سوق للأصول التي لا يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة

عند اقفال السنة المالية تسجل الفوائد المترتبة التي لم يحن تاريخ استحقاقها في فروع الحسابات حسب طبيعتها¹.

¹ نفس المرجع.

تسجل تسديدات أصول هذه الحسابات الدائنة أو الديون في الجانب الدائن لكل الحسابات المذكورة وتقابلها الحسابات المالية

الأمثلة: تكون التسجيلات في القيود بنفس التسجيل المحاسبي للحساب 26

- أسهم وسندات قصيرة الأجل:

- في حالة الاقتناء:

قيم منقولة للتوظيف الحسابات (50) هي أصول مالية التي يكتسبها الكيان قصد تحقيق في رأس المال في اجل قصير.

تسجل في الجانب المدين لحسابات 50 بتكلفة اقتناء السندات ويقابلها في جانب الدائن حسابات الغير أو الحسابات المالية، عندما تسدد السندات التوظيف جزئيا بقيمتها الاسمية فإن القيمة الكلية لها تقييد في الجانب المدين أما الجزء غير المسدد فيقيد في جانب الدائن للحساب 509 (التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة).¹

مثال: في حالة اقتناء يتم الاعتراف بها بتكلفة الاقتناء ويسجل القيد على الشكل التالي:

		N/1/1		
	xxxxxx	أسهم أخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية	503	
xxxxxx		الديون عن عمليات اقتناء قيم منقولة توظيفية، أدوات مالية مشتقة	464 أو	
xxxxxx		حسابات المالية	5XX	
		إثبات حيازة السندات المساهمة		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

- في حالة نقص القيمة: يسجل في الجانب الدائن حسابات 50 ويقابلها في الجانب المدين الحساب 665 (فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة).

مثال: في حالة نواقص القيمة يسجل القيد التالي:

		N/12/31		
xxxxxxx	xxxxxxx	فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة	665	
xxxxxxx		أسهم أخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية	503	
		إثبات نواقص القيمة		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

- في حالة فوائض القيمة: يسجل في الجانب المدين حسابات 50 ويقابلها في الجانب الدائن الحساب 765 (فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة).¹

مثال: في حالة نواقص القيمة يسجل القيد التالي:

		N/12/31		
xxxxxxx	xxxxxxx	أسهم أخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية	503	
xxxxxxx		فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة	765	
		إثبات فوائض القيمة		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

¹ نفس المرجع.

- في حالة التنازل:

وفي حالة التنازل عن سندات التوظيف فإن رصيد الحساب 50 القيمة الخام المصححة لدخول زيادة القيمة أو نقص القيمة الخفيتين في الجانب المدين وثمان التنازل في الجانب الدائن وفي حالة ما إذا كان هناك نقص في قيمة التنازل يسجل في جانب المدين لحساب التكاليف المالية 667 وفي حالة الأرباح الصافية نسجل في الجانب الدائن الحساب 1.767¹.

مثال: حالة الخسائر الصافية يسجل القيد كالتالي:

		N/12/31		
	xxxxxx	حسابات المالية	5XX	
			أو	
	xxxxxx	الديون عن عمليات اقتناء قيم منقولة	464	
		توظيفية، أدوات مالية مشتقة		
	xxxxxx	الخسائر صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	667	
xxxxxx		أسهم أخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية	503	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

¹ نفس المرجع.

مثال: حالة الأرباح الصافية يسجل القيد كالتالي:

		N/12/31	
xxxxxxx		حسابات المالية	5XX
	xxxxxxx	الديون عن عمليات اقتناء قيم منقولة توظيفية، أدوات مالية مشتقة	أو 464
xxxxxxx		أسهم أخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية	503
xxxxxxx		أرباح صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

الأدوات المالية المشتقة (المشتقات):

تتنوع الأدوات المالية المشتقة من عقود الخيارات وعقود الآجلة (بالتراضي أو الموحدة) والاعتمادات المبادلات بأسعار الفائدة والعمللة الصعبة التي تولد حقوق والتزامات مما تنتج عن تحويل الأداة بين الأطراف خطر أو عدة مخاطر مرتبطة بأداة مالية تجارية خفية.

ليس بالضرورة أن تؤدي المشتقات المالية إلى تحويل الأداة المالية الابتدائية عند سريان العقد أو نهاية أجله.

تسجل عند اقتناء الأدوات المالية المشتقة الحساب 52 في الجانب المدين بتكلفة اقتنائها حسب طبيعة هذه المشتقات ويقابلها في الجانب الدائن الحسابات المالية المعنية.¹

¹ نفس المرجع.

مثال: اقتناء أداة مالية مشتقة

	xxxxxx	N/12/31 أداة مالية مشتقة		52
xxxxxx		الديون المدينة عن عمليات شراء قيم	464	
xxxxxx		منقولة توظيفية و صكوك مالية مشتقة	أو	
		الحسابات المالية	5xx	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

التغيرات التي تحدث في قيمة العقود المحررة في الأسواق المنظمة والمثبتة في التصفية اليومية للهوامش المدينة والدائنة يتم إدراجها في حساب النتائج الخاص بالأعباء والمنتجات المالية.¹

مثال: تسجيل أعباء مالية

	xxxxxx	N/12/31 الأعباء المالية الأخرى		668
xxxxxx		البنك	512	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

¹ نفس المرجع.

مثال: تسجيل منتوجات مالية

	xxxxxx	N/12/31 البنك	512
xxxxxx		عائدات الأصول المالية	762

وغير ذلك تسجل التغيرات في قيمة العقود أو الخيارات المثبتة في الأسواق ومدرجة في التحوط في الحساب 52 وتسجل في حساب النتائج خلال تفعيل العنصر المحوط بنفس إدراج الأعباء والمنتوجات في الحسابات الخاصة بهذا العنصر.¹

مثال: تحقيق خسارة

	xxxxxx	N/12/31 الحسابات المالية	5xx
	xxxxxx	الخسائر الصافية عن عمليات بيع أصول	667
xxxxxx		الأداة المالية المشتقة	52

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

¹ نفس المرجع.

مثال: تحقيق ربح

	xxxxxx	N/12/31 الأداة المالية المشتقة الحسابات المالية		5xx
xxxxxx		الأرباح الصافية عن عمليات بيع أصول	767	
xxxxxx		مالية	52	
		الأداة المالية المشتقة		

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

المشتقات المالية القابلة للتداول فوراً والمقيمة بقيمة الحقيقية عند تاريخ إقفال الحسابات يسجل الفرق بين قيمة الحقيقية وقيمة السندات المحوطة الواردة في المحاسبة كالتالي:

عند تحقيق انخفاض في القيمة:

يسجل الحساب 52 في الجانب الدائن ويقابله في الجانب المدين حساب الفرعي للأعباء المالية ح/665 (فارق التقييم عن الأصول المالية – نواقص القيمة)¹.

مثال: حققت شركة سوناتراك انخفاض في قيمة الأداة المالية المشتقة

	xxxxxx	N/12/31 فارق التقييم عن الأصول المالية – فوائض القيمة		665
xxxxxx		الأداة المالية المشتقة	52	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

¹ نفس المرجع.

عند تحقيق ارتفاع في القيمة:

يسجل الحساب 52 في الجانب المدين ويقابله في الجانب الدائن حساب الفرعي للمنتوجات المالية ح/765 (فارق التقييم عن الأصول المالية – فوائض القيمة).¹

مثال: حققت شركة سوناتراك ارتفاع في قيمة الأداة المالية المشتقة

	xxxxxx	N/12/31 الأداة المالية المشتقة		52
xxxxxx		فارق التقييم عن الأصول المالية – فوائض القيمة	765	

المصدر: Manuel de comptabilité générale de la classe 5

¹ نفس المرجع.

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية للعناصر وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

1- المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية والعينية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

أولاً: المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية معيار المحاسبة الدولي 38 (الأصول غير الملموسة).

IAS 38 (الأصول غير الملموسة) جاء هذا المعيار بالطريقة المحاسبية للأصول غير الملموسة و الاعتراف بها و قياسها و الإفصاح عنها حيث كان :

- الاعتراف: يتم الاعتراف بالأصول الملموسة إذا توفرت الشروط الآتية:

- أن يكون الأصل غير الملموس قابلاً للتحديد والتمييز.
- السيطرة على الأصل غير الملموس من حيث منافع المتدفقة منه.
- أن يكون للأصل غير الملموس منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

- الإثبات:

يثبت الأصل غير الملموس عندما:

- تتوقع المنشأة التدفقات من المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل.
- إمكانية قياس تكلفة الأصل بموثوقية.
- يكون القياس الأولي للأصل غير الملموس بتكلفة.

- القياس بعد الإثبات:

بعد إثبات قيمة الأصول غير الملموسة تتبنى المنشأة سياسة محاسبية من خلال إتباعها لأحد النموذجين إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقويم لمعالجة التغيرات في الأصول الملموسة المملوكة.

- نموذج التكلفة: يجب أن يسجل الأصل غير الملموس بتكلفته مطروحاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الانخفاض

- نموذج إعادة التقويم: يجب أن يسجل الأصل غير الملموس بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التقويم مطروحاً منها مجمع الإهلاك ومجمع الخسائر وذلك بعد أن تقاس القيمة العادلة له بالرجوع للسوق النشطة بشكل منتظم مع عدم تسجيل تفاوت في قيمة الدفترية للأصل بقيمته العادلة في نهاية فترة التقرير.¹

¹ معيار المحاسبة الدولي 38 (الأصول غير الملموسة).

- الإفصاح:

يجب على المنشأة أن تفصح عن فئات الأصول غير الملموسة مع تمييز بين الأصول غير الملموسة المولدة داخليا والأصول غير الملموسة الأخرى:

- إذا كانت الأعمار الإنتاجية المحدودة وغير المحدودة وطريقة الإطفاء للأصول الإنتاجية المحدودة.
- إجمالي المبلغ الدفترى ومجمع الإطفاء مضاف إليه مجمع خسائر الهبوط أول وآخر الفترة.
- بند فائض إعادة التقويم في الدخل الشامل الآخر.

مطابقة المبلغ الدفترى في بداية ونهاية الفترة حيث تظهر كما يلي:

- الإضافات من الأصول غير الملموسة المولدة داخليا والمقتناة.
- الزيادات أو النقصان الناتجة عن إعادة التقويمات خلال فترة.
- خسائر الهبوط المثبتة ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة والخسائر المعكوسة
- أي إطفاء مثبت خلال الفترة
- صافي فروق صرف العملة الأجنبية في ترجمة عرض القوائم المالية للمنشأة
- التغييرات الأخرى ضمن المبلغ الدفترى خلال الفترة.¹

ثانيا: المعالجة المحاسبية للأصول العينية معيار المحاسبة الدولي 16 (العقارات، والآلات والمعدات).

يطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن العقارات والآلات والمعدات باستثناء الأصول التي يتطلبها معيار آخر بمعالجة محاسبية مختلفة

- الإثبات: تثبت تكلفة بند من بنود العقارات والآلات والمعدات على أنها أصل بشروط التالية:

- أن تكون توقعات من منافع اقتصادية مستقبلية للأصل الملموس ستندفق إلى المنشأة.
- قياس تكلفة الأصل الملموس بموثوقية.

- القياس عند الإثبات: يجب أن يقاس الأصل الملموس المثبت بتكلفته

- القياس بعد الإثبات: يجب على المنشأة أن تختار سياستها المحاسبية من خلال أحد النموذجين إما بنموذج التكلفة أو بنموذج إعادة التقويم ويتم تطبيق هذه السياسة على فئة كاملة من الأصول الملموسة المثبتة.

- نموذج التكلفة: بعد إثبات الأصول الملموسة يسجل الأصل الملموس بتكلفته مطروحا منها مجمع استهلاك ومجمع خسائر هبوط.²

¹ نفس المرجع.

² معيار المحاسبة الدولي 16 (العقارات، والآلات والمعدات).

- نموذج إعادة التقويم: بعد إثبات الأصول الملموسة يسجل الأصل الملموس الذي يمكن قياس قيمته العادلة بموثوقية بمبلغ إعادة التقويم وهو قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقويم مطروحا منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر هبوط لاحقة ويجب أن تجري إعادة التقويم بانتظام مع عدم تفاوت بين المبلغ الدفترى ومبلغ القيمة العادلة في نهاية الفترة.

- الإهلاك:

- يجب أن يُستهلك الأصل الملموس بشكل منفصل تكون تكلفته كبيرة فيما يتعلق بإجمالي تكلفة الأصل.
 - يجب أن يُثبت عبء الاستهلاك لكل فترة في الربح أو الخسارة ما لم يُضمن في المبلغ الدفترى لأصل آخر.
- المبلغ القابل للاستهلاك وفترة الاستهلاك
- يجب أن يُخصص المبلغ القابل للاستهلاك للأصل على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي.
 - يجب أن تُراجع القيمة المتبقية للأصل وعمره الإنتاجي - على الأقل - في نهاية كل سنة مالية، وعندما تختلف التوقعات عن التقديرات السابقة،

- طريقة الاستهلاك: يجب أن تعكس طريقة الاستهلاك المستخدمة نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل من قبل المنشأة.

يجب أن تُراجع طريقة الاستهلاك المطبقة على الأصل في نهاية كل سنة مالية، وإذا وُجد تغير مهم في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة في الأصل، فإنه يجب أن تغير الطريقة لتعكس النمط المتغير.

- إلغاء الإثبات: يجب أن يُلغى إثبات المبلغ الدفترى للأصول الملموسة:

- عندما لا يُتوقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده.
- عندما يُلغى إثبات أصل من الأصول الملموسة، يجب أن يدرج المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات الأصل ضمن الربح أو الخسارة.
- يجب أن يُحدد المكسب أو الخسارة الناشئة عن إلغاء إثبات أصل من الأصول الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد، إن وجد، والمبلغ الدفترى للأصل¹.

¹ نفس المرجع.

- الإفصاح:

- يجب أن تفصح القوائم المالية، لكل فئة من فئات العقارات والآلات والمعدات، عن:
 - أسس القياس المستخدمة في تحديد إجمالي المبلغ الدفترى.
 - طرق الاستهلاك المستخدمة.
 - الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاستهلاك المستخدمة.
 - إجمالي المبلغ الدفترى ومجمع الاستهلاك (مجمعا مع خسائر الهبوط المتراكمة) في بداية ونهاية الفترة.
 - مطابقة للمبلغ الدفترى في بداية ونهاية الفترة، تُظهر:
 - الإضافات.
 - الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع أو المدرجة في مجموعة استبعاد مصنفة على أنها محتفظ بها للبيع والاستبعادات الأخرى.
 - المقتنيات من خلال عمليات تجميع أعمال.
 - الزيادات أو التخفيضات الناتجة عن إعادة التقويمات وعن خسائر الهبوط المثبتة أو المعكوسة ضمن الدخل الشامل الآخر.
 - خسائر الهبوط المثبتة ضمن الربح أو الخسارة.
 - خسائر الهبوط المعكوسة ضمن الربح أو الخسارة الاستهلاك.
 - صافي فروق صرف العملة المترجمة في القوائم المالية من العملة الوظيفية إلى عملة عرض مختلفة، بما في ذلك ترجمة عملية أجنبية إلى عملة عرض المنشأة المعدة للتقرير.
 - التغييرات الأخرى.
- يجب أن تفصح القوائم المالية أيضا عن:
- وجود قيود على الملكية ومبالغ تلك القيود، والعقارات والآلات والمعدات المرهونة على أنها ضمان للالتزامات
 - مبلغ النفقات المثبتة ضمن المبلغ الدفترى لأصل من الأصول الملموسة أثناء تشييده
 - مبلغ التعهدات التعاقدية مقابل اقتناء العقارات والآلات والمعدات
 - إذا لم يُفصح عن الأصل الملموس في قائمة الدخل الشامل، مبلغ التعويض من أطراف ثالثة عن بنود العقارات والآلات والمعدات التي هبطت قيمتها أو فقدت، أو تم التخلي عنها، والذي أُدرج ضمن الربح أو الخسارة.¹

¹ نفس المرجع.

2- المعالجة المحاسبية للمخزونات حسب المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 (المخزون):

- القياس الأولي:

- بالنسبة للمخزون الذي تم اقتنائه: تشمل تكاليف شراء المخزون ثمن الشراء ورسوم الاستيراد والضرائب الأخرى وتكاليف النقل وكل المصاريف المباشرة ويطرح أي خصم فوري من البائع.

- بالنسبة للمخزون التي تنتجه المنشأة: تشمل ثمن الشراء زيادة عليه تكاليف التحويل والتشكيل المباشرة وغير المباشرة المدفوعة لإيصال المنتج لحالته ومكانه الذي هو فيه ولكن بشرط أن توزع التكاليف الإضافية الثابتة والمتغيرة على أسس منتظمة.

- القياس اللاحق: يتم قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

- صيغ احتساب التكلفة:

- التمييز المحدد للتكلفة يعني أن تنسب تكاليف محددة لبنود محددة من المخزون) يستخدم إذا كان بنود المخزون قابل للفصل والتمييز).
- تفترض صيغة الوارد أولاً صادر أولاً أن بنود المخزون المشتراة أو المنتجة أو تدفق التكلفة مثل متوسط أولاً تباع أولاً (يستخدم إذا كان بنود المخزون غير قابلة للفصل والتمييز).
- الإفصاح: يجب الإفصاح عن:

- السياسات المحاسبية المستخدمة لقياس المخزون، بما في ذلك الصيغة المستخدمة لحساب التكلفة.
- إجمالي المبلغ الدفترى للمخزون والمبلغ الدفترى في التصنيفات المناسبة للمنشأة.
- المبلغ الدفترى للمخزون المسجل بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع.
- مبلغ المخزون المثبت على أنه مصروف خلال الفترة.
- مبلغ أي تخفيض لقيمة المخزون مثبت على أنه مصروف في الفترة وفقا للفقرة.
- مبلغ أي عكس ألي تخفيض تم إثباته على أنه تخفيض في مبلغ المخزون المثبت على أنه مصروف في الفترة.
- المبلغ الدفترى للمخزون المرهون على أنه ضمان للالتزامات.¹

¹ معيار المحاسبة الدولي 02 (المخزون).

3- المعالجة المحاسبية للمبيعات حسب المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

يتعلق المعيار (IAS18) بالإيراد تطرق المعيار إلى كيفية الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع السلع وتقديم الخدمات وكيفية قياسه.

- الاعتراف بالإيراد وطرق تحققه :

ويتضمن الاعتراف شرطين هما:

- احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة
- إمكانية قياس المنافع بموثوقية.

أما طرق تحققه فهي:

البيع، وفق نسبة الانجاز بتقديم الخدمات، على أساس زمني، قبل الإنتاج، بعد الإنتاج، خلال الإنتاج.

- القياس: يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة.

- الإفصاح:

- تتضمن السياسات المحاسبية التي تم استخدامها للاعتراف بالإيرادات.
- مقدار كل نوع من أنواع الإيرادات التي تم الاعتراف بها بما في ذلك الإيرادات الناتجة عن عمليات تبادل السلع والخدمات¹.

4- المعالجة المحاسبية للمؤونات حسب المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 (المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة):

- القياس الأولي:

يجب التقرير عن أثر تطبيق هذا المعيار في تاريخ سريانة على انه تعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقة للفترة التي تم تطبيق المعيار لأول مرة.

- لإثبات المخصصات يجب ان تتوافر الشروط التالية:

- يكون على المنشأة التزام قائم نتيجة حدث سابق.
- كون من المحتمل أن يتطلب تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية لتسوية الالتزام.
- يمكن إجراء تقدير بطريقة يمكن الاعتماد عليها لمبلغ الالتزام².

¹ معيار المحاسبة الدولي 18 (الإيراد).

² معيار المحاسبة الدولي 37 (المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة).

-يتم الاعتراف بقيمة المخصص من خلال أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في نهاية فترة اعداد التقارير.

-عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية، يجبان يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للنفقات المتوقع ان تكون مطلوبة لتسوية الالتزام.

- القياس اللاحق:

- يجب اعاده النظر في المخصصات في نهاية كل فترة تقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير.
 - يتم التقويم بشكل مستمر للأصول المحتملة، وفي حال أصبح أحد هذه الأصول في حكم (مؤكد) أنه سوف يحدث تدفق داخل منافع اقتصادية يتم الاعتراف به.
- الإفصاح: يجب على المنشأة الإفصاح عن:

- يتم الافصاح عن الالتزامات المحتملة ضمن الإيضاحات والملاحظات المرفقة ما لم يكن احتمالية تدفق خارج موارد ينطوي على منافع اقتصادية بعيدة.
- يكون الافصاح عن الأصول المحتملة في حال كان من -المحتمل- حدوث تدفق داخل لمنافع اقتصادية ويكون الافصاح عن وصف موجز لطبيعة الأصول المحتملة وتقدير لأثرها المبي عندما يكون ذلك عمليا¹.
- يجب الافصاح عن المبلغ الذي يمثل زيادة في قيمة المخصص الناتجة عن مرور الوقت ضمن تكاليف التمويل في الربح أو الخسارة.
- يجب الافصاح عن طبيعة أعمال الطرف الثالث الملتزم بدفع كل أول بعض النفقات اللازمة لتسوية مخصص معين.

¹ نفس المرجع.

5- المعالجة المحاسبية لفاوق التقييم حسب المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 (الهبوط في قيمة الأصول):

- كيفية الاعتراف بخسائر الانخفاض وقياسها: يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد اقل من القيمة المرحلة، وتمثل خسائر الانخفاض مصاريف يجب تحميلها لقائمة الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت تتعلق بإعادة تقييم للأصل حيث يتم الاعتراف بتغيرات القيمة مباشرة في حقوق الملكية، يتطلب الاعتراف بخسائر الانخفاض تعديل قسط الاهتلاك للفترات المستقبلية.¹

- التعريف بوحدات توليد النقد: وهي أصغر مجموعة من الأصول تولد تدفقات نقدية واردة من الاستخدام المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الواردة من أصول أو وحدات توليد نقد أخرى، ويجب فحصها من أجل الانخفاض عند عدم إمكانية فحص الأصل على حدا وذلك بناء على التدفقات الواردة من النقدية والنقدية المعادلة.

- كيفية قياس الانخفاض في قيمة الشهرة: يمكن قياس الشهرة باستخدام أسلوبين :

الشهرة الإجمالية الخاصة بالشركة ككل بما في ذلك العائدة للحقوق غير المسيطر عليها، والشهرة الجزئية الخاصة فقط بحقوق الشركة الأم، ويجب فحصها سنويا، ولا يوجد إطفاء منتظم للشهرة، بل يتم تخفيضها عند تحقق خسائر الانخفاض فيها، ولا يتم عكس الانخفاض في الشهرة.

- كيفية عكس خسائر الانخفاض: يتم عكس خسائر الانخفاض عندما تزيد القيمة القابلة للاسترداد عن القيمة المرحلة، ويعترف بالخسائر المعكوسة ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كانت تتعلق بإعادة تقييم أصول معينة حيث يتم زيادة الفائض بها، ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في الشهرة.

- العرض والإفصاح: يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي لكل فئة من فئات الأصول والإفصاح القطاعي لخسائر الانخفاض وخسائر الانخفاض المعكوسة المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر، والإفصاح عن جميع الافتراضات والتقديرات المستخدمة في تحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل ووحدة توليد النقد والإفصاح عن مبلغ الشهرة من جميع الأعمال الذي لم يتم تخصيصه على وحدات توليد النقد مع ذكر أسباب عدم التخصيص.

¹ معيار المحاسبة الدولي 37 (الهبوط في قيمة الأصول).

6- المعالجة المحاسبية للأصول المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

أولاً: معيار المحاسبي الدولي رقم 32: العرض

- مثال: لنفترض أن شركة سوناطراك أصدرت 2000 سند قابل للتحويل (قيمة اسمية 1000 يورو للسند الواحد) في بداية عام 2016 لمدة ثلاث سنوات بمعدل 6 % سنوياً، ويمكن تحويل كل سند حسب رغبة حامله في أي وقت خلال ثلاث سنوات حتى تاريخ الاستحقاق بمعدل 250 سهم عادي من أسهم الشركة.

في هذه الحالة تقوم الشركة بقياس عناصر الدين وحقوق الملكية بالسندات باستخدام طريقة التقييم "مع وبدون" "without-and-With" فالقيمة الحالية للدفعات في السنوات الثلاثة المستحقة سنوياً والمبلغ الأساسي للسند المستحق بنهاية السنوات الثلاثة، والمخصومة بمعدل فائدة السوق للأدوات المالية المشابهة بدون خيار التحويل لأسهم (يبلغ مثلاً 1848122 يورو) يمثل عنصر التزامات، أما الفرق بين عوائد الإصدار (تبلغ 2000000 يورو) والقيمة العادلة لعنصر الالتزام فيحمل لعنصر حقوق الملكية (أي 151878 يورو)، أي تكون المعادلة كالتالي:

1848122 القيمة الحالية للدين القابل للتحويل وفوائده

2000000 إجمالي العوائد

151878 الفرق بين العائدات والقيمة العادلة (قيمة مكون حقوق الملكية

- مثال: المقاصة بين الأصول والخصوم المالية مثلاً يوجد لشركة سوناطراك حق قانوني في إجراء مقاصة للتدفقات النقدية لشركة (أ) (أي ذمم الدائنة لشركة سوناطراك مع المبالغ المستحقة من الشركة (أ))

وفيما يلي المبالغ المستحقة الدفع على سوناطراك للشركة (أ)

1 مارس: 1000000 دولار (-)

31 أكتوبر: 2500000 دولار (-)

31 نوفمبر: 3000000 دولار (-)

وفيما يلي المبالغ التي تستحق سوناطراك من الشركة (أ)

15 جانفي: 500000 دولار (+)

30 نوفمبر: 4000000 دولار (+)

15 ديسمبر: 1000000 دولار (+)

بافتراض أن الشركة لديها نية تسوية مبالغ المقاصة بالصافي أو بشكل متزامن في كل تاريخ تسوية.

تستطيع شركة سوناطراك اجراء مقاصة لمبلغ 3000000 دولار الذي سيتم قبضه ودفعه في 30 نوفمبر، لأن له حق قانوني ونية تسوية ذلك المبلغ بالصافي أو بشكل متزامن، ولا يستطيع إجراء مقاصة للمدفوعات في 15 جانفي و 1 مارس و 31 أكتوبر و 15 ديسمبر أو الدفعة الباقية البالغة 1000000 دولار في 30 نوفمبر.

وبناء على ذلك ومع تجاهل القيمة الزمنية للنقود، ينبغي على الشركة أن تعرض أصولا بمبلغ 2500000 دولار والتزامات بمبلغ 3500000 دولار.

ثانيا: معيار المحاسبي الدولي رقم 39: الاعتراف والقياس

- مثال: في 15/09/2016 اشترت شركة سوناطراك 1000 سهم بسعر 10 وحدات نقدية لكل سهم نقدا، وقامت بتصنيفها على أنها أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وفي 31/12/2016 ارتفع السعر المعلن ليصبح 16 وحدة نقدية للسهم الواحد، وفي 31/01/2017 باعت الشركة الأسهم بمبلغ 16400 وحدة نقدية.

المطلوب: إثبات قيود اليومية للعمليات السابقة وفق 39 IAS؟

	2016/09/15
1000	من ح/ الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1000	إلى ح/ النقدية

	2016/12/31	
6000	من ح/ الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
6000	إلى ح/ ملخص الدخل	
	2017/01/31	
16400	من ح/ النقدية	
16000	إلى ح/ الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
400	إلى ح/ ملخص الدخل	

- مثال: قامت شركة سوناطراك في 2017/1/1 بشراء سند دين بمعدل فائدة 12% قيمة استحقاقها تبلغ 300000 وحدة نقدية، وذلك بمبلغ 322744 نقداً، ويستحق السند في 2018/1/1 تدفع بنهاية كل سنة، مع العلم أن معدل الفائدة الفعال للسندات المشابهة في السوق هو 10% وقد صنفت الشركة هذا السند ضمن الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، فإذا علمت:

2018/1/31	2017/1/31	البيان
314920	319018	التكلفة المستهلكة المحسوبة للسند
36000	36000	الفائدة المحسوبة 12%
31902	32274	الفائدة المحسوبة 10%
309000	320500	القيمة العادلة للسند

المطلوب:

- إثبات قيد اليومية الخاص بشراء السند في 2017/1/1 .
- إثبات قيود اليومية الخاصة بالفوائد والاعتراف بالقيمة العادلة للسند في 2017/12/31.
- إثبات قيود اليومية الخاصة بالفوائد والاعتراف بالقيمة العادلة للسند في 2018/12/31.
- تسجيل قيد اليومية إذا فرضنا أنه تم بيع هذه الاستثمارات في 2019/01/12 بمبلغ 3404500 نقداً.

322744	2017/1/1	من ح/ الأصول المالية المتاحة للبيع
322744		إلى ح/ النقدية
36000	2017/01/31	من ح/ النقدية
3726		إلى ح/ الأصول المالية المتاحة للبيع
32274		إلى ح/ إيرادات الفوائد
1482	//	من ح/ تسوية القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع
1482		إلى ح/ مكاسب وخسائر حيازة غير محققة

الأصول المالية المتاحة للبيع – بالتكلفة، $322744 - 3726 = 319018$

الأصول المالية المتاحة للبيع – بالقيمة العادلة $319018 - 1482 = 320500$

مكاسب وخسائر حيازة غير محققة "احتياطي إعادة التقييم": **1482**

	2018/12/31	
36000		من ح/ النقدية
4098	إلى ح/ الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
31902	إلى ح/ إيرادات الفوائد	
	//	
7402	من ح/ مكاسب وخسائر حيازة غير محققة "احتياطي إعادة التقييم"	
7402	إلى ح/ تسوية القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع	

- الاعتراف المبدئي:

- مثال: اشترت شركة سوناطراك 100 سهم في الشركة (أ) سعرها المعلن 124 دولار نظير تعويض إجمالي قدره 12400 دولار. بالإضافة إلى ذلك تتكبد شركة سوناطراك تكاليف معاملات في صورة رسوم (أتعاب) سمسرة قدرها 100 دولار لشراء الأسهم. وتصنف الشركة الأسهم بأنها بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة، وفي هذه الحالة تسجل الشركة قيود يومية التالية عند الاعتراف المبدئي:

	12400	من ح/ أصول المالية أخرى
	100	من ح/ أتعاب الغير
12500		إلى ح/ النقدية

- القياس المبدئي:

- مثال: إذا كانت شركة سوناطراك قد صنفت أسهم الشركة (أ) بأنها متاحة للبيع (أي لا يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة فيها ربح أو خسارة). أسعار المعاملات سيتم إدراجها في القياس المبدئي للأصل المالي:

12500	من ح/ أصل مالي متاح للبيع
12500	إلى ح/ النقدية

وتسري نفس المتطلبات على الالتزامات المالية على سبيل المثال: إذا أصدرت شركة سوناطراك سندات نظير عوائد كلية قدرها 17100 دولار وتكبدت تكاليف معاملات بمبلغ 300 دولار عند إصدار السندات، سيتم تسجيل قيود اليومية التالية بافتراض أن السندات ليست مقاسة بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة:

16800	من ح/ سندات
16800	إلى ح/ النقدية

- محاسبة التحوط وفق IAS 39: يمثل هذا المثال المعالجة المحاسبية لتغطية المخاطر التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية والتي يمكن إرجاعها لمعاملة متوقعة

- مثال: شركة سوناطراك تقوم بمراجعة مشترياتها من القطع الغيار للعام المقبل تتوقع شراء 1000 قطعة بعد شهرين، وحاليا تباع قطعة غيار بعد شهرين مستقبليا بسعر 600 دولار، والشركة تقبل بشراء مخزونها من قطع الغيار بهذا السعر في نهاية شهر ماي.

بما أن المختصون في الشركة يتنبأهم الخوف في أن يزيد سعر قطع الغيار، ولذلك هم يلجؤون إلى تغطية مخاطر مشترياتهم المتوقعة مقابل هذه الزيادة المحتملة في سعر قطع الغيار وذلك بالشراء المستقبلي للقطع بسعر 600 دولار للقطعة، وتتطلب الصفقة من الشركة أن تدفع بداية لب الصفقة من الشركة أن تدفع بداية 30000 دولار في حساب للهامش (تأمين)، ويتم تحديث حسابات الهامش مرتين كل شهر.

وتطبق أسعار السوق كما يلي:

السعر المستقبلي للقطعة الواحدة	تاريخ
600 دولار	1 أبريل
590 دولار	15 أبريل
585 دولار	30 أبريل
605 دولار	15 ماي
620 دولار (فوري)	31 ماي

وسعر قطع الغيار في الواقع في تزايد بسبب نقص إنتاجها وتشتري الشركة 1000 قطعة المخططة بسعر السوق الفوري 620 دولار للقطعة الواحدة في 31 ماي

15 أبريل (600 – 590) x 1000 قطعة = 10000 دولار تدفع

30 أبريل (585 – 590) x 1000 قطعة = 5000 دولار تدفع

15 ماي (585 – 605) x 1000 قطعة = 20000 دولار تحصل

31 ماي (605 – 620) x 1000 قطعة = 15000 دولار تحصل

وتكون القيود كالتالي:

30000	30000	1 أبريل من ح/ هامش ربح مبدئي إلى ح/ النقدية (حساب للخسارة عن عقود مستقبلية – تغطية مخاطر تدفق نقدي)
10000	10000	15 أبريل من ح/ احتياطي تغطية المخاطر (أحد حسابات حقوق الملكية) إلى ح/ نقدية (مدفوعات نقدية اسداد فروق الهامش) (حساب للخسارة عن عقود مستقبلية – تغطية مخاطر تدفق نقدي)

5000	5000	30 أبريل من ح/ احتياطي تغطية المخاطر (أحد حسابات حقوق الملكية) إلى ح/ نقدية (مدفوعات نقدية اسداد فروق الهامش) (حساب للخسارة عن عقود مستقبلية - تغطية مخاطر تدفق نقدي)
20000	20000	15 ماي من ح/ نقدية (متحصلات نقدية فروق هامش) إلى ح/ احتياطي تغطية المخاطر (حساب حقوق الملكية) (حساب الربح عن عقد مستقبلي - تغطية مخاطر تدفق نقدي)
15000	15000	31 ماي من ح/ نقدية (متحصلات نقدية فروق هامش) إلى ح/ احتياطي تغطية المخاطر (حساب حقوق الملكية) (حساب الربح عن عقد مستقبلي - تغطية مخاطر تدفق نقدي)
620000	620000	31 ماي من ح/ المخزون إلى ح/ نقدية (شراء المخزون بسعر فوري 1000 قطعة x 620 للقطعة)
30000	30000	31 ماي من ح/ نقدية إلى ح/ هامش (تحصيل قيمة الهامش المبدئي المودع)
2000	20000	31 ماي من ح/ احتياطي تغطية المخاطر إلى ح/ المخزون

7- المقارنة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية

الجدول رقم (16): المقارنة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للأدوات المالية

معايير الأدوات المالية	المقارنة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية
المعيار (IAS 32): الأدوات المالية "العرض"	لم يختلف بشكل كبير النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث العرض للأدوات المالية والذي كان له نفس تعريف الأداة المالية كما في المرجع الدولي. تم تحويل جزء من هذا المعيار إلى المعيار لإعداد التقارير المالية (IFRS 7) "الإفصاحات"
المعيار (IAS 39): الأدوات المالية "القياس والاعتراف"	وفق المعيار (39) تقيس المؤسسة عند الاعتراف المبدئي للأصل المالي بقيمته العادلة مضافا إليها تكاليف العملية وهي تلك التكاليف المتزايدة التي تنسب مباشرة إلى شراء الأصل أو إصداره أو التصرف به وبعد الاعتراف المبدئي ينبغي أن تقيس المؤسسة الأصل المالي بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة. أما في النظام المحاسبي المالي يدرج الأصل المالي بتكلفته التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير مستردة، ومصاريف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب أما لاحقا فتقيم الأصول المالية بالقيمة الحقيقية بالنسبة لسندات المساهمة وبالتكلفة المهلكة بالنسبة للتوظيفات المالية كما أن النظام المحاسبي المالي يعتبر العقارات الموظفة أصل مادي عكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) الذي تعتبره أصل مالي بالرغم من طبيعته المادية. فيما تطابقا من حيث متطلبات القياس للأصول المالية إلا بعض النقاط: * أوضح المعيار عن وجود أربع فئات من الموجودات المالية وهي غير موضحة في SCF * SCF يشترط استخدام السعر المتوسط للشهر الأخير في السنة المالية عند القياس اللاحق للأصول المتاحة للبيع المسعرة بينما المرجع الدولي لم يشر إليها. تم إلغاء هذا المعيار ليحل محله المعيار (IFRS9) "الأدوات المالية"
المعيار (IFRS13): الأدوات المالية "قياس القيمة العادلة"	جاء المعيار (IFRS 13) بأن عملية التقييم لقيمة العادلة تعتمد على ثلاث تقنيات هي طريقة السوق، طريقة التكلفة، وطريقة الدخل وهذا الذي لم يتطرق له النظام المحاسبي المالي.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية

الجدول رقم (16): المقارنة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للعناصر الأخرى

المعايير	المقارنة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية
المعيار (IAS38): "الأصول غير ملموسة"	لم يختلف كثيرا أي منهما من خلال القياس التكلفة إلا أن النظام المحاسبي المالي لم يوضح التكاليف التي لا تعتبر جزء من تكلفة الأصل غير الملموس ومن جهة لم يطرق إلى حالات اقتناء الأصل كما في المعيار (IAS38) وهي: الاقتناء من خلال اندماج الأعمال الاقتناء بواسطة منح حكومية الاقتناء عن طريق عملية تبادل أصول غير ملموسة
المعيار (IAS16): "الأصول ملموسة"	توافق النظام المحاسبي مع المعيار (IAS16) من خلال الاعتراف والقياس للأصول الملموسة إلا أن النظام المحاسبي المالي لم يعالج التكاليف المباشرة للأصل مثل تكلفة منافع الموظفين وكذا التكاليف المؤهلة للرسملة والمنسوبة مباشرة إلى الأصل.
المعيار (IAS2): "المخزون"	نلاحظ أن هناك تطابق بين النظام المحاسبي المالي والمعيار (IAS2) في المعالجة المحاسبية من خلال أن كل منهما يقيم المخزونات بنفس الطرق في تقييم التكلفة.
المعيار (IAS18): "الإيرادات"	تطابق النظام المحاسبي المالي مع المعيار (IAS18) من حيث المعالجة المحاسبية لكن نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي لم يعطي أي تعريف للإيرادات والذي جاء به المعيار (IAS18) وبتحديد دقيق للإيرادات التي يغطيها هذا المعيار.
المعيار (IAS36): "الهبوط في قيمة الأصول"	نلاحظ أنه لا يوجد فرق بين المعالجة المحاسبية للانخفاض في القيمة في الأصول بين النظام المحاسبي المالي والمعيار (IAS36) إلا أنه وضع المؤشرات التي تدل على وجود انخفاض في قيمة الأصل كما وضع أنه في حالة وجود أو عدم وجود مؤشر لتدني قيمة الأصول، يجب على المنشأة القيام دائما باختيار التدني (انخفاض القيمة) وبشكل دوري للحالات التالية: *الأصل غير الملموس الذي ليس له عمر إنتاجي *الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام *قيمة الشهرة المشتريات (النتيجة عن عملية اندماج الأعمال)
المعيار (IAS37): "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"	لا يوجد فرق كبير بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي حيث أن كلا منهما أعطى نفس التعريف للمؤونة على أنها خصم (دين) استحقاقه أو مبلغه مجهول وتطابقا في المعالجة المحاسبية للمؤونات.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية والجريدة الرسمية

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال هذه الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى أهم النتائج منها أن الشركة ومن خلال التحليل المالي لقوائمها المالية استنتجنا أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة وأيضا الأداء المالي لها في المستوى نظرا لتعاملاتها الخارجية وسياستها التوسعية في العلاقات التجارية مع الشركات الأجنبية مما ألزمها على اتخاذ ووضع سياسات محاسبية تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى العالم لجذب الاستثمارات الخارجية للشركة وفي الأخير استخلصنا أنه يوجد توافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير في العديد من النقاط واختلافهما في بعض الجوانب خاصة في المعالجة المحاسبية للأصول المالية نظرا للبيئة المالية في الجزائر وغياب الأسواق المالية المطلوبة لتطبيق الكامل للنصوص التي تطرقت لها المعايير المحاسبية الدولية.

الخاتمة

عرفت المحاسبة الكثير من التطورات والتحويلات التي ألزمت الدول على توحيد الممارسات المحاسبية عبر العالم وهذا ما جاء به مجلس المعايير المحاسبية الدولي IASB. إذا أصبحت المحاسبة بوجه جديد خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أدخلت العالم في تحول اقتصادي كبير مع ظهور أسواق مالية جديدة وسياسات محاسبية أكثر توسعا. من مواضيع التي تناولتها المحاسبة موضوع محاسبة الأدوات المالية التي كان لها اهتمام كبير من قبل المختصين في المحاسبة أصبحت اليوم الحدث الأكثر تداولاً نظراً لأهميتها البالغة وهذا الذي أجبر القائمين على المحاسبة دولياً من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB الذي أصدر ولا زال يصدر ويعدل المعايير IAS/IFRS التي تهتم خصوصاً بالأدوات المالية.

إن النظام المحاسبي المالي الذي جاء في ظروف عرفت تغيرات اقتصادية وتبني العديد من الدول العربية لمعايير المحاسبة الدولية مثل: الأردن ، مصر ، أجزر الجزائر على أن تتماشى مع هذه التحويلات وهذا ما كان سبباً في التخلي عن النظام القديم المخطط المحاسبي الوطني PCN واللجوء لنظام جديد عرف بالنظام المحاسبي المالي SCF. الذي استنبط بشكل كبير من المعايير وجعلها مرجع له من خلال إطار المفاهيمي والتطبيقات والقواعد المحاسبية التي أكسبته الجودة ووضوح مما أعطى حلولاً كثيرة لممارسات المحاسبية التي كانت غامضة أو غير موجودة في النظام المحاسبي القديم.

في مجال محاسبة الأدوات المالية كان للنظام المحاسبي المالي نفس القواعد والممارسات مع المعايير الخاصة بالأدوات المالية وفيما يخص التصنيف والتقييم ومحاسبة التحوط للمعيار المحاسبي الدولي IAS39 الذي ألغيا حالياً بعد ما عدل سابقاً وهذا ما لم يتماشى معه النظام المحاسبي المالي نظراً لعدم مواكبته للتطورات العالمية. من خلال دراسة لجوانب موضوعنا من الناحية النظرية والتطبيقية حاولنا الوصول إلى معرفة استجابة النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الممارسات المحاسبية للأدوات المالية والتأثير الذي تسببه هذا الأدوات على المؤسسة الاقتصادية وأدائها المالي نظراً لأهميتها الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسات كوسيلة لتغطية مخاطرها المالية وتحقيق أرباح لها.

1- اختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال مختلف جوانب دراستنا من الجانب النظري والتطبيقي إلى النتائج اختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تقبل هذه الفرضية صحيحة نوعاً ما إذ عرف كل من النظام المحاسبي المالي والمعايير الأدوات المالية على أنها تأتي على شكل التزام مالي أو أصل مالي أو حق ملكية وتتنوع من أدوات مالية تقليدية وحديثة ولم تذكر المعايير الأدوات المالية الإسلامية.

- **الفرضية الثانية:** هذه الفرضية صحيحة فكل من النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية لهما طرق تصنيف إلا أن كل منهما يتوافق على بعض الممارسات المحاسبية.
- **الفرضية الثالثة:** بالنسبة لهذه الفرضية فهي صحيحة لأن المشتقات المالية تعتبر من أهم الأدوات المستحدثة حيث لها دور كبير في تقليل المخاطر التي تواجهها الشركات.
- **الفرضية الرابعة:** فيما يخص الفرضية الرابعة فإنها صحيحة لأن تطبيق نظام المحاسبي المالي في الجزائر غير كامل بالنسبة للأدوات المالية من حيث التعامل بها نظرا لعدم وجود سوق مالية نشطة التي تسمح للمؤسسات بالدخول في البورصات العالمية.

2- النتائج المتوصل إليها:

من خلال بحثنا هذا في إطار طرح إشكالتنا توصلنا إلى عدة نتائج تتمثل فيما يلي:

- الجانب النظري:

- إن الأدوات المالية خاصة الحديثة (المشتقات) ذات أهمية كبيرة نظرا لتأثيرها المباشر على الوضعية المالية للمؤسسة والممارسات المحاسبية حيث خصصت لها ثلاث معايير IAS 32 و IFRS 9 و IFRS 7 و IFRS 13 وتم إلغاء IAS 39 نظرا للصعوبات والتعقيدات في التطبيق.
- اختلفت الدراسات التي تم الاطلاع عليها بين المعايير التي اهتمت بالأدوات المالية فيما يخص الإفصاح والقياس المحاسبي للأدوات المالية وتصنيفها بين ما هو فعال وما واجهها من صعوبات نظرا للدول التي لا تطبق بعض القواعد المحاسبية ولم تنظم أسواق مالية نشطة التي تكون فيها فعالية الأدوات المالية.
- إن النظام المحاسبي المالي الذي تم إصداره لم يكن مواكبا للتغيرات والتطورات الحاصلة في الممارسات المحاسبية والمعاملات المالية حيث تم استنباطه من المعايير المحاسبية الدولية، حاليا تم تعديلها والبعض منها تم إلغاؤها نجد حالة IAS 39 الذي تم تعويضه بالمعيار IFRS 9 وهذا خلق مشكل بالنسبة للنظام المحاسبي المالي الذي لم يتكيف مع المعايير من ناحية تأخره وعدم استمراره في التجديد.

- الجانب النظري:

في هذا الجانب سيتم مناقشة دراستنا التطبيقية وهذا بذكر أهم النتائج تتمثل فيما يلي:

- من خلال تحليلات المالية لشركة سوناپارك من مؤشرات ونسب مالية تمكن من الوصول بأن الشركة تتمتع بوضعية مالية جيدة خلال ثلاث سنوات متتالية من سنة 2016 إلى سنة 2018 وهذا راجع إلى أن الشركة تتبع سياسة مالية ومحاسبية ذات كفاءة عالية.

- من خلال دراستنا التطبيقية تبين أن المعايير المحاسبية الدولية لا تعطي معالجات محاسبية تطبيقية عكس النظام المحاسبي المالي الذي يكشف لنا مدونة حسابات، فهي تكتفي بتقديم التوجهات والشروحات للأنظمة المحاسبية المحلية التي تريد تطبيق هذه المعايير.
- تم استنتاج أن النظام المالي المحاسبي ركز على تصنيف الأدوات المالية في جانب الأصول والخصوم فقط وهذا بالاستعانة بالتصنيف والتقييم الذي أصدرته آنذاك المعايير المحاسبية الدولية وبتحديد المعيار IAS 39 الأدوات المالية "الاعتراف والقياس".
- إيجاد صعوبة كبيرة في الحصول على الوثائق التي تثبت التعامل بالمشتقات المالية وهذا من أجل عمليات الإثبات حيث تعتبر مهمة بالنسبة إلى المختصين في مجال تسيير المخاطر في شركة سوناطراك.
- من أهم المناهج التي تستخدم حاليا في قياس الأدوات المالية هو مبدأ القياس بالقيمة العادلة حيث خصص لها معيار خاص وهو IFRS 13، ولعدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر فإن النظام المحاسبي المالي لا يطبق هذا المعيار.
- من خلال هذه الدراسة التطبيقية تم معرفة على أن استجابة النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية خاصة المعايير التي تتعلق بالأدوات المالية هي استجابة نسبية نظرا لعدم وجود بيئة مالية تتوفر فيها شروط لتطبيق الكامل للمعايير.

3- آفاق البحث:

تناولت هذه الدراسة موضوع محاسبة الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية حيث اقتصررت حول اختلاف الذي بينهما من ناحية محاسبة الأدوات المالية واستجابة النظام لهذه المعايير وبهذا يمكن أن يكون نصيب للباحثين بقيام بدراسات حول هذا الموضوع ونقترح على سبيل المثال المواضيع الآتية:

- ✓ دور الأدوات المالية في تنشيط سوق المالية والبورصات.
- ✓ صعوبات تطبيق ممارسة محاسبة الأدوات المالية في النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع

ا. الكتب:

- 1- أحمد بن محمد الخليل، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، السعودية، 2005، ص32.
- 2- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة عن الأسهم والسندات المتداولة في بورصة الأوراق المالية، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- 3- بن ابراهيم الغالي، بن ضيف محمد عدنان، الأسواق المالية – تقييم الأسهم والسندات، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2019.
- 4- سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
- 5- شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، سوريا، 2002.
- 6- طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم - إدارة المخاطر- المحاسبة) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- 7- عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- 8- عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- 9- مبارك سليمان آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، السعودية، 2005.

اا. الندوات والملتقيات:

- 1- عبد القادر خداوي مصطفى، بزيرية محمد، الأدوات المالية بين محدودية التعامل وإمكانيات التطور في السوق المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 5 – 6 ماي 2009،

III. الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 1- بلجبلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم "دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
- 2- بونعجة سحنون، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية - بالإشارة إلى حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2010 – 2012.
- 3- حريزي راجح، سوق الأوراق المالية (البورصة) والأدوات المالية محل التداول فيها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم القانون، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
- 4- خالد عبد الرحمن جمعة يوسف، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم "دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، أطروحة ماجستير في كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2011.
- 5- دانيا إبراهيم غيا، دور المشتقات المالية كأدوات للتحوط التعاقدية تجاه المخاطر المالية ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف السورية، مشروع بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية، جامعة دمشق، سوريا، 2013.
- 6- سرارمة مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 - دراسة تحليلية -، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري -قسنطينة، 2011 – 2012.
- 7- شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية (دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامي) ، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2013 – 2014.
- 8- شريف بوقصبة، انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة : شركة سوناطراك - الجزائر، أطروحة : مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2015 – 2016.
- 9- شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف -1، 2017/2018.

- 10- عالم عبد النور، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام " دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2011-2012، ص 9 - 10.
- 11- عيساوي سهام، دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال - دراسة حالة سوق رأس المال الفرنسي -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2014 - 2015.
- 12- محمد شكرين، انعكاسات استخدام القرض السندي في الجزائر كأداة تمويل للمؤسسات وأداة تداول في السوق المالية "دراسة مقارنة لعينة من إصدارات المؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013 - 2014.

IV. المقالات:

- 1- العبسي علي. ضيف الله محمد الهادي. مهاوات لعبيدي، ديسمبر 2019، إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS 9.
- 2- بلال شيخي و أ. د منصور ناصر الرجي. ديسمبر 2016، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS" والمعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- 3- ترشين عمر، قابلية تطبيق المعيار ISO 15489 في المؤسسات البترولية: دراسة ميدانية بالمديرية العامة لسوناطراك، دورية إلكترونية محكمة في المكتبات والمعلومات، العدد 42، يونيو 2016.
- 4- تسعديت بوسبعين، 2017، الأدوات المالية وإشكالية تطبيق القيمة العادلة على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS.
- 5- حوراء احسان خليل، 2018، دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن الادوات المالية المشتقة في القوائم المالية.
- 6- شوقي طارق، ديسمبر 2017، محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي للإعدادات التقارير المالية رقم 9 IFRS الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS 133.
- 7- صفية علاوي وآخرون، دور المورد البشري في تحسين الأداء البيئي في المؤسسات الاقتصادية - الإشارة إلى حالة سوناطراك -، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد: 11، العدد: 02، جوان 2020.

- 8- صلاح علي أحمد ومحجوب عبد الله حامد. نوفمبر 2017 " دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية.
- 9- عبد الحفيظ محمد كريم، الأدوات المالية (مفهومها، وكيفية الاعتراف بها والإفصاح عنها في القوائم المالية)، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الثاني، كلية الاقتصاد جامعة المرقب، ليبيا، 2015.
- 10- عبد الستار. عبد الجبار عيدان الكبيسي، 2010، المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية.
- 11- عبد القادر حوة وفتيحة بكطاش، جوان 2019، أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتها وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي الدولي.
- 12- قاسم محمد حزم الحمود، حكم التعامل بالسندات والبدائل الشرعية لها، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، العدد الأول، السودان، 2016.
- 13- قايدى خميسي، لحسين عبد القادر، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق - حالة الدول الصناعية العشر-، المجلة الجزائرية للعوامة والسياسات الاقتصادية، العدد السادس، 2015.
- 14- قط سليم، مفتاح صالح، المشتقات المالية من منظور إسلامي كبديل للمشتقات المالية الوضعية في أسواق الأوراق المالية الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 5، 2007.

.V الوثائق والمراسيم:

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009.

.VI المطبوعات:

- 1- بوسبعين تسعديت، محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في العلوم، التجارية، المالية والمحاسبية، جامعة أكلي محند أولحاج -بوية-، 2015 – 2016.
- 2- خالد جمال الجرعات، مختصر المعايير المحاسبة الدولية، مطبوعة جامعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

VII. المعايير المحاسبية الدولية

- 1- المعيار الدولي للتقرير المالي 13 " قياس القيمة العادلة".
- 2- المعيار الدولي للتقرير المالي 7 " الأدوات المالية: الإفصاحات".
- 3- المعيار الدولي للتقرير المالي 9 " الأدوات المالية".
- 4- المعيار المحاسبة الدولي 02 (المخزون).
- 5- المعيار المحاسبة الدولي 16 (العقارات، والآلات والمعدات).
- 6- المعيار المحاسبة الدولي 18 (الإيراد).
- 7- المعيار المحاسبة الدولي 32 " الأدوات المالية: العرض".
- 8- المعيار المحاسبة الدولي 37 (المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة).
- 9- المعيار المحاسبة الدولي 37 (المهبوط في قيمة الأصول).
- 10- المعيار المحاسبة الدولي 38 (الأصول غير الملموسة).
- 11- عباس علي ميرزا وآخرون، وإيلي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، جون وإيلي وأبنائه – نيوجيرسي، الولايات المتحدة، 2006.
- 12- مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي – الإصدار 18,1.

VIII. قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Yasean A. Tahat, Theresa Dunne, Suzanne Fifield and David M. Power, 2016, The Impact of IFRS 7 on the Significance of Financial Instruments Disclosure: Evidence from Jordan
- 2- Enrico Onali/Gianluca Ginesti/Luca Vincenzo Ballestra, January 2017, Investor reaction to IFRS for financial instruments in Europe: The role of firm-specific factors
- 3- Helena Vojácková, May 2015, Financial Instruments: Meeting Disclosure Requirements Defined by IFRS 7 in Energy Industry in the Czech Republic
- 4- José Morales Díaz, June 2017, FAIR VALUE IN FINANCIAL INSTRUMENTS ACCOUNTING. ANALYSIS FROM A HISTORICAL PERSPECTIVE
- 5- MARIAN SOCOLIUC, VERONICA GROSU, February 2015, FINANCIAL INSTRUMENTS EVALUATION AND THE DIFFICULTIES OF ECONOMIC AND FINANCIAL COMMUNICATION
- 6- Mariano González-Sánchez, November 2017, Effects of IFRS-13 on the relevance of fair value adjusted by credit risk: Evidence from Europe

7- Patrícia Teixeira Lopes/ Lúcia Lima Rodrigues, 2007, Accounting for financial instruments: An analysis of the determinants of Disclosure in the Portuguese stock exchange

8- Patrick Bosch, 2012, Value Relevance of the Fair Value Hierarchy of IFRS 7 in Europe - How reliable are mark-to-model Fair Values?

.IX المواقع الإلكترونية

1- الموقع الإلكتروني لشركة سوناتراك، [.https://sonatrach.com/organisation](https://sonatrach.com/organisation)

قائمة الملحق

A) BILAN AU 31 DÉCEMBRE 2017

ACTIF (en Milliard de DA)	2017	2016
ACTIFS NON COURANTS - NET	6 396	6 377
Immobilisations incorporelles	12	3
Immobilisations corporelles	391	377
Immobilisations en concession	-	-
Equipements fixes et complexes de production	2 589	2 491
Immobilisations encours	2 058	2 055
Participations et créances rattachées	496	477
Autres immobilisations financières	839	968
Impôts différés actif	11	6
ACTIFS COURANTS - NET	4 174	3 711
STOCK ET ENCOURS	395	374
Stocks de marchandises	-	1
Matières premières et fournitures	6	5
Autres approvisionnements	253	240
Stocks de produits	134	127
Stocks provenant d'immobilisations	-	-
Stocks à l'extérieur	2	1
CRÉANCE ET EMPLOIS ASSIMILÉS	3 113	2 852
Fournisseurs et comptes rattachés	152	106
Clients et comptes rattachés	506	400
Personnel et comptes rattachés	-	-
Organismes sociaux et comptes rattachés	1	1
Etat et collectivités publiques	747	550
Groupe et associés	1 638	1 686
Débiteurs divers	60	103
Charges constatées d'avance	9	7
DISPONIBILITÉS ET ASSIMILÉES	666	485
Valeurs mobilières de placement	-	-
Banques Etablissements Financiers et assimilés	665	485
Caisses	-	-
Régies d'avances et accreditifs	1	-
TOTAL ACTIF	10 570	10 088

2. PRÉSENTATION DES ÉTATS FINANCIERS

A) BILAN AU 31 DÉCEMBRE 2017 - SUITE

PASSIF (en Milliard de DA)	2017	2016
CAPITAUX PROPRES	6 242	6 046
Capital émis	1 000	1 000
Primes et réserves	5 020	4 843
Résultat net	326	207
Report à nouveau	-103	-3
PASSIFS NON COURANTS	349	208
Provisions pour charges	194	203
Impôts (différés et provisions)	151	-
Emprunts et dettes financières	1	2
Autres dettes non courantes	3	3
PASSIFS COURANTS	3 979	3 834
Fournisseurs et comptes rattachés	350	297
Clients et comptes rattachés	33	11
Personnel et comptes rattachés	18	18
Organismes sociaux et comptes rattachés	6	6
Etat et collectivités publiques	266	240
Groupe et associés	3 281	3 248
Créditeurs divers	15	3
Produits constatés d'avance	-	-
Trésorerie passive	10	11
TOTAL PASSIF	10 570	10 088

A. Bilan au 31 décembre 2018

ACTIF (en Milliard de DA)	2018	2017
ACTIFS NON COURANTS - NETS	6 367	6 396
Immobilisations incorporelles	12	12
Immobilisations corporelles	471	391
Immobilisations en concession	-	-
Equipements fixes et complexes de production	2 812	2 589
Immobilisations en cours	2 040	2 058
Participations et créances rattachées	632	496
Autres immobilisations financières	387	839
Impôts différés actifs	13	11
ACTIFS COURANTS - NETS	4 934	4 174
STOCKS ET EN COURS	458	395
Stocks de marchandises	-	-
Matières premières et fournitures	4	6
Autres approvisionnements	290	253
Stocks de produits	153	134
Stocks provenant d'immobilisations	-	-
Stocks à l'extérieur	11	2
CRÉANCES ET EMPLOIS ASSIMILÉS	3 219	3 113
Fournisseurs et comptes rattachés	122	152
Clients et comptes rattachés	458	506
Personnel et comptes rattachés	-	-
Organismes sociaux et comptes rattachés	1	1
Etat et collectivités publiques	810	747
Groupe et associés	1 764	1 638
Débiteurs divers	56	60
Charges constatées d'avance	8	9
DISPONIBILITÉS ET ASSIMILÉES	1 257	666
Valeurs mobilières de placement	-	-
Banques Etablissements Financiers et assimilés	1 256	665
Caisses	-	-
Régies d'avances et accreditifs	1	1
TOTAL ACTIF	11 301	10 570



A. Bilan au 31 décembre 2018 (suite)

PASSIF (en Milliard de DA)	2018	2017
CAPITAUX PROPRES	6 577	6 242
Capital émis	1 000	1 000
Primes et réserves	5 163	5 020
Résultat net	414	326
Report à nouveau	-	-103
PASSIFS NON COURANTS	371	349
Provisions pour charges	210	194
Impôts (différés et provisions)	160	151
Emprunts et dettes financière	1	1
Autres dettes non courantes	-	3
PASSIFS COURANTS	4 353	3 979
Fournisseurs et comptes rattachés	416	350
Clients et comptes rattachés	25	33
Personnel et comptes rattachés	20	18
Organismes sociaux et comptes rattachés	7	6
Etat et collectivités publiques	483	266
Groupe et associés	3 380	3 281
Créditeurs divers	17	15
Produits constatés d'avance	-	-
Trésorerie passive	5	10
TOTAL PASSIF	11 301	10 570

B) COMPTE DE RÉSULTATS AU 31 DÉCEMBRE 2017

DESIGNATION (en Milliard de DA)	2017	2016
Ventes et produits annexes	4 033	3 398
Production stockée ou déstockée	21	3
Production immobilière	408	374
Subventions d'exploitation	208	161
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	4 668	3 936
Achats consommés	388	332
Services extérieurs	1 243	1 104
Autres services extérieurs	143	133
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	1 774	1 569
III. VALEUR AJOUTÉE	2 893	2 367
Charges de personnel	140	150
Impôts, taxes et versements assimilés	1 379	1 168
IV. EXCÉDENT BRUT	1 376	1 049
Autres produits opérationnels	129	96
Autres charges opérationnelles	75	40
Dilations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	707	580
Règles sur pertes de valeur et provisions	60	20
V. RESULTAT OPERATIONNEL	783	545
Produits financiers	122	85
Charges financières	495	393
VI. RESULTAT FINANCIER	-373	-278
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	410	268
Impôts exigibles sur résultat ordinaire	35	61
Impôts différés (variations) sur résultat ordinaire	49	-
- TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (b)	4 979	4 177
- TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	4 653	3 971
VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (C-D)	326	207
Éléments extraordinaires (produits)	-	-
Éléments extraordinaires (charges)	-	-
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	326	207

B. Tableau des Comptes de Résultats au 31 décembre 2018

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

DESIGNATION (en Milliard de DA)	2018	2017
Ventes et produits annexés	4 881	4 031
Production stockée ou déstockée	33	21
Production immobilière	495	408
Subventions d'exploitation	35	208
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	5 444	4 668
Achats consommés	215	388
Services extérieurs	1 543	1 243
Autres services extérieurs	161	143
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	1 919	1 774
III. VALEUR AJOUTÉE	3 525	2 893
Charges de personnel	155	140
Impôts, taxes et versements assimilés	1 804	1 379
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 566	1 376
Autres produits opérationnels	171	129
Autres charges opérationnelles	68	75
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	651	707
Rapports sur pertes de valeur et provisions	57	60
V. RESULTAT OPERATIONNEL	1 075	783
Produits financiers	107	122
Charges financières	664	495
VI. RESULTAT FINANCIER	-557	-373
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	518	410
Impôts exigibles sur résultat ordinaire	97	35
Impôts différés (variations) sur résultat ordinaire	7	49
+ TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (c)	5 779	4 979
+ TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	5 365	4 653
VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)	414	326
Éléments extraordinaires (produits)		
Éléments extraordinaires (charges)		
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	414	326

C) TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE AU 31 DÉCEMBRE 2017

RUBRIQUES (en Milliard de DA)	2017	2016
FLUX DE TRÉSORERIE PROVENANT DES ACTIVITÉS OPÉRATIONNELLES		
Résultat net de l'exercice	326	207
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	613	559
Variations des impôts différés	144	-
Quote-part des subventions virées au résultat	207	161
Variations des stocks	-24	-21
Variation des clients et autres créances	-20	-54
Variation des fournisseurs et autres dettes	-279	-68
Plus ou moins-values de cession, nettes d'impôts	-	-
Report à nouveau & comptes de liaisons	-101	-1
FLUX DE TRÉSORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITÉS OPÉRATIONNELLES (A)	867	783
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	-1 147	-1 287
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	386	477
Acquisitions d'immobilisations financières	-413	-71
Cessions d'immobilisations financières	518	21
Subventions d'équipement et d'investissement	-	-
FLUX DE TRÉSORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITÉS D'INVESTISSEMENT (B)	-656	-860
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Variation des capitaux propres	177	20
Variation des emprunts et dettes financières	-1	-
Affectation du résultat (n-1)		
• Coupons et dividendes	-50	-
• Réserves facultatives	-156	-9
FLUX DE TRÉSORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITÉS DE FINANCEMENT (C)	-30	11
FLUX DE TRÉSORERIE DE LA PÉRIODE (A+B+C)	181	-66
Trésorerie d'ouverture	474	540
Trésorerie de clôture	655	474
VARIATION DE LA TRÉSORERIE DE LA PÉRIODE	181	-66



C. Tableau de Flux de Trésorerie au 31 décembre 2018

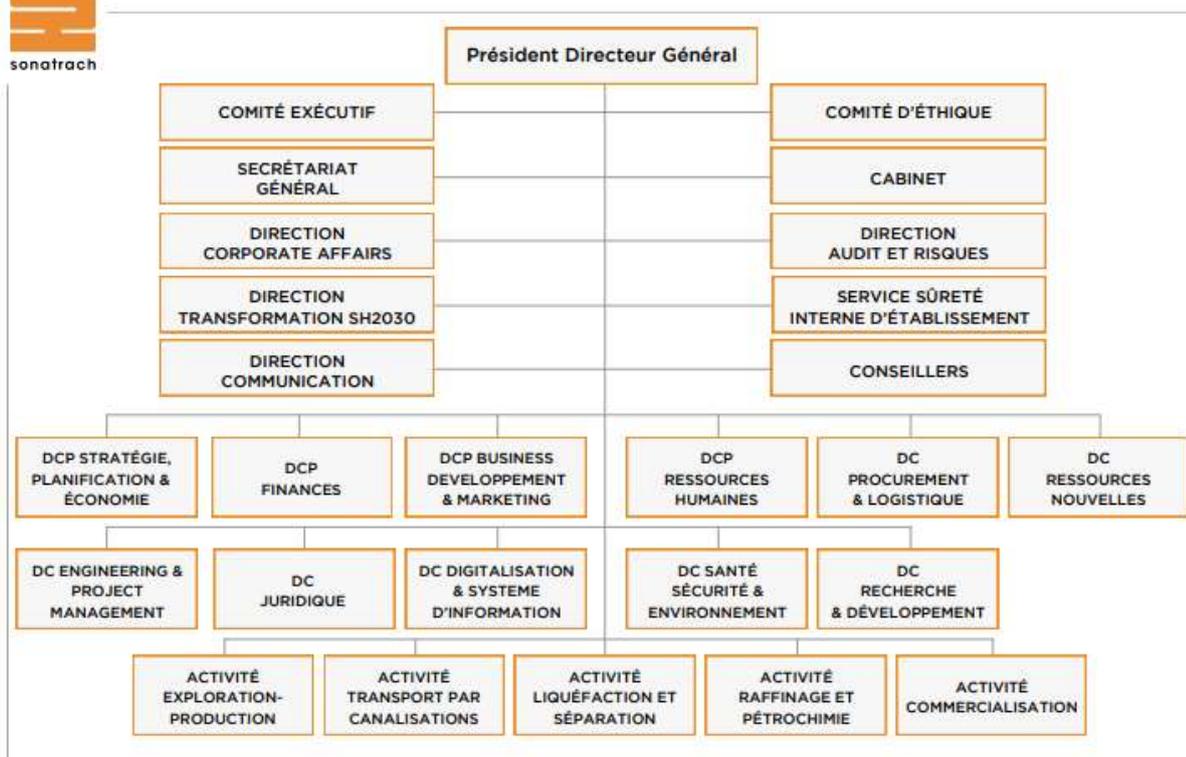
Rubriques (en milliard de DA)	2018	2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	414	326
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	566	613
Variations des impôts différés	7	144
Quote-part des subventions virées au résultat	36	207
Variations des stocks	-67	-24
Variation des clients et autres créances	43	-20
Variation des fournisseurs et autres dettes	191	-279
Plus ou moins-values de cession, nettes d'impôts	-	-
Report à nouveau & comptes de liaisons	103	-101
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	1 293	867
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	-1 291	-1 147
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	438	386
Acquisitions d'immobilisations financières	-258	-413
Cessions d'immobilisations financières	597	518
Subventions d'équipement et d'investissement		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	-514	-656
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Variation des capitaux propres	143	177
Variation des emprunts et dettes financières		-1
Affectation du résultat (n-1)		
• Coupons et dividendes	-100	-50
• Réserves facultatives	-226	-156
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	-183	-30
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	596	181
Trésorerie d'ouverture	656	474
Trésorerie de clôture	1 252	655
Variation de la trésorerie de la période	596	181

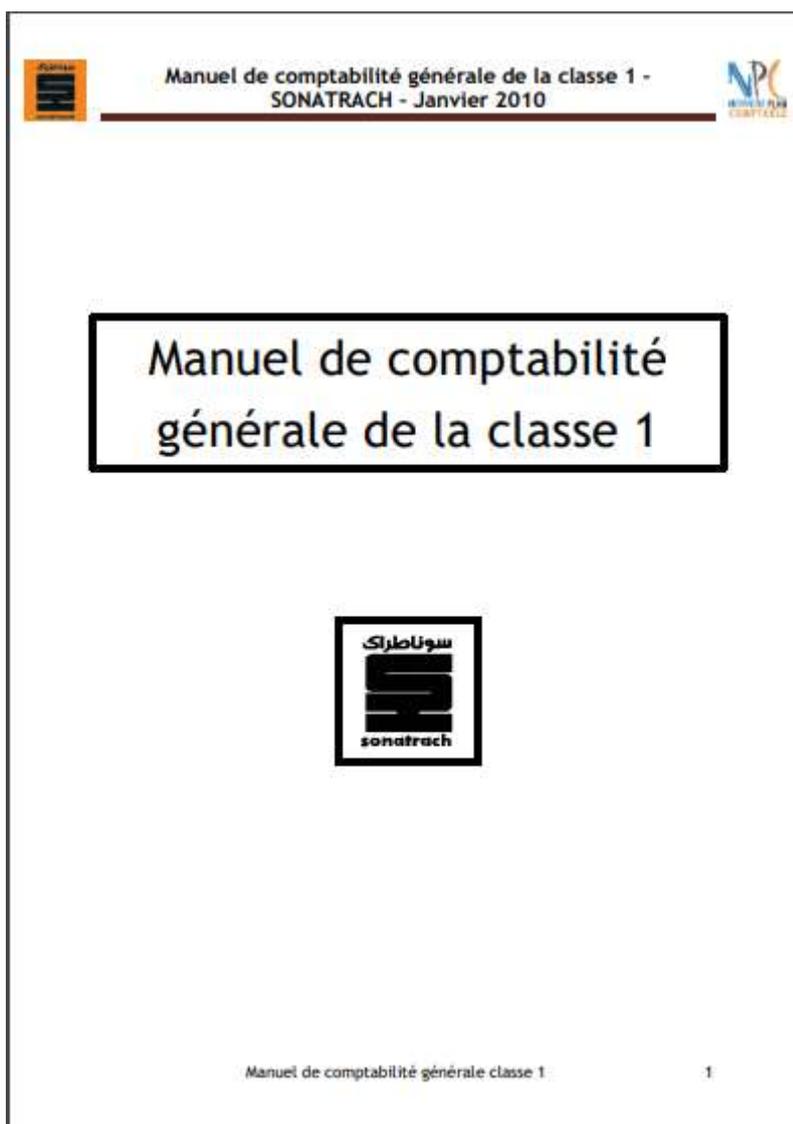
D. Tableau de Variation des Capitaux Propres au 31 décembre 2018

DESIGNATION (en Milliard de DA)	Capital social	Prime de fusion	Ecart d'évaluation	Réserves et résultats	Total des capitaux propres
Solde au 31 décembre 2016	1 000	33	62	4 951	6 046
Changement de méthodes comptables				-95	-95
Corrections d'erreurs significatives				-6	-6
Profits/pertes non comptabilisés dans CDR			33		33
Dividendes payés				-50	-50
Biens dévolus par l'Etat				-12	-12
Résultat net de l'exercice				326	326
Solde au 31 décembre 2017	1 000	33	95	5 114	6 242
Changement de méthodes comptables				-	-
Corrections d'erreurs significatives				-	-
Profits/pertes non comptabilisés dans CDR			21		21
Dividendes payés				-100	-100
Biens dévolus par l'Etat				-	-
Résultat net de l'exercice				414	414
Solde au 31 décembre 2018	1 000	33	116	5 428	6 577



ORGANIGRAMME DE LA MACROSTRUCTURE DE SONATRACH





Manuel de comptabilité
générale de la classe 2



Manuel de comptabilité
générale de la classe 3





Manuel de comptabilité générale de la classe 5
SONATRACH - 12 janvier 2010



Manuel de comptabilité générale de la classe 5



Manuel de comptabilité
générale de la classe 6



Manuel de comptabilité
générale de la classe 7



الفهرس

الصفحة	البيان
197	الإهداء
VI	الشكر والتقدير
VII	الملخص
197	قائمة المحتويات
197	قائمة الجداول
197	قائمة الأشكال
197	قائمة الملاحق
197	قائمة الاختصارات والرموز
أ	مقدمة
19	الفصل الأول: الأدبيات النظرية ودراسات السابقة
20	مقدمة الفصل الأول
21	المبحث الأول: الإطار النظري للأدوات المالية
21	المطلب الأول: الجانب النظري للأدوات المالية
21	الفرع الأول: لمحة عن الأدوات المالية التقليدية
29	الفرع الثاني: الأدوات المالية الحديثة
36	الفرع الثالث: ماهية الأدوات المالية الإسلامية
46	المطلب الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية والتقارير المالية
46	الفرع الأول: الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)
50	الفرع الثاني: تصنيف الأدوات المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية (IAS)
58	الفرع الثالث: تصنيف الأدوات المالية حسب معايير الإبلاغ المالي IFRS
70	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
70	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
70	الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

74	الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
84	المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة والتعليق عليها
84	الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة
85	الفرع الثاني: التعليق على الدراسات السابقة
86	خاتمة الفصل
87	الفصل الثاني: دراسة ميدانية "شركة سوناطراك"
88	مقدمة الفصل الثاني
89	المبحث الأول: تقديم شركة سوناطراك وعرض قوائمها المالية
89	المطلب الأول: تقديم شركة سوناطراك
89	الفرع الأول: تعريف الشركة وتاريخها
90	الفرع الثاني: أهداف شركة سوناطراك
90	الفرع الثالث: الهيكل التشغيلي وتنظيمي لشركة سوناطراك
96	المطلب الثاني: عرض القوائم المالية
97	المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لشركة سوناطراك والمعالجة المحاسبية
97	المطلب الأول: التحليل المالي للقوائم المالية لشركة سوناطراك
97	الفرع الأول: تحليل الميزانية المالية وحسابات النتائج
106	الفرع الثاني: تحليل جدول التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في الأموال الخاصة
111	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS
111	الفرع الأول: المعالجة المحاسبية للعناصر وفق النظام المحاسبي المالي
149	الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية للعناصر وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS
167	خاتمة الفصل
169	الخاتمة

173	قائمة المراجع
180	قائمة الملاحق
197	الفهرس
200	الملخص

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة قدرة النظام المحاسبي المالي في الاستجابة للمعايير المحاسبية الدولية فيما يخص محاسبة الأدوات المالية وإعطاء صورة توضح أهم النقاط بين الاختلاف والتوافق بينهما وهذا بتحديد كيفية الممارسات المحاسبية والقواعد التي تعالج بها الأدوات المالية، كما سلطنا الضوء على المشتقات المالية باعتبارها من أهم الأدوات المالية التي تستخدم حديثا وهذا بالمعالجة المحاسبية لها حيث جاء تصنيف الأدوات المالية وفق للنظام المحاسبي المالي الذي انتهج نفس تطبيق المعيار IAS39 من حيث التصنيف إلا أنه تم إلغاؤه ليحل مكانه المعيار IFRS 9 وهذا ما جعل SCF لا يواكب التغيرات التي طرقت على المعايير المحاسبية الدولية ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي الذي لم يكن في الوجه الكامل نظرا لعدة عوامل اقتصادية ومالية صعّبت من تحقيقه.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي SCF، المعايير المحاسبية الدولية، الأدوات المالية، المشتقات المالية، الجزائر.

Abstract:

The study aims to know the ability of the financial accounting system in response to the international accounting standards regarding to accounting of financial instruments and to give a picture that shows the most important points between the difference and compatibility between them, and this is by determining how to practice accounting and the rules which financial instruments are dealt with, we also shed light on Derivatives as one of the most important financial tools which newly used and this is by the accounting treatment for it where classification came accounting to the financial accounting to the financial accounting system that adapted the same standard application IAS 39 in terms of classification except that it was canceled to be replaced by the standard IFRS 9 and that's what made financial accounting system doesn't keep up with the change that knocked over the international accounting standards in the financial accounting system which was not fully completed due to several economic and financial factors that made it difficult to achieve.

Key words: the financial accounting system "SCF", the international accounting standards, financial instruments, Financial derivatives, Algeria.